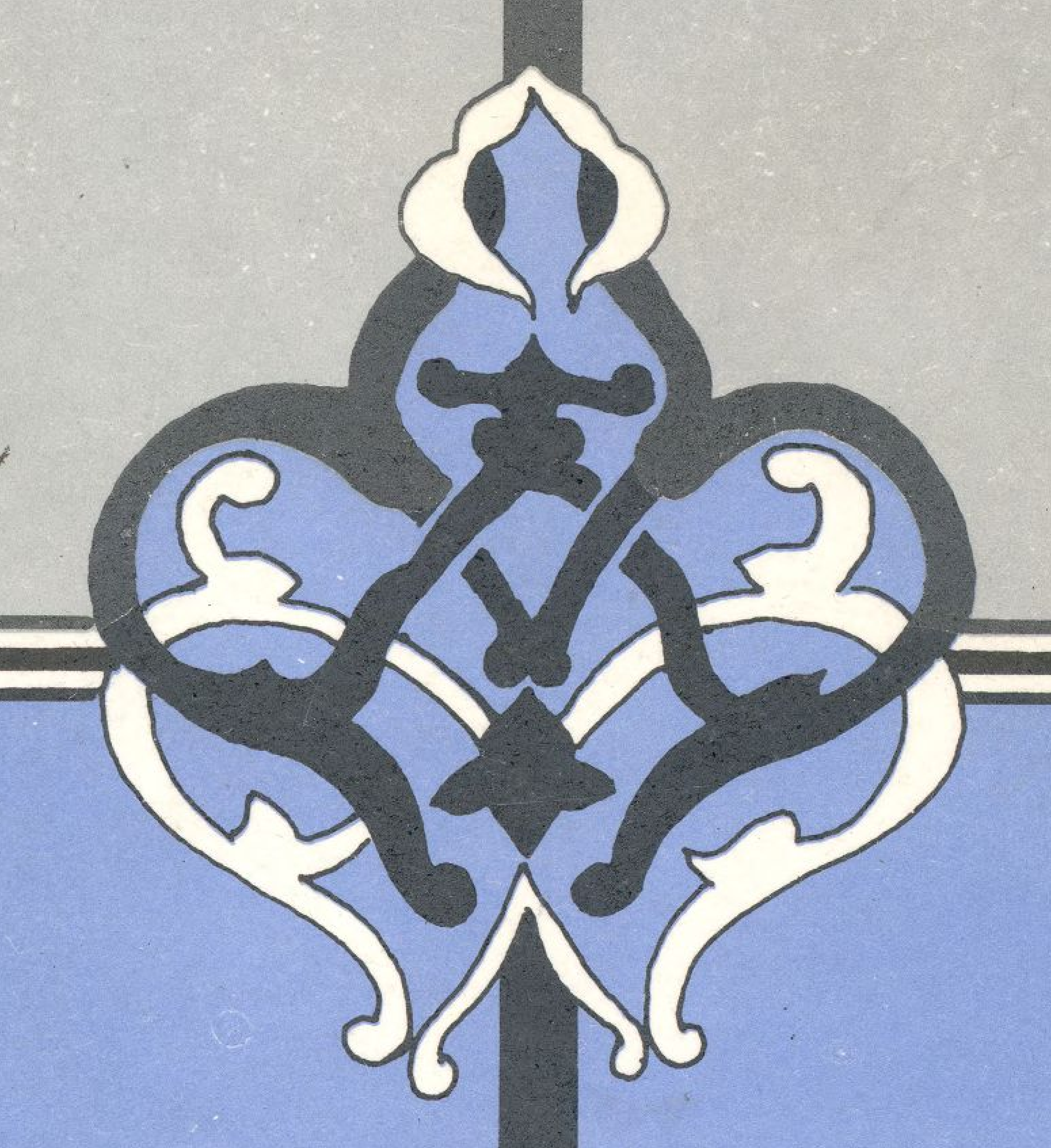


دكتور أحمد خليفة

الرأى بالرأى

آراء وراء الأحداث





الـــرأى بالـــرأى

آراء وراء الأحـــداث

دكتور أحمد خليفة


الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٥

الاخراج الفنى

راجية حسين

عن ابن مسعود رضى الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « مالى وللدنيا ، ما أنا والدنيا الا كراكب استظل بشجرة ثم راح وتركها » ٠

فاتحـــة

أسمح لنفسى أن أقول ، بداية ، أننى لا أكتب مذكراتي ، وربما أكون ممن لا يرحبون بنشر السير الذاتية أو المذكرات السياسية فى حياة أصحابها أو فى حياة من تتناولهم ، ولهذا أود أن أؤكد أن الاشـــارات القليلة فى هذه الصفحات الى شخصيات أو تجارب شخصية لم تكن الا لقطات ضرورية اقتضاها السياق ٠ وهى على أى حال قطرات من خضم الأحداث لم يكن بد من ذكرها ، بينما أغفلت ـ كما سيلاحظ بعض من يعرفون ـ كما كبيرا من الوقائع الهامة لما تقدم من أننى لا أؤمن بنشر المذكرات فى حياة أصحابها ٠

ذلك أن الهدف الأول ـ أو الأوحد ـ من هذه الصفحات هو ابداء رأى أو آراء ربما لم تكن هناك من قبل فرصة كافية لشرحها أو ايضاحها ٠ ان حياة عملية تربو على الأربعين عاما لا يمكن أن تخلو من اقتناع كان لبعض الأحداث دخل فى تكوينه وأدى الى مواقف وآراء لا أدعى لها الحكمة أو الصواب ٠ انها ببساطة تجربة انسان ٠ وهى كأى تجربة انسانية لها ذاتيتها ، اذ أحداث الحياة لا تتناهى اختلافا من انسان الى انسان ٠ ومن ثم فان ما عرضت له من روايات انما جاء ايضاحا للملابسات التى أدت الى اهتدائى أو التزامى بأفكار معينة ٠

وقد كانت تجربتى ذات شعب مختلفة وان غلب الجانب الأكاديمى عليها ، فقد كان ارتباطى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية أطول وأوثق رباط ٠ الا أن هذه الصفحات لا تتعرض لهذا الجانب الأكاديمى ، ليس لأنه أقل أهمية فى نظرى وانما لأنى قصرت هذا المجلد على جانب الحياة العامة الذى اعترض طريقى فى مرحلة ليست مبكرة وليست متأخرة ، وظل يشغلنى أكثر من عشرين عاما شهدت مصر فيها أحداثا جساما ومرت بأوقات عصيبة ٠

وانى أضـع هـذه الصفحات أولا تحت أنظـــار من جاءوا بعدنا من الشباب • أضع أمامهم تجربة موازية لسنوات ومراحل متعاقبة وحركة فى تاريخ مصر منذ عهد الرئيس جمال عبد الناصر حتى الآن • وهى فترة اندلعت فيهـا الثورة وقلبت أوضاع المجتمع ودخلت فيهـا مصر حروبا ومعارك ضارية • وهناك بطبيعة الحال آلاف التجارب لدى الآخرين • ولكن هذا لا يخفف من مسئولية كل منا فى أن يترك لمن يأتى بعده علامات على الطريق • وقد أتمنى أن يجد شاب فى هذه الصفحات ومضة تضىء له خطوته ، وقد يكون هذا الشاب نفسه موعودا فى يوم ما بأن يلى مسئولية يكون فيها قراره بالغ الخطورة ، بل قد يكون موعودا بأن يقود بلاده يوما فى قلب عاصفة هوجاء وليال حالكة • ولهذا آمنت بأن وضع تجربتى على الأوراق للأجيال الشابة دين على لابد من أدائه •

وأرجو ألا تذهب الظنون ــ كما ستذهب حتما وذهبت دائما الى كل من يكتب تجربته ــ الى أننى أكتب تبريرا أو تجميلا لموقف ، أو لأبرهن على حكمة أو مقدرة ترفع من شأنى وقدرى • والله أشهد أننى بلغت حد القناعة والرضاء الذى أشعر معه بانعـدام التطلع الى شىء وأجـدنى فيه ــ وقد بلغت بفضل الله كهولة الحياة وتواضع العافية ــ خارج التداول لا أقوى على النزول الى حلبة اللعب • وبين غيبة التطلع وحتمية الخروج من التداول يستطيع الانسان أن يقول قوله فى طمأنينة وصفاء نفس •

وكم أتمنى أن يقبل هذا الكتاب فى اطار طبيعته • فهو ليس كتابا علميـا أو بحثا أكاديميـا بالرغم من أننى أحسب نفسى على الأكاديميين والبـــاحثين • وقد قاومت رغبتى فى أن أكتب بصيغة أكاديميـة وهو ما اعتدته ، لأننى أردت أن أضع فى هذا الحيز الصغير البالغ التركيز الكثير مما انطبع فى نفسى بصيغة تصلح للقراءة العامة للمهتمين بالمسألة السياسية والمسائل العامة •

ومن ناحية أخرى فقد يدهش البعض وقد عرفوا باهتمامى بالمسألة الاجتماعية أن يجدوا أننى أهملت الحديث فى الكثير من الأوضاع والمسائل والمشكلات الاجتماعية • اذ أنوى باذن الله أن أخصص لذلك مجلدا آخر أتولى فيه طرح وجهات النظر واجراء ما أقدر عليه من التحليل والتأصيل • ولا غرابة فى أن يتأجل ذلك فان السياسة فى الواقع هى أساس كل شىء بالاضافة الى أننى أعتقد أن من يتصـدى بقلمه أو عمله لنصـح المجتمع وارشاده وتحليل شئونه لابد أن يكون قد وضع لنفسه اطارا واضحا من الاعتقاد السياسى •

واذا كنت أتوقع أو آمل فى أن يكون لهذا الكتاب بعض الصدى

والردود فانني أرجو من يتصدون لذلك أن يأخذوا الكتاب في مجموعه وكليته كسياق متصل وكل متكامل دون أن يقص منه طرف خارج السياق . واني لأتمنى أن يتكرم القارىء بالاطلاع على الكتاب من اليمين الى اليسار فصلا وراء فصل وفقرة وراء فقرة .

ومع ذلك فقد علمتني دراسة القانون ألا أنزعج أو أغضب اذا خالفني أحد في الرأي فانني مؤمن بحق الانسان في رأيه وفي الدفاع عنه والتمسك به . وقد تعلمت أن أضع نفسي في موقف الآخر لأستطيع أن أرى وجهة نظره بجلاء أكبر . بل انني لا أسعد بأكثر من تعدد الآراء واختلافها ، ولا أجد مدعاة للقلق أكثر من أن أجد رأيا واحدا يدين به المجتمع .

وان الآراء التي أقدمها هنا لا تعني أكثر من آراء . لا أدعي أنها حقائق لأن الحقيقة الواحدة هي أن الانسان خلق لكي يذهب بعقله في كل اتجاه ، والا عاد الى أسر غرائزه تفرض عليه كل حركاته وسكناته وهو ما تقوم عليه حياة المخلوقات الدنيا .

ان سعادتي بمن يتفق معي قد تكون كبيرة ، ولكنها لا تصل الى مبلغ سعادتي بمن يفهمني أولا ثم يختلف معي .

وهكذا يتسع الصدر للرأي والرأي الآخر . وتكون المباراة هي الرأي بالرأي . وعند ذلك يكون الانسان الأفضل والمجتمع الأفضل . ويخلص العالم من بعض الجهل والحمق والجنون والتعصب ، وهي جذور المأساة الانسانية على مر العصور .

والله ولي التوفيق ....

الفصل الأول

العنفوان

« وقضي الملك الا تكون زراعة الا زراعة النباتات المتسلقة والا تكون صناعة الا صناعة علامات الرياح . وكان العصاة يربطون فى هذه العلامات حتى يعتادوا اتجاه الريح » .

عن « اسطورة اطفال روسية »

كانت الطائرة تمخر السحب فوق القاهرة لتستعد للهبوط ، وفي اللحظة التي رأيت فيها مدينة القاهرة تترامى من تحتنا برق في خاطري خاطر تحول فـورا الى قرار • كان قد أعلن عن انتخابات لمجلس الأمة الجديد وفتح باب الترشيح ، وفي هذه اللحظة ودون مقدمات ودون أن يعرض الأمر لتفكيري لحظة واحدة من قبل قررت أن أرشح نفسي وأن أخوض معركة الانتخابات ، وعندما حطت بنا الطائرة على الأرض كنت في غاية الدهشة من نفسي اذ لم يدر بخلدي قبلا أن أقوم بعمل سياسي• كنت قد تجـاوزت سن الأربعين بقليل ، أعمل منـذ تخرجي قبل ذلك بعشرين عاما في النيابة العامة ثم في التدريس والبحث العلمي • وكان المركز القومي للبحـوث الاجتمـاعية قد نشأ ونما وتوليت ادارته منـذ سنوات • وكنت منصرفا تماما الى هذا العمل العلمي بحماس وشغف وأضع خططي للمستقبل من خلال هذا المركز لا أحيد عنه • لهذا كنت مدهوشا أن أجدني منذ لحظات قد اتخذت مثل هذا القرار المفاجيء البعيد كل البعد عن كل تفكير أو تخطيط سابق ، هل كان ذلك لأنني رأيت القـاهرة من فوق فتذكرت أنني مدين وأن ثمة مسئولية نحو الآخرين لا أستطيع الفكاك منها ؟ هل كان قد بدأ يختمر في ذهني أن الاشتغال بالعلم وبالذات بالعـلوم الاجتمـاعية لا جدوى من ورائه ان لم يرتبط بمصالح النـاس وحاجاتهم وواقع المجتمع ، هل كان يتـردد في ذهني ما يؤخذ دائما على الباحثين والعلماء من أنهم يلوذون بأبراجهم العـالية ولا يحفلون بما يحدث للناس ؟ لا أدري •• ولكنني كنت قد اتخـذت القرار وانتهى الأمر •

وكان طبيعيا أن أذهب الى مسقط رأسي قرية بخاتي منوفية حيث يعرفني الناس وأهلي وآبائي وأعرفهم • بل حيث دعوني اذ علموا بنيتي أن أرشح نفسي في دائرتهم • ولكن نوعا من المثالية الغريبة كان يتملكني أرفض معـه ما يسمى بالعصبية التي تضمن لبعض الناس أن ينتخبهم الآخرون كقضية مسلمة لمجرد أنهم من أهلهم المقربين • وقررت أن أخوض المعركة بعيدا عن مسقط رأسي على أساس أنني مصري يعتقد أنه يستطيع أن يخدم بلده من خلال مواطنيه من المصريين • وقررت أن أرشح نفسي في دائرة بالجيزة تضم عددا من القرى لا أعرفها ولا أعرف بها أحدا ، وطرقت الأبواب وبدأت أتحدث مع الناس يوما بعد يوم وكانت الانتخابات في ذلك الوقت قائمة على نظام أن يمثل كل دائرة واحد من الفئات وواحد من العمال والفلاحين ، فزاملت أحد المرشحين وهو شاب مثقف نزل عن العمال هو حسن حافظ الذي أعيد انتخابه بعد ذلك عضوا في مجلس الشعب أكثر من مرة •

وكانت الدائرة التى اخترتها زاخرة بالعصبيات . وكان من بين المرشحين أعيـان ممن يطلق عليهم سـادة البلد ، وكانت لهم قلاع فى الدائرة لا يجرؤ أحد على أن يخطو اليها . وكنت فى مثاليتى لا ألقى بالا الى هذه الاعتبارات واعتبرتها مبـاراة على شرف خدمة البـلاد . وكانوا يدهشون من جرأتى على دخول قراهم ولعلهم أزمعوا أن يلقنونى درسا . وفى احدى المرات ذهبت مع عدد قليل من الأنصار عازمين على ممارسة دعاية انتخابية فى احدى هذه القرى ، وما ان وطئت أقدامنا أرضها حتى انهال علينا الطوب من أماكن عالية ومن خلف الأسوار . فتهشمت سيارتى تماما . ثم طلع علينا أنفار يحملون العصى والكرابيج وانهالوا ضربا ، ووقفنا فى ظل جدار نضمد جراحنا بينما تسلل واحد منا ليبلغ الشرطة ، وبينما الحصار مضروب علينا لمنعنا من الدخول اذ بعدد من كبار رجال الشرطة وعلى رأسـهم وزير الداخلية قد جـاءوا لفض النزاع والتحقيق وتهدئة الموقف . وقد استطعت رغم ذلك أن أدخل هذه القرية مرات وأتابع فيها حملتى الانتخابية عن طريق بالغ الصعوبة مستعينا بالعناصر المناوئة للأسرة الحاكمة فى هذه القرية والتى كانت تمارس على الأهالى سلطة الردع والقمع فى صورة شبه اقطاعية .

وليس هذا مجال الاسترسال فى سرد أحداث الانتخابات ومفاجآتها وعجائبها ، ولكنها يقينا زودتنى بالخبرة والتجربة ، وكانت أعظم درس على الطبيعة تلقيته كباحث فى شئون المجتمع . لقد أدركت الأمور على حقيقتها وليس كما نسمع أو نقرأ . وأدركت فى ذلك الوقت أن من يسعى الى عمل سياسى عليه أن يأخذ شهادته بأهليته للعمل السياسى من خلال خوض المعارك الانتخابية وليس من خـلال القراءة والدراسة والفلسفة والحصول على أرقى الدرجات العلمية فحسب .

وفزت فى نهاية الأمر بعضوية مجلس الأمة . وحصلت على أصوات طائلة ، وهكذا فاز معى رأيى فى أن الناس أعظم مما يظن عادة ، وأن نضجهم قد يدفعهم الى الضن بأصواتهم على ذويهم ويولون ثقتهم حيث يعتقدون . وكنت أشعر فى هـذه اللحظة بأننى قد وجدت نقطة البدء للمشاركة ولو بقدر ضئيل فى المسئولية العامة . وكم هى خطيرة هذه العضوية لو أعطيتها حقها ومارستها كنائب عن الشعب ومصالحه وليس من أجل جاه أو نفع أو مال أو عشيرة أو أسرة ، وليس من أجل المصالح الفردية والمحلية دون سواها .

وبنفس المثالية ـ وأكاد أقول الاندفاع غير المسئول ـ بدأت المشاركة فى أعمال المجلس على أساس أننى رقيب على الحكومة وأقف لها بالمرصاد .

وتحدثت عدة مرات مهاجماً الحكومة دون أن أحفل بأنها لعبة خطيرة قد تجر الكثير من المتاعب . ولكن للحق فان السلطة كانت واسعة الصدر ولم تكن هناك حساسية مرهفة ازاء الهجمات الضارية التي قمت بها ، وربما لم يمسني ضر لأنني لم أتعرض بخير أو شر للرئيس قائد الثورة . ولم يكن هناك في ذهني مبرر لذلك في الواقع . الا ان الأمور اتخذت بعد ذلك منحى لم أكن أتوقعه اطلاقا .

لقد كانت الأجواء في ذلك الوقت ، أوائل الستينات ، مشبعة ببعض قضايا الفساد والانحرافات المرتبطة بالقطاع العام بعد قرارات التأميم الواسعة النطاق في أعقاب فسخ الوحدة مع سوريا ، وكان من أهمها القضية التي أطلق عليها اسم قضية الاستيراد ، واتهم فيها حوالى عشرون شخصا من كبار العاملين في ادارة التصدير والاستيراد وشركات القطاع العام ومن كبار التجار المسيطرين على الأسواق . وكانت التهم تتراوح بين الرشوة والتربح واستغلال النفوذ . وكان من بين المتهمين من يمتون بصلة القرابة الى كبار المسئولين آنئذ . وكانت هذه القضية مثالا على ما يمكن أن يحدث عندما يتفق صاحب النفوذ الذي يملك اصدار القرار مع التاجر الذي لا ينقصه شيء الا هذا القرار ليحقق أرباحا طائلة تسمح بالتنازل عن بعضها لمن ساعدوه على تحقيقها . وفي نفس العام نشبت أحداث أخرى تتصل بالقطاع العام في مجال التموين وهو قطاع حساس متحكم في قوت الشعب وضرورياته اليومية . وما لبثت الوقائع أن اتصلت بعلم سلطات التحقيق والنيابة العامة وبدأت تتضح وقائع التلاعب واستغلال النفوذ وتعيين ذوي الحظوة في مناصب خطيرة لا صلة لهـا بخبرتهم لمجرد صلتهم بأصحاب النفوذ . ورغم ما ثبت من صحة الكثير من وقائع الفساد فقد رأينا اتجاها الى تجاوز الحسم والمساءلة ارضاء لهؤلاء الكبار ، وبدا لي في ذلك الحين أن الأمر لا يمكن السكوت عليه ، ويجب أن يرفع الى الرأي العام والا فلماذا أنا عضو بمجلس الأمة ..

وطرح موضوع التموين للمناقشة في أوائل انعقاد مجلس الأمة الجديد . وكانت كلمتي في هذا الموضوع أول كلمة لي في هذا المجلس .

وكانت فرصة لي في هذه الكلمة أن أعبر عن مخاوفي من اساءة الادارة في القطاع العام الذي بدأ ضخما عملاقا . ولهذا بدأت بالقول بأنني لا أقتصر على التموين بالذات فحسب ، بل على الادارة في كل المجالات التي أصبحت خاضعة للقطاع العام . وقلت أن البوادر مقلقة ، وأن علينا أن نبادر باتخاذ الاجراءات الحاسمة حتى لا تتدهور هذه الادارة الى الحد الذي سيؤدي في التحليل الأخير الى الاساءة الى سمعة النظام

الاشتراكى ، وليكن واضحا من أول الأمر فى ذهن كل انسان أن المال العام أغلى وأعز من المال الخاص • وأنه جدير بأن يحاط بعناية ورقابة كل فرد من أفراد الشعب لأن كل فرد مالك لذرة من ذرات هذه القطاع • لقد توسعنا فى هذا القطاع لاعتبارات عملية قوية أو لفرط حماسنا للخروج من النظرية الى التطبيق ، أو لطيبتنا واعتقادنا بأن الشعب لا يمكن أن يغتال الشعب ، ولهذا فان علينا أن نفتح كل النوافذ فى هـذه المرحلة لنسمع كل رأى سواء أعجبنا أو لم يعجبنا • كما أن علينا أن نشجع القطاع الخاص حتى يستكمل القطاع العام قوته واستعداده للقيام بمهمته، لأنه خير للاشتراكية ألا تقفز قفزا ، بل أن تمضى بخطوات ثابتة ، بل علينا أن نحذر زحف المنافقين تحت شعارات القطاع العام لهدم أركانه والاساءة الى أدائه سعيا وراء عودة الماضى منتصرا •

وأضفت أننا ــ اذا أخذنا بالنظـام الاشتراكى وبدأنا فى اقامة نعد لها العناصر ذات الكفاءة والاخلاص ، فامتلأ هذا الفراغ بالعناصر غير القادرة وغير الأمينـة وغير المؤمنـة ، وجال فى الساحة شلل وقرابات وصداقات احتلت المراكز الحساسة فى أقتصادنا وفى مستقبلنا ، وأن علينـا أن نتحرك بسرعة وأن نبحث عن الخيوط الخفية التى تربط بين المسئولين فى هـذا القطـاع ، وأن نسأل كبار المسئولين كيف تقـدموا بترشيحاتهم للمناصب الرئيسـية فى المؤسسـات ، وعلى أى أساس ، وخاصة بعد ظهور فساد الكثير من هذه القيادات • وصحيح أننا قد خدعنا كثيرا وخسرنا كثيرا ولكن علينا أن نعى الدرس من أجل المستقبل •

وأضفت أننا ــ اذا أخذنا بالنظام الاشتراكى وبدأنـا فى اقـامة اقتصادنا على أساس القطاع العام ــ مدعوون لادراك الانعكاسات القانونية لهذا النظام ، وأن من يسرق عودا من القصب أو دجاجة من فوق سطح لم يعد طريد العدالة الأول بينما اللص الكبير ذو المكانة العالية يعمل باسم الدولة والمنصب لحرمان المواطنين من حقوقهم وأموالهم وغذائهم • فدعونا بعض الوقت من الاهتمام بالسرقات التافهة التى يدفع اليها الفقر وتفكك الأسرة والمظـالم الاجتمـاعية ولنتجه الى القيم الجـديدة والآفاق البعيـدة • نحن فى حاجة الى قانون ذى نظـرية واضحة متكاملة يردع المضاربين فى أقوات الشعب والمديرين الذين يبرمون صفقات مجحفة ، وكل تصرف منحرف يتناول المال العام ، وكل تصرف فى المال العام فيه تمييز بين المواطنين • وأن تكون العقوبة دائما فى سرقة المال العام والاضرار به أشد من سرقة المال الخاص ، حتى يترسب فى أعماق المواطنين شعور عميق بحرمة المال العام سواء كان مال الدولة أو المؤسسات أو الشركات العامة أو التعـاونيات • ان أموال الشعب فى أيدى عـدد من الموظفين

يديرونها بأسمائنا جميعا تبرر لنا أن نحاسبهم لا على الاختلاس والرشوة فحسب ، بل على الاهمال وعلى المحسوبية التى تفتح الباب لاستغلال المال العام في سبيل الصداقات والقرابات وتبادل المنفعة • والمحسوبية في حقيقة الأمر ليست الا نوعا من الاختلاس والرشوة • وفى النهاية قلت ان علينا أن نتجه بارادتنا وفكرنا الى رفع سلاح القانون فى وجه المخربين ولصوص القطاع العام والمستغلين ، والا فنحن لا نبنى القطاع العام بل الاقطاع العام •

وكانت دهشتي بالغة عندما اتصلت بى رئاسة الجمهورية صباح يوم ١٥ ديسمبر ١٩٦٤ لاخطارى بأن الرئيس قد أصدر قرارا بتعييني عضوا بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى وهى أعلى هيئة فى التنظيم ويرأسها عبد الناصر ويدير مناقشاتها بنفسه • وأننى مدعو لحضور الاجتماع فى نفس اليوم ظهرا بقصر القبة ، وذهبت وجلست فى انتظار دعوة الرئيس للاجتماع مع السادة نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء وقلة من الوزراء أعضاء الأمانة ، ودهشت عندما انتحى بى حسين الشافعى جانبا وأسر لى أن الرئيس قد استمع الى كلمتى فى مجلس الأمة وسر بها كثيرا ، ولم أكن أعلم فى ذلك الوقت أن من عادة الرئيس عبد الناصر أن يستمع الى مناقشات المجلس من خلال ميكروفونات تصل الى منزله • كما لم يكن لدى أى شعور خاص بأننى تحدثت بشكل يمكن أن يلفت نظر أحد •

دعانا الرئيس للاجتماع فبدأ بتهنئتى وتهنئة زميل آخر ضم الى الأمانة العامة وهو عبد الحميد غازى عضو المجلس عن الفلاحين ، وهو رجل ودود لبق يرتدى الملابس التى يرتديها عامة المزارعين ، ويشع منه الإخلاص والذكاء • ثم انتقل الرئيس الى فتح باب المناقشات فى المسائل العامة ، وقد لحظت أنه بادى الارهاق ، وليس هو بذاته الذى رأيته قبل عشر سنوات فى مقر رئاسة مجلس الوزراء حيث كنت والصديق أحمد فؤاد نعمل مستشارين قانونيين •

وطلب منى الرئيس أن أتحدث وأن أعبر عن آرائى بحرية • فقلت أن دعوة مفتوحة لمواطنين مثلى لمناقشة حرة عن عمل الثورة قد تأخرت أكثر مما يجب • لقد كانت ثورة أيدها الشعب بل عبرت عن ضميره ، ولكنها اذ قامت واستجاب لها الشعب لم تحمله نصيبه من المسئولية ، واذا كان الشعب لم يعاون فى التدبير للثورة وتفجيرها فانه كان جديرا منذ اللحظة الأولى بأن يساهم فى ارساء مبادئها وتأكيدها كثورة شعبية ، واذ كانت الثورة تحققت وسارت كمعجزة تحطم الرواسى فانها معجزة

أخرى أن حرمت من الغذاء الضرورى من الفكر والتحليل العقائدى والتنظيم الحزبى . فاذا كان فاتنا كل هذا فان علينا أن نعوض ما حدث من انفراد رجال الثورة بالعمل الوطنى ، وأن نتخيل أننا اليوم نفجر ثورة جديدة أو نعد لها ، ومن ثم فان التنظيم هذه المرة يتعين أن يكون علميا وجماهيريا فى الوقت نفسه . وختمت القول بأننى أعتقد اذا كنا نريد النجاح ازاء الخطوة التى اتخذها الرئيس باعادة مناقشة شئون الثورة من خلال أمانة بالاتحاد الاشتراكى فعلينا ألا نتردد فى أن نقوم بثورة على الثورة .

ورغم جرأتى بل وتطاولى على الثورة ورجالها أمام الرئيس نفسه فقد كان واسع الصدر ، بل انه أقرنى وأيدنى معتذرا بأنه كان يتمنى أن يحدث ذلك ، ولكن على حد قوله حرفيا « لم يكن عندنا وقت » .

وفى مساء نفس اليوم عقد مجلس الشعب لمناقشة موضوع التعليم العالى ، الذى هاجمت فيه الحكومة هجوما عنيفا رغم أننى كنت فى الصباح أجلس مع رئيس الجمهورية وكبار رجال الدولة .

وكانت مناقشة التعليم العالى والجامعات نتيجة تقدم وزير التعليم العالى فى ذلك الوقت عبد العزيز السيد بمشروع يمثل سياسة الحكومة ازاء الجامعات . وتحدث بعض الأعضاء ثم أعطيت الكلمة لى فتحدثت أكثر من ساعة وتجاوزت وقتى بكثير دون أن ينبهنى رئيس المجلس ــ وكان أنور السادات ــ وما أن انتهيت حتى قامت ضجة بالقاعة وغادر النواب أماكنهم وطلبوا رفع الجلسة ، وطلب البعض اقفال باب المناقشة على أساس أننى لم أترك شيئا وأوفيت الموضوع حقه . واضطر رئيس الجلسة الى رفعها وأقبل النواب فى حماس بالغ يهنئوننى على أننى وضعت الحكومة فى مأزق كبير ، وفى اليوم التالى كانت هذه المناقشة هى موضوع العنوانات الكبيرة فى كل الصحف .

وفى اليوم التالى وقف على صبرى فى المجلس ــ وكان رئيسا للمجلس التنفيذى ــ وأعلن سحب مشروع الحكومة . وعندما حدث ذلك نزل أنور السادات من منصته وسط عاصفة من الهتاف وارتجل كلمة حماسية جاء بها « اليوم عيد للديمقراطية » .

وانتقلت عدوى الحماس الى الشارع حتى أن بعض أعضاء المجلس طلبوا سيارة أجرة لتقلهم من المجلس الى محطة مصر ليستقلوا القطار وعندما أرادوا أن يدفعوا أجر السيارة رفض السائق وقال : رفعتم رأسنا الله يقويكم ..

وفي اعتقادى أن هذا الانفجار الحماسى كان نتيجة انكسار حاجز الخـوف بموقف مجلس الأمة الذى أثبت أن ممثلى الشعب يستطيعون الوقوف من السلطة موقف الند للند ، مما جعل الناس يستبشرون خيرا بعد أن كانوا يظنونه ألعوبة تحركها السلطة كيف تشاء ٠

ويبقى السؤال : كيف أننا لم نستطع أن نتابع هذه المسيرة ؟ وكيف لم يتابع الشعب اعلاء ارادته على ارادة الحكومة ؟ وكيف انتقلنا من مثل هذا الموقف ، ومن استفتاء شعبى على رئيس الجمهورية قبل ذلك بأشهر قليلة وهى علامة لها وزنها على احترام ارادة الشعب وسعى عبد الناصر الى تأكيد شرعية الحكم ، كيف انتقلنا من كل ذلك وفى فترة سنتين أو ثلاث الى أيام الظلام فى يونية ١٩٦٧ ؟

لا أزعم أننى أعرف ٠ ولا أظن أنه سبب واحد ، ولكننى لا أستطيع أن أبرئ قوى دولية جبارة عقدت عزمها على أن توقف المد المصرى الناصرى فاستجمعت كل حقدها على نجزات عبد الناصر التى تجاوزت مصر الى العالم الثالث كله فأيقظته وألبته على الاستعمار والعبودية ٠ اننى أذكر عندما قابلت فيدل كاسترو وكنت فى وفد للتهنئة بثورة كوبا أن قال لنا : قولوا لعبد الناصر أننى تلميذه وأننى تعلمت منه الثورية ٠ لم يكن غريبا اذن وعبد الناصر فى أوج مجده بالرغم من اللطمة القاسية عندما ألغيت الوحدة مع سوريا قبل ذلك بسنوات قليلة ، لم يكن غريبا أن تعاود القوى العالمية المستغلة للشعوب محاولاتها لكسر عبد الناصر ٠

وهذا يعود بنا الى ما أثير فى جلسة مجلس الأمة يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٦٤ ، وما أدى اليه من اضطرار على صبرى الى أن يقوم ويعلن على مجلس الأمة أن الحكومة تسحب مشروعها بشأن الجامعات والتعليم العالى ٠ والغريب أن موقفى المعارض للحكومة وما قدمت من أدلة وأسانيد والذى حظى برضاء تام من المجلس مما دعا الحكومة الى النزول على رأيه ، هذا الموقف أثير بعد ذلك بقليل فى مناقشات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، اذ قام بعض الأعضاء بمهاجمة موقفى هجوما عنيفا بحضور الرئيس عبد الناصر ، وكنت غائبا فى هذه الجلسة بالذات فى وفد لتهنئة كوبا بعيد ثورتها ٠ هاجم هذا البعض مطالبتى بالانتخاب كأساس لشغل مناصب ادارة الجامعة وعمداء الكليات ، وقالوا : ان دعوة الانتخاب فى هذه المناصب ليست الا مطية للرجعية ٠ وقد كان ردى على ذلك — فى الجلسة التالية بعد عودتى — أن الدعوة الى الانتخاب لا يمكن أن تكون دعوة رجعية والا كان مجلس الأمة نفسه قائما على رجعية ٠ وأضفت أننى قلت ما قلت لأننى أعتقد أن سياسة وزارة التعليم العالى

قد أدت الى قيام حائط عال بين الثورة وبين الجامعات ، وأنني قلت هذا على رؤوس الأشهاد وفي مواجهة الوزير المختص .

وفي هذه الجلسة دار نقاش عنيف اشترك فيه الرئيس عبد الناصر وآخرون من أعضاء المجلس . وعبر عبد الناصر عن ضيقه لحديثي عن استقلال الجامعة ، وتعجب من أن ينادي أحد باستقلال الجامعة اذ كيف يستقل أي شيء عن الدولة .

وأدركت أن الرئيس قد غضب لاستخدامي كلمة الاستقلال بالذات . وأنه فهمها على أنها رغبة أي جهاز في الدولة في أن يخرج من قبضة الدولة ، وأدركت حساسيته ازاء أن يكون هناك شيء بعيدا عن رقابته . فأخذت في ايضاح ما أقصده باستقلال الجامعة مؤكدا أنه لا يوجد جهاز في الدولة مستقل عنها بمعنى الكلمة ، ولكننا نقصد أن يكون للجامعة الحق في ادارة نفسها من داخلها ، وأن تعطى لرجال الجامعة حرية الحركة تقديرا لهم وتقربا منهم لأنه ليس من مصلحة الثورة أن تقف من الجامعات موقفا سلبيا ، وقد نسميها أزمة ثقة أو أي شيء آخر ، ولكن ليس لنا أن نطلق الحكم ونقول أن الرجعية مسيطرة على الجامعة ، وانما الأصح أن نقول أن السلبية مسيطرة على الجامعة ، وأن هذه الطاقة من العلم والقدرة معطلة وغير مضافة الى طاقة النضال الوطني ، وان شئنا أو لم نشأ فهي أكبر تجمع في المجتمع للعلم والفكر ، ولهذا فرجال الجامعة في حاجة الى تقدير خاص وتخفيف من الوصاية عليهم ، ولا ننسى أن الثورة قامت دون أن يشارك الفكر في تخطيطها ولم ينسب فضل فيها الى الجامعة ، وقد يعتقدون لذلك أنها ليست ثورتهم وقد يريدون أن يضيفوا اليها من بضماتهم وهو موقف حساس يستدعي منا مزيدا من الحرص واللباقة حتى نلتقي معهم ونضمهم الى صفوف الثورة .

أردت من هذه الرواية أن أبين أن أي اتجاه في ذلك الوقت الى الخروج عن الخط المرسوم كان يقابل بمعارضة من النظام مقرونة أحيانا بالدهشة ، وأنه حتى عندما كان الرئيس يقبل النقد فقد كان البعض يسارع الى اثارته بدلا من أن يساندوه في موقفه من التفهم والتسامح وقبول الرأي الآخر . ومع ذلك فقد كان هذا كله يجرى في اطار سمي أيضا بالديمقراطية ، وهو دليل على أن التمسح بالديمقراطية أمر شائع ، وأنه حتى أشد النظم تسلطا لا تتردد في أن تصف نفسها بالديمقراطية .

والواقع أن الديمقراطية موعودة دائما بالتزييف والدولة تستطيع ذلك وفي يدها وسائل الاعلام جميعا تحتكرها وتبثها ل نهار لتجميل صورتها وتشويه كل شيء آخر . وقد يجرى تزييف يمقراطية أحيانا

بالقوة الغاشمة والبطش بالحريات بمقولة أنه لا حرية لأعداء الشعب ، ولكن الأغلب أن يحدث هذا بالخداع عن طريق اقامة ما يمكن أن تسميه بالماكيت الديمقراطى حيث تقام نماذج شبيهة بالديمقراطية الا أنها فارغة من المضمون • وتزداد الجرعة الخداعية فى تزييف الديمقراطية اذا دخل رأس المال ليساند قوة الدولة • أو اذا توحش رأس المال فأصبح أقوى من الدولة وطغى عليها وسخرها لمصالحه •

الا أن عبد الناصر كان متمسكا بالاتحـــاد الاشـــتراكى الى درجة التشبث • وكان البعض يردد أن التجربة فى حاجة الى تقييم • ولكنى كنت أذهب الى أن التجربة قد ثبت فشلها فعلا فى تحقيق الهدف منها وهو ايجاد السند الشعبى للثورة • ولهذا كان هدفى الأول ـ اذ دعيت للمشاركة فى الأمانة العامة ـ هو الدعوة الى تنظيم سياسى معلن يمثل حزب الثورة مع السماح بمعارضة • والدعوة الى كفالة الحريات وحرية النقد وبالذات بالنسبة للمثقفين الذين وان كانوا يعانون من المشاكل المادية مثلهم مثل بقية الناس الا أن لهم مشكلة نفسية مع النظام ولا يمكن حل هذه المشكلة النفسية الا بكفالة حرية النقد ، وهى حرية كفيلة بالقضاء على حرب الهمس الموجهة ضد الثورة • واذا كان شعارنا أن نقوم بثورة فلا يعنى هذا الا أنها مرحلة نقد ذاتى واتاحة الفرصة للاستماع الى كل الآراء ، وأن نكفل لمجلس الأمة ـ وهو هيئة منتخبة ـ أكبر قدر من الهيبة ليمارس حقه فى حرية الكلمة والرقابة وحرية النقد •

ومع ذلك فقد كان انطباعى أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته فى تلك السنوات من الثورة • بل كان يحلم دائما بمبادىء ثورية يحملها ويتحملها الشعب نفسه بغير فرض ولا قهر • وأستطيع أن أجزم بذلك بمقارنته ببعض الآخرين ممن كانت ردود فعلهم متسمة بالرغبة فى فرض الرأى والتحكم وقفل باب الحوار • وكان عبد الناصر دائما يعيدهم بحلمه وسعة صدره الى جذور المسائل وأننا لسنا أوصياء على الشعب وأن الشعب صاحب كل شىء ويجب ألا نضيق بالتساؤلات حتى تسير المبادىء الثورية مسرى الدماء فى شرايين الشعب المطحون الذى استعبده الاستعمار ، بل استعبده مواطنوه من أشباه الاقطاعيين وذوى المصالح المرتبطة بالأجانب •

أما الاتحاد الاشتراكى فقد كنت مقتنعا بانه صيغة زائفة ديمقراطيا فاشلة عملا • ذلك أن الاتحاد الاشتراكى هو الدولة نفسها ، فاللجنة العليا كانت نواب رئيس الوزراء ومن يعلوهم ، ثم أصبحت نواب رئيس الجمهورية • والدولة بكل سلطاتها : الجيش والشرطة والمخابرات والخزانة تسانده • وهو وضع يعطى الاتحاد قوة مادية ويحرمه من القوة المعنوية

اذ لا يمكن أن يكون بذلك تنظيما شعبيا فى حقيقته لأن التنظيم الشعبى فى تبسيط يحسه كل فرد يبلور قوى شعبية تحمى المواطنين من تحكم السلطة العامة وانحرافها ·

ويعود الفشل أيضا الى عدم وضوح فلسفة الاتحاد الاشتراكى ، فالميثاق قد يكون مقبولا كوجهة نظر عامة ومحاولة تحليلية ومجموعة من المبادىء ولكنه بالقطع ليس بعد اطارا مرجعيا مدروسا واضح المعالم · وليس من الصعب أن ندرك السبب فى هذا الغموض ، فالثورة كانت واقعا قبل أن تكون نظرية · وقد تبنت الاشتراكية فيما بعد ، اشتراكية غير منقولة سميت عربية أحيانا أو كما كان يقال منبثقة من واقعنا · ومن ثم فلم يكن لها تراث نظرى غنى ، وكانت النتيجة خلطا ومزجا بالماركسية اللينينية كنظرية خصبة جاهزة · وسواء كان منظرو الاشتراكية العربية والقائلون بها فى حقيقتهم ماركسيين أو لم يكونوا فقد وجدوا فى التراث الماركسى اللينينى نبعا لا ينضب · كان لابد اذن من فلسفة إشتراكية لها الملمس العقيدى ، وكان لابد من أن يشغلنا أمر القادرين على القيام بهذه المهمة وهم المثقفون ، وقد كانوا فى جملتهم فى أزمة مع الثورة ·

وفشل الاتحـاد الاشتراكى كحزب لأنه فنيا فاقد للقوام الحزبى لاتســاع قاعدته وشمولها حتى أنهـا شملت الكثيرين من الساخطين على الثورة · وكانت النتيجة فقدان التماسك والانتماء الذى يربط أعضـاء الحزب أو الفريق ، واذا قيل أنه لم يكن حزبا فالتساؤل يبقى : لمـاذا اذن ننتظر منـه ما لا ينتظر الا من حزب · ثم أين اذن ذلك التنظيـم الشعبى الفعال الذى يسند الثورة ·

والواقع أن الاتحاد الاشتراكى فشــل كحزب واحد ، كما فشــل كحزب لأن الأعضاء فى الحزب الواحد يرتبط وجودهم السياسى على الأقل بوجود الحزب مما يجعل العمل الحزبى عملا جادا له استماتة الدفاع عن النفس ، لأن معنى الحزب الواحد أنه اذا لم أعمل وأمارس حياتى السياسية فان مكانى هو العمل تحت الأرض ذلك أننى كحزب واحـد قد حرمت الآخرين من العمل فوق الأرض ، أما أن أتصور أننى حزب واحد يمثل الشعب كله فتصور ضال من أساسه ·

وثمة عامل آخر فى فشل الاتحاد الاشتراكى هو أنه فى الدعوة الى فكر أو الى فكرة لا يكفى أن نقول للناس كونوا ، ان الدعوة تفاهم واقتناع واقناع ، أما التوعية فصلف فكرى اذ به تحاول أن تجرع فكرتك كما هى للآخرين والمثقفون لا يقبلون هذا شكلا · والمجتمع الذى يهجره مثقفوه روحيا يتوقف عن النمو لأن النمو الانسانى يأتى عن طريق الفكر الذى

يدفع بالمجتمع الى الأمام • ولكن الاتحاد اتخذ من التوعية أسلوبا والتوعية هى أزوع خرافة عاشها الاتحـاد الاشتراكى • فمن وقت الى آخـر كان المسئولون يعلنون حملة توعية فينصبون الخيام ويجمعون الآلاف ويلقون الكلمات حتى ينفض الاجتماع ويعود كل الى ما كان عليه • ولعل من كان يوجه اليهم الخطاب يسخرون من أنفسهم ، ولعل من ألقوا الخطاب قد حصلوا على راحة البال فقد أصبحت التوعية هى الحبة المهدئة التى تجلب الطمأنينة الكاذبة • ونسوا فى زحمة أوهامهم أن الدعوة مرتبطة بالداعية، وأن نجاحها مرتبط بالقدوة وأن من كانوا يطلقون عليهم العناصر المفسدة أو الرجعية أو أعداء الثورة لم تكن فى معظم الأحيان الا أخطاء من ارتدوا مسوح الاشتراكية زلفى الى عامة الشعب •

وهكذا سقط الاتحاد الاشتراكى فى قبضة الفشل والشلل وساده الركود الذهنى والروحى ، وتحول الى جسد بيروقراطى تقف غايته عند أبوابه ومكاتبه وموظفيه وسياراته ومكافآته •

ولمزيد من معرفة عبد الناصر فى تلك الآونة وقبل يونيو ١٩٦٧ ، قد يكون مفيدا أن أصف جـو الحوار فى حضور عبد الناصر فى هـذه الجلسات الثلاث عشرة للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، والتى كانت تسجل بصورة شبه حرفية فى محاضر سرية • وقد علمت بعد ذلك أنه ربما كانت هـذه الجلســـات هى وحـدها فى تاريخ الثـورة حتى وفاة عبد الناصر التى سجلت بهذه الدقة ، لا شك فى أن شخصية عبد الناصر كانت طاغية على هـذه الاجتماعات ، وكان يشـارك فيها ويتولى توجيـه مناقشاتها بنشاط وايجابية الا أننى أستطيع القول بأنه فى معظم الأحيان كانت المناقشات تسير فى الاتجاه الذى يرسمه تأييدا وتأكيدا لأفكاره أو اضافة أفكار فى نفس الاتجاه • وفى القليل كانت تطرح أفكار أخرى فى تردد وعلى استحياء ، وفيما ندر تطرح أفكار مضادة أو يدور حوار عنيف مع الرئيس •

وقد أدركت من أول الأمر أننى كوافد جديد الى الدائرة القريبة من الرئيس أستطيع ممارسة الحوار بقدر أكبر من الحرية واثارة نقـاط قد لا يرضى عنها الرئيس على أساس أنه قد يشفع لى أننى لم أكن من رجاله الكبار أو المقربين مدة طويلة ، وأننى لا أعرف آراءه على وجه التحديد • ولذلك دخلت معه فى أكثر من حوار جاد دون أن يحدث أبدا أننى أثرت غضبه ، فقد كنت حريصا دون كتمان وجهة نظرى على المرونة فى مخاطبته حتى لا أستنفد صبره أو أثير غضبه ، فلم يكن لدى شك أبدا فى أننى بازاء حاكم مطلق يستطيع باشارة من يده أن يزيحك من كرسيك وأن يعلن أنك مصاب بمرض معد فلا يقترب منك أحد بعد ذلك • وكنت أرى

أن اغضابه يعني أن أفقد كل قدرة على أن أستمر في ابداء آرائى محاولا احداث شيء جديد دون أن أنسى القول المأثور « ان القريب من السلطان مثل راكب الأسد » .

ومنذ الجلسة الأولى التى حضرتها فى الأمانة العامة حتى النهاية كما تشهد بذلك محاضر هذه الاجتماعات ركزت بالحاح على أن يكون للثورة تنظيم سياسى أو حزب ، وأن تكفل حرية الرأى حتى يصير صراع شريف بين حزب الثورة والآراء الأخرى ، وقد جاهدت فى ذلك جهادا كبيرا الا أننى أعترف بأن الرأى الذى كان سائدا هو أن الثورة يجب أن تعتبر ثورة الشعب كله ، وأنها قضية تحالف قوى الشعب العاملة التى يضمها الاتحاد الاشتراكى بملايينه الستة . وقد حاولت كثيرا أن أهز هـذه الخرافة ولكن عبد الناصر كان متمسكا بأن هذه الملايين صاحبة الحق فى الثورة ولا يمكن الا أن تكون مع الثورة وفى قبضتها .

وفى هذا قلت أن ثورة يوليو حققت معجزات وحطمت الجبال ولكنها فى ذاتها معجزة اذ تحقق لها ذلك دون عقيدة مبلورة واضحة ودون أن يعينها الشعب فى قيامها أو أن يكون قاعدة لها بعد قيامها . وكان المفروض أن ينبثق التنظيم السياسى الواضح بعد الثورة مباشرة الا أنه لم يكن . ولم يكن للثورة جهاز عصبى متغلغل فى القواعد الشعبية . وقلت أنه بعد اثنى عشر عاما من قيام الثورة قد آن الأوان ليكون للثورة هذا الجهاز العصبى ، أما أن نعتمد على الاتحـاد الاشتراكى بملايينه السـتة فاننا كالقابضين على الماء .

وقد أقر الرئيس بأن المحاولة التى كانت تجرى فى ذلك الوقت لاقامة تنظيم سياسى كان من الواجب أن تحدث فى أول الثورة لولا أنها انشغلت فى مسائل كثيرة ودخلت فى معارك كبيرة .

وقد وافقنى الرئيس على أن ظهور جهاز سياسى من داخل الاتحاد الاشتراكى سوف يضعف الاتحاد الاشتراكى بنفس القدر الذى يكتسبه هذا الجهاز من قوة . ولكن ظل الخلاف بيننا فى تمسك الرئيس بالاتحاد الاشتراكى وكان هذا تعبيرا عن ثقته فى أن الشعب كله من ورائه ورفضه ترك هذه الملايين دون أن يضع بصمته عليها ، ورفضه تركها دون غطاء ثورى يعرضها لانقضاض الرجعية عليها ، واصراره على أن يكون ويبقى الجهاز السياسى فى طى السرية فى الحال وفى الاستقبال وان برر ذلك بأن السرية تقضى على عملية حب الظهور والسلطان ، ولم أوافقه على ذلك على أساس أن السرية ليست من طبيعة الحكم أو السلطة فى الحكم ولكنها قد تكون ضرورية قبل الوصول الى الحكم وأن الانتماء الى جهاز سرى

للدولة لا يمكن فى الواقع أن يقضى على حب الظهور والسلطان بل قد يضفى مزيدا من النفوذ والسلطان ٠

وقلت أن عيب الاتحاد الاشتراكى أنه بحر الرمال الكبير لن نستطيع أن نميز فيه بين الأنصار والأعداء ، وأن التجربة أثبتت أن هناك طائفة من الناس دخلت الى كل تنظيم شعبى واستطاعت أن تتقدم الصفوف ٠ وأخشى أن هؤلاء أنفسهم سوف يكونون العناصر التى يضمها الجهاز السياسى ، ومعنى ذلك أن نكون قد عمدنا فى هذا الجهاز الى جمع العناصر المجموعة فعلا ، وأضفت أنه أفضل من ذلك أن نتجه الى مجال من أسميتهم « المنزوون » ٠ وهى عناصر خارج التنظيم ولكن بالاقناع قد نصل الى ضمها فيكون فى ضمها قوة مضافة الى حزب الثورة ٠ وعندما كان الرئيس يبدى فى كل حين تخوفه من الرجعيين الذين سيحاربون الثورة فى كل لحظة ولن يكفوا قلت أن المجتمع فيه من الاشتراكيين آكثر مما نتصور ، اشتراكيون بطبيعتهم وظروفهم ولا يحتاجون الى دعوة أو دعاية ٠ وكل ما نحتاجه لكى نستقطبهم أن نخرج اليهم ونحاورهم بالاقناع والاقتناع ، وخاصة أصحاب الرأى الذين لا يمثلون أنفسهم فحسب ٠ وتساءلت : أهذا أفضل أم أن أضم أشخاصا يتقدمون نحوى رافعين أيديهم مسلمين بكل ما أقول ؟

لقد كان تفكيرى أن نعمل على تشكيل هذا الجهاز علنيا داخل الاتحاد الاشتراكى حتى يستطيع هـذا الجهاز أن يقف على قدميه ممثلا لمبادىء الثورة ، ويكون الاتحاد الاشتراكى فى هذه الحالة مجرد شحم زائد ينتهى بالتخلص منه ٠ وعارضنى الرئيس فى هـذا الرأى بقوة وقال أنه لن يستطيع أن يفرط فى الملايين الذين يضمهم الاتحـاد من قوى الشعب العاملة فاذا حل الاتحاد الاشتراكى فأين يذهب هؤلاء الناس ٠ يجب أن يبقى الاتحاد الاشتراكى ويكون الجهاز السياسى من داخله على حد قوله بمثابة الأعمدة من الأسمنت المسلح أو شيالات تحمل هذا البيت ٠

وهكذا كما رفض الرئيس دعوتى الى اسقاط الاتحاد الاشتراكى كذلك رفض ما ذهبت اليه من أن يكون تشكيل حزب الثورة علنيا ٠ كان الرئيس يؤكد على تشكيل جهاز سياسى سرى داخل الاتحاد الاشتراكى يتولى قيادته من الداخل وادارة شئونه ٠

وكانت أحـلامى فى ذلك الوقت محدودة ، فوق الحوار مع قمـة السلطة فى الأمانة العامة ، بما أستطيع أن أسهم به فى محاسبة الحكومة من موقفى كعضو فى مجلس الأمة ٠ وتابعت نشاطى فى هذا السبيل ما بقى من الفصل التشريعى ثم فضت الدورة وقبيل انعقاد الدورة الجديدة أعلن فجأة عن اعتزام الرئيس تشكيل وزارة جديدة ٠

وفى يوم ١٩٦٥/٩/٢٩ وأنا بمنزلى حوالى الساعة السابعة والنصف مساء ـ وأذكر أننى كنت فى هذه اللحظة أقوم بتنظيف حذائى وطلائه، دق جرس التليفون واتصل بى سكرتير زكريا محيى الدين مبلغا أنه يريد أن يلقانى بمنزله فى اليوم التالى فى الساعة الحادية عشرة الا عشر دقائق صباحا ، ولم يكن عسيرا على أن أدرك أنها مشاورات وزارية وبأننى مرشح لشغل منصب وزارى ، وفعلا قابلته فى اليوم التالى فعرض على منصب نائب الوزير لوزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف ، فلما تساءلت : ولماذا الأوقاف ولم تسبق لى بها صلة ؟ قال أنه ينوى ادماجها مع الشـئون الاجتماعية فى وزارة واحدة ، ولم أدرك الحكمة فى هذا الادماج فلا وزارة الشئون الاجتماعية وزارة للرعاية والبر ولا وزارة الأوقاف تعمل بالتنمية الاجتماعية ، وذلك غير مشكلات أخرى تتصل بالعقيدة الدينية ٠ ولكننى لم أشأ مزيدا من المناقشة وقبلت معتزما بينى وبين نفسى أن أحول دون هذا الاندماج بأى ثمن وأن وجودى فى الحكم سوف يساعد على ذلك ٠

ولا أستطيع أن أنكر أننى سعدت بأن القيادة السياسية ترى أننى أستحق أن أكون عضوا بالوزارة الا أننى عندما عدت الى منزلى أدركت آسفا أن عملى كعضو فى مجلس الأمة قد انتهى واننى سأنتقل الى مقاعد الوزراء أتلقى الهجوم بعد أن كنت أقف مهاجما ، ودار بخلدى مع ذلك شىء من الشك فى أن دخولى الوزارة ليس استحقاقا وتقديرا بل ربما رغبة فى ايقاف نشاطى كعضو فى مجلس الأمة ٠ وهل يا ترى كانت المسارعة الى تعيينى بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بعد أول مناقشة لى بمجلس الأمة خطوة فى نفس الطريق ؟ تساؤلات ما زالت لدى بلا اجابة حتى اليوم ولعلها دفنت مع عبد الناصر ٠

الا أننى أذكر أنه فى لقاء لى مع أنور السادات بعد ذلك بأسابيع أسر الى بقوله : أنا رشحتك وزيرا للعدل لأنك رجل قانون والثورة فى حاجة الى من يضع حدا للفوضى التشريعية التى نعيشها ، ولكن زكريا صمم وقال أنا أعلم بأن فلان يفضل الشئون الاجتماعية وأنه ترك القضاء من أجل البحث الاجتماعى ٠

والواقع أن هذا الحديث الذى دار عنى بشأن ما أصلح له يصور صراعا دار فى نفسى طويلا فلم أكن أدرى هل أنا رجل قانون أم رجل اجتماع ٠ كنت أبحث بصرف النظر عما درسته وخبرته فعلا عن هويتى الحقيقية وتصورى لما أرغب فى الاشتغال به وقد قضيت فى أعمال النيابة العامة ومجلس الدولة حوالى خمسة عشر عاما ، وأدركت أننى لا أستطيع أن أقضى بقية عمرى واقفا او جالسا أقلب فى صفحات كتب القـانون

ومواده باحثا عن مدلول هذه المواد وقصد المشرع من هذه الكلمة أو تلك ، أو أن أحاكم متهما فأبرئه أو أقضى عليه بعقوبة أو أبحث في حق انسان في دين أو قطعة أرض أو ارث فأقضى له أو عليه ٠

لقد امتلأ قلبى بحب القانون واحترامه الى حد أن اعترتنى خشية من تقديسه ورفعه فوق حقائق الحياة وحق المجتمع أن ينمو ويتطور ، وتساءلت ان كان ينبغى أن نسمح بأن يتحول القانون الى تعاويذ ، واجراءاته الى طقوس ٠ كنت أخشى أن تصبح سطور القانون مثل خيوط العنكبوت تحتبس فيها الحقائق الاجتماعية والاقتصادية ولا تقوى على التخلص منها فتعجز عن التطور ، بل ان القانون حروف بلا نقاط اذا قرأته فى عزلة عن نبض المجتمع ، وأن علينا أن نختبر القانون بالواقع لا أن نختبر الواقع بالقانون ، وأن سطور القانون على خطورته وضرورته ليست الا كلمات ، وعندما لا تعود الكلمات مصورة للواقع فمن العبث أن نسعى وراء صيغ جديدة ، بل لا يكون هناك مفر من تكريس واقع جديد ٠ ما يصلح لمجتمع لا يصلح لآخر ، وما يصلح لزمان لا يصلح لآخر ٠ وان لم ننظر الى القانون على أنه كائن حى متطور يتعين وبغير انقطاع أن نختبره ونختبر صلاحيته وملاءمته فاننا نقع فى أسر الألفاظ والأشكال وتسقم بين أيدينا دلالة القانون ٠

وهكذا أدركت أن ما لا أريده أن أكون مطبقا للقانون ، أى مطبقا للقاعدة القانونية وأن ما أريده هو علم القانون أى دراسة القاعدة القانونية دراسة حيوية باعتبارها ظاهرة لها أسبابها وعواملها وهى دراسة لابد منها ما دام القانون نتيجة قوى اجتماعية مرتكزة على الشخصية الانسانية فى تحولاتها وعلى البيئة والاقتصاد والعقائد والاتجاهات الوجدانية للجماعة ٠ الدراسة العلمية للقانون تبحث عن المدرك أو المفهوم الاجتماعى الذى يخشى أن يتجاوز القانون أو يتخلف عنه ٠ ورجل القانون لم يعد يستطيع الجلوس منكمشا فى جانب من ميدانه الفسيح ينتظر أحكام المشرع لتفسير مقاصده ، انه يضعف نفسه عندما يلوذ بالنظر الفقهى ويقطع صلته بحقائق الحياة وينكص عن المشاركة فى دراسة التطور الاجتماعى وتشوف المستقبل والتخطيط له ٠

ومن ثم فعلى رجل القانون واجب عظيم هو هداية المشرع فى تكوين ارادته لا فى صياغتها فحسب ٠ عليه أن يفلسف هذه الارادة وأن يعمل على تأصيل الأحكام القانونية فى ضوء المصالح المتغيرة التى يقف المشرع لحمايتها وسوف يبقى المشرع دائما صاحب الحق فى اختيار الطريق ولكن آن لرجل القانون أن يشارك فى قيادة المشرع حتى لا يضل الطريق ٠٠

وهكذا ومع اعترافى بأن العمل القضائى أجل الأعمال قاطبة فقد وجدت أننى عاجز عن المضى مطبقا للقانون بينما أنا متسائل دائما وأبدا عن جذور القواعد القانونية فى المجتمع ومدى تعبيرها عن حقائقه • ولهذا فقد اخترت خوض المجتمع على اطلاقه وأعماقه ، واخترت البحث العلمى فى القانون وغير القانون من الظواهر الاجتماعية • وكان زكريا محيى الدين محقا عندما قال أنه يعرف ما أفضله •

كان تعيينى نائبا للوزير فى وزارتى الشئون الاجتماعية والأوقاف مع التلويح بأنهما سيدمجان فى وزارة واحدة بمثابة القائى فى حلبة صراع مرير منذ الدقيقة الأولى • بالاضافة الى أن دخولى الوزارة وأنا مدنى ولست من الضباط الأحرار أو غيرهم وفى سن مبكرة نسبيا قد أثار غيرة وحقدا واضحين مما زاد من عنف التحدى الذى كنت أواجهه • أما عن وزارة الأوقاف فقد كان غريبا أن أكلف بها دون أن يكون لى بها سابق عمل يؤهلنى لها ، وأذكر أنى فى أول مقابلة مع عبد الناصر بعد اعادة تشكيل الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٦ وتعيينى وزيرا للأوقاف والشئون الاجتماعية أن سألته عن السبب فى تكليفى بوزارة يعلم مسبقا أننى غير ملم بأوضاعها وأنها تتطلب عالما محيطا بعلوم الدين يصلح لقيادة الدعوة الاسلامية عن طريقها • فكان رده وهو شارد بعينيه : « يمكن علشان تكمل بناء الجامع » • ومن سخرية القدر أننى كنت السبب فى تأخير اتمام بناء هذا الجامع • فلم يتقدم بناؤه طيلة وجودى فى وزارة الأوقاف• وكان السبب هو اعتراضى على صرف مبالغ طائلة كانت مطلوبة للمهندسين والمقاولين عندما وجدت أنهم تقاضوا مبالغ طائلة عن أعمال لم تتم محاسبتهم عنها بعد • ويبدو أن عبد الناصر كان شديد الاهتمام باتمام بناء هذا المسجد الذى دفن فيه فيما بعد ، فقد كنت فى زيارته مرة فى معية رئيس وزراء الصومال لتناول العشاء وعند خروجنا استوقفنى عند الباب وسألنى لماذا لا أصرف المبالغ المطلوبة فأبديت وجه اعتراضى على ذلك فقال بالحرف (يا دكتور •• ادفع لهم خلى الناس تصلى) ورغم ذلك رفضت أن أصرف قرشا طيلة وجودى بالوزارة • وما زلت أتساءل هل كان عبد الناصر متعجلا بالنسبة لهذا المسجد بالذات لأنه كان يشعر بأنه سيكون مثواه الأخير •

وقد دخلت فى أول يوم فى معركة المقاومة لادماج وزارة الشئون الاجتماعية والأوقاف فى وزارة واحدة بحجة أن وزارة الشئون وزارة للرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى ومن ثم يجب أن تكون فى اطار واحد مع وزارة الأوقاف وهى وزارة بر وخيرات ، وكان هذا المفهوم الخاطىء فى نظرى دافعا لى لمضاعفة الجهد لايضاح الجهد الانمائى فى مهمة وزارة

الشئون الاجتماعية فأجريت سلسلة من الاجتماعات مع قيادات الشئون الاجتمـــاعية حتى انتهينا الى وضع مشروع اللجـــان الشعبية للتنمية الاجتماعية ، وهو مشروع يقوم على أن يتولى الأهالى أنفسهم فى كل قرية تشكيل لجنة شعبية مهمتها النهوض بمرافق القرية وخدماتها على أن يبذلوا من مالهم وجهدهم وأن تعينهم الوزارة فى مقابل ما يبذلون على أن يكون الأمر كله للأهالى أنفسهم • وذهبت بنفسى الى قريتى حيث اجتمعت بأهلها وأنشأنا لجنة شعبية قامت على التبرعات وانتخب لها مجلس ادارة • وأظن أن هذا المشروع لقي ترحيبا كبيرا ، وتألفت لجان كثيرة فى أنحاء البـلاد وقامت بأعمال جليلة كبناء مساكن جديدة وتعبيـد الطرق وردم المستنقعات ، وزرت هذه المشروعات وزارنى القائمون عليها وأطلقنا شعار أن وزارة الشئون الاجتماعية هي وزارة تنمية اجتماعية • وأعتقد أن هذا المعنى ـ وقد أصبح واضحا غالبا ـ قد ساعدنا على هزيمة فكرة توحيد وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية •

ولكن المعركة الكبرى كانت في وزارة الأوقاف عندما عينت وزيرا لها • فقد لمست من أول وهلة أن هناك أوضاعا فى وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الاسلامية لا يمكن السكوت عليها ، وأن هناك تبديدا لأموال الوقف الاسلامى لا يحاسب عنه أحد • وعندما توفرت بين يدى الدلائل على ذلك أحلت الأمر برمته الى النيابة العامة وأسفر التحقيق عن كشف رشاوى واختلاسات ارتكبت من عدد من الموظفين كبارا وصغارا •

ولا أريد أن أفيض فى هذا الموضوع كما لا أريد أن آكشف بعض الوقائع التى تورط فيها آخرون اذ وجدت من أموال البر والخيرات مرتبات مبالغا فيها تقرر لمن لا يستحقون ، ومنهم بعض سيدات المجتمع من أوساط معينة تقررت لهن مرتبات شهرية لسن فى حاجة اليها يقينا •

ولا أظننى كنت متجنيا على من طلبت التحقيق معهم • فقد أسفر تحقيق النيابة العامة عن تقديم أحد عشر متهما من موظفي وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشئون الاســلامية الى محـكمة أمن الدولة العليـا بتهم الاختلاس والتزوير • وخرجت من الوزارة قبل أن يتم البت فى أمرهم • وقد قابلوا خروجى من الوزارة بحماس وفرح شديدين ، وعادوا سيرتهم الأولى كقوة يخشاها الجميع لصلتهم بكبار المسئولين فى الدولة • بعد أن كنت أوقفت نشاطهم طيلة وجودى بالوزارة ، بل ومنعتهم من السفر خارج مصر رغم الحـاح بعض مديرى مكتب جمال عبـد الناصر • وظل نفوذهم مسيطرا لا يجرؤ أحد على تحديهم حتى صاح الشيخ محمد متولى الشعراوى فى مجلس الشعب وهو وزيرا للأوقاف مستجيرا منهم قائلا

أنه يعانى موقفا نفسيا عنيفا ، وأنه ممزق بين واجبه كوزير مسئول وبين موقفه كانسان يجد مخالفات صارخة ولا يستطيع أن يفعل شيئا ٠

كانت تجربتى هذه دالة على أنه مهما حاولت ازاء الفساد فانك لن تستطيع شيئا بل سيهزمك الفساد ما دام يستند الى من هم أكبر منك ٠ الا أنه فى المدى الطويل فان كل معول يضرب فى جذور الفساد يؤثر فيه وان لم يسقطه على الفور ٠ وفى نهاية الأمر لابد أن يسقط الفساد ٠

ان الرجل الذى اختارنى من بين الألوف ليقربنى اليه ويضعنى فى دائرة أقرب مستشاريه ثم اختـــارنى نائبا لوزير الأوقاف والشـــئون الاجتماعية وبعدها بشهور وزيرا للوزارتين لم يكن فى الواقع هو نفسه الرجل الذى بعد أشهر معدودة وبعد نكسة يونية بأيام وفى ١٩٧٦/٦/١٩ الذى أخرجنى من الوزارة ٠ ولكن الجميع يعلمون أن جمال عبد الناصر قبل النكســة ليس هو جمال عبد الناصر بعـــدها ، فقد أثقلته الهزيمة وأضعفت هذه العزيمة الرائعــة التى كان يتميز بها ، مما شـجع بعض المحيطين به على أن يستغلوا اسمه فى كثير من القرارات التى صـــدرت باسمه ولكن تحت تأثيرهم ٠

والواقع أن اخراجى من الوزارة لم يكن بأى صورة مرتبطا بنكسة يونية ولا بالرغبة فى التغيير للتغيير ، ولكنه كان نهاية المطاف لصراع رهيب اضطررت الى خوضه فى وزارة الأوقاف وأشرت اليه فيما تقدم ٠

ورغم أننى لم آخذ بالشبهات وأحلت الموضوع بكامله الى النائب العام للتحقيق وحقق النائب العام ووكلاؤه فى ضوء ما أمدتهم به الوزارة من البيـــانات فى تعاون تام ، وصـــدر قرار النائب العـــام بحبس بعض الموظفين على ذمة التحقيق ٠ الا أن أخطر ما تكشف عنه التحقيق كان صلة بعض المسئولين عن المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ببعض كبار المسئولين فى مكتب الرئيس جمال عبد الناصر ٠ وعندما وصل التحقيق الى هـــذا الحد أوعز الى مسئول كبير وثيق الصلة بالرئيس أن أكف عن متابعة الأمر عند هذا الحد ، بل زارنى فى منزلى لهذا الغرض وحاول فى رقة اقناعى بترك الأمر ٠ ولم أستطع أن أهضم مثل هذا الرجاء ، ولعل عملى القضائى السابق مسئول عن ذلك فلم أكن أتخيل أن أحدا ولا الرئيس نفسه يمكن أن يقف عقبة فى سبيل تحقيق قضايا الفساد وأنا من أعرف عن الرئيس كراهيته للانحراف ونزاهته المطلقة ٠ ولهـــذا فلم أفكر فى مراجعة الرئيس فى الأمر ٠ وكانت الفرصة عندما أجرى التعديل الوزارى بعد النكسة فأطيح بى من الوزارة وتغير الجو فى وزارة الأوقاف وكفت

عن التعاون مع سلطات التحقيق وعاد الموظفون الموقوفون الى أعمالهم بل وصل الأمر الى حد الاطاحة بالنائب العام نفسه ونقله الى منصب آخر ٠

كانت هذه معركة مع الفساد خسرتها فى نهاية الأمر ٠ فزاد عمق ايمانى بأنه لا بديل عن ديمقراطية حقيقية هى المبرر الوحيد لكى يبذل الانســان من نفســه ومن طاقته ، بل من أمنه وحياته ، فقد بلغ بهؤلاء المنحرفين الأمر الى حد التهديد بالقتل وخطف أطفالى ، ووضعت حراسة مشددة على منزلى ولم أجد من السلطات غير السلطة القضائية أى مساندة عندما وصل التحقيق الى باب مكتب الرئيس ٠

ولكن شيئا مما حدث لم يعن بالنسبة لى أى مســـاس بالرئيس عبد الناصر ، وأنى لأثق ثقة مطلقة فى أنه لم يكن جديرا بمهادنة الفساد بأى صورة ٠ الا أن الرجل على القمة يسهل دائما خداعه ممن هم حوله ، وعبد الناصر بطبيعته لم يكن طاغية وخاصة فى أوائل عهده ، ولكنه كان انسانا يتأثر بوطأة الضغط ويتأثر بالرياء والنفاق ٠ ولقد وقع عبد الناصر طيلة حكمه تحت هـــذين الثقلين فقد وقع تحت ضـغوط تكسر الظهر ، وحروب فى كل مشروعاته القومية حتى حلت الوحدة مع سوريا بطريقة مهينة له ثم كانت الواقعة الكبرى فى يونية ١٩٦٧ ٠ ولم يكن من السهل على بشر أن يتلقى كل هذه الكوارث والصفعات دون أن تفل فى تماسكه٠ ومن الناحية الأخرى كان كأى زعيم يحظى بقمة النفاق فى التعـــامل معه ومن كل من يقترب منه ٠

لقد كان عبد الناصر داعية الى نظام اجتماعى يكرس الفرصة المتكافئة ولا تقوم فيه السيادة بالميلاد أو بالمال فلم يكن غريبا كلما قوبل بالعوائق والصعوبات أن يفقد أعصابه وصبره ويتخلى عن طبيعته الأولى من الهدوء والصبر ، ويتحول الى رجل نافد الصبر معتز برأيه حتى لم يكن فى الامكان فى بعض الأوقات معارضته بكلمة واحدة ٠

وفى اعتقادى أن الحكم على عبد الناصر يجب أن يأخذ فى الاعتبار أنه انسان من البشر يحمل رسالة عظيمة ، وأن ميلاد هذه الرسالة كأى ميلاد لا يمكن أن يخلو من الآلام ، وأن المجتمع البشرى دائما أبدا يدفع ثمنا غاليا من أجل التحولات العظيمة ، وأن عظمة ثورة عبد الناصر يجب أن تقاس بما تحقق من تغيير اجتماعى هو أبعد بكثير من السلبيات التى قارنت هذه التغيير ٠

وكانت ثورة يوليو من الثورات الصادقة لا من حركات الانقلاب والمغامرة ٠ وتكون الثورة صادقة عندما لا تصطنع تقوى المجتمع فى الشعور

بالمسئولية نحوه ونحو أوضاعه القائمة بل في ركوب الصعب لكشف متناقضاته وتعريتها • عندما يفقد سواد الشعب شعوره بالانتماء والرضاء وعندما نحس بأن القوانين أشكال وأغلال مجردة من الشرعية .

والثورة ظاهرة وظيفية تؤدى مهمة التطوير الاجتماعى عندما يتعذر حدوث هذا التطوير هادئا صحيا بسبب ضغوط تحكم المجتمع وتتحكم فيه وتحبسه عن النمو ، وعندئذ تكون الثورة — عنفا أو سلما — هى رد الفعل الحاد لتعويض الكبت والاعاقة • واذ تكون الثورة حقيقة ذات جذور يتعذر الغاؤها بجرة قلم أو قصاصة ورق أو طلقة مدفع ، ولا يكون الجهد أو القهر الذى يستهدف محو الثورة أكثر من وقود جديد لانفجار أشد عنفا •

وعندما تعيش الشعوب ميراثا سائغا للاقطاع أو شبه الاقطاع وقيمه ومعتقداته ، حتى لو نصبت لها ألعاب العرائس الدستورية والطقوس البرلمانية ، عندما يطلع الفجر عليها وهى كذلك وفى منتصف القرن العشرين حيث العالم ينطلق فى طريق التنمية الاقتصادية فى ظل الرأسمالية أو الاشتراكية فلا غرابة أن يئن المجتمع ويموج بالرفض والثورة •

لابد عندئذ من ثورة تقضى على مجتمع الصفوة بالميراث والحسب ، ثورة تحطم القيم شبه الاقطاعية وتكرس كرامة الانسان وتحرره من رباط السباقية التي تدور به فى فلك محدود لا يرنو الى أبعد منه • ثورة تكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للكافة وتفتح أمام العامة طريق التقدم والتفوق •

وكان ثمن هذا التحول الاجتماعي والاقتصادي فادحا بما حدث على أيدي البعض من عدوان على الحقوق الشخصية والمدنية واستهانة بالديمقراطية والحقوق السياسية وتخبط فى العلاقات الخارجية — وهي أخطاء وخطايا لا تغتفر • وصحيح أن من حق الثورات العظيمة أن تعطي سلطة مطلقة لتحقيق أهدافها دون أن ننسي أن هذه السلطة المبالغ فيها تستمد شرعيتها من أنها اجراء مرحلي لتثبت أقدامها لا استمراء للقوة ، لأن المجتمع — أى مجتمع مهما كانت حاجته الى التغيير — لا يطيق أن تحكمه اجراءات استثنائية الى ما لا نهاية ، فان الاستقرار القانونى على أى مضمون هو فى ذاته قيمة اجتماعية أساسية • وقد أدى هذا الاستمراء الى وقوع الثورة فى بعض السلبيات الرهيبة ، وخاصة ما تناولت حقوق الأفراد وحرياتهم وكرامتهم ، وما حاق بالبعض من تعذيب وتنكيل وتجريد ظالم من أموالهم ، بل اننا على العكس نرى أنه كان ممكنا أن تنخفض

هذه السلبيات الى أقل حد لو أننا لم نصنع من عبد الناصر ديكتاتورا ، فانه في الواقع لم يصنع نفسه ولكنه بصورة تدريجية تحول من ثائر مثالي يحمل رسالة عظيمة الى حاكم مطلق يخشاه الكبير والصغير ، ويرجع ذلك لا في مصر وحدها بل في الدول النامية أو دول العالم الثالث بصفة عامة الى ظاهرة عبادة الزعيم واحاطته بهالات القداسة حتى ينتهي الى أن يعتقد أنه حقيقة فريد عصره وأنه عنوان الحقيقة والعدالة · واذ يتعود على التصرف بغير معارضة فانه ينتهي الى الطغيان · وعلى من ساهموا في هذه الصناعة أن يتحملوا جانبا من اللوم والذنب على ما حدث من آثار جانبية وسلبية بثورة يوليو ·

ورحل عبد الناصر · وظل هدف القضاء على الثورة قائما بالنيل من رجالها على أساس أن تمزيق الثوار بذواتهم وأشخاصهم يعني تمزيق الثورة نفسها ، وهو حساب غير دقيق لأن القائمين بالثورة يذهبون كبشر ويضعفون كبشر ويخطئون كبشر وفي غمرة حماسهم ونشوتهم قد يرتكبون الفظائع والمظالم بل ان بعضهم ينقلبون على مبادئهم ويتنكرون لما جاءوا من أجله ، ولكن هذا شيء والثورة ذاتها ــ بما غيرت وطورت وأحدثت ــ شيء آخر يجب ألا تحاسب عليه · فالثوار يذهبون أما الثورة فتبقى · بل ان الثورات العظيمة لا تبقى حيث اندلعت فحسب بل تلهم ثورات أخرى في غير الزمان وغير المكان ·

ومن ثم فان الثورة الصـــادقة أكبر من رجالها لأنهم في الواقع أدواتها لا صناعها · وعندما يحكم للثورة يحكم لها بما حققت للمجتمع من حركة في طريق التقدم الانساني وكفالة حقوق الانسان لا بما وقع من هؤلاء الرجال من تجاوزات صغيرة أو آثام كبيرة · ومن ثم لم يكن من الدقة أو الحكمة في شيء أن تكتب الثورة بأسماء أشخاص ، الثورة تصبح لحظة قيـــامها ملكا للمجتمع · وعلى المجتمع ــ مالك الثـورة ــ ألا يتوقف عن تنقية شجرة الثورة من الآفات والنباتات المتسلقة · أما أن تبدد مع الريح حصاد الثورة ، ونهيل التراب على جيل بأكمله ، فهذا هو الانتحار ·· بل الانتجار ·

الفصل الثانى

أرما جيدون

« عرفت حكماء يحكمهم جهلاء ، ودهاة يخدعهم بلهاء ، وابطالا تخضعهم زوجات ..... » .

والبــول .

كان يوم الجمعة ٩ يونية ١٩٦٧ بالنسبة لى هو يوم الرشد السياسى، ولا غضاضة فى أن يعترف الانسان بأنه يتعلم بل ربما كان العيب أننا نترفع عن الاعتراف بأننا دائما أبدا تلاميذ التجربة . انى أعترف بأن ما حدث قبل ذلك اليوم كان مشوبا بتلك الأجواء والهالات التى كانت تحيط بالرجال والمواقف ، وقد يشفع أنها كانت حياة سياسية فى ظل زعيم لا فى ظل رئيس دستورى ، وأن ظاهرة الزعيم أو رب الأسرة أو الأب الروحى أو المرشد الأوحد وخاصة فى شعوب العالم الثالث هى أخطر الظواهر على الديمقراطية ، اذ أن الزعامة تضفى نوعا من القداسة على شخصية الزعيم وتعطل الكثير من الملكات حتى لدى ذوى الفكر والثقافة ، وبالذات من هم فى سن الشباب.وعند ذلك تصعب ممارسة الديمقراطية، بل يكون منطقيا أن تجرى الحياة السياسية فى ظل الزعامة حكرا على الزعيم وبطانته ومؤيديه ، ومن ثم يصبح الحزب الواحد هو الصيغة الطبيعية بكل ما يحمله من أخطاء وأخطار والغاء للديمقراطية .

كان يوم ٩ يونية بالنسبة لى هو اليوم الذى استقر فيه يقينى على أن الديمقراطية ذات ألف وجه ولكن لها وجها واحدا حقيقيا ، وأن المسميات الزائفة للديمقراطية لا تنتهى ، وأن الرجل العظيم لا يؤدى بالضرورة عملا عظيما ولا يحقق بالضرورة حكما سليما ، وأن الانفراد بالحكم له ثمن باهظ لا يدفعه الحاكم وحده فى نهاية الأمر فى حياته أو بعد مماته ، ولكن يدفعه الناس جميعا .

آمنت بأن الديمقراطية ليست الهتافات وليست نصب الزينات وتعليق حبال المصابيح والهاء الناس بالغناء . ليست الماكيت الفارغ من كل محتوى ينصبونه خداعا وانطباعا كاذبا بأن الناس يحكمون بأنفسهم . الديمقراطية ملحمة شعبية لا مسرحية . تحرك واع من القواعد الشعبية لا سطور جوقاء ينطق بها حفنة ممن احترفوا ادعاء تمثيل الشعوب .

٩ يونية ١٩٦٧ الساعة السابعة والنصف مساء . الرئيس عبد الناصر يتحدث عبر التليفزيون الى الشعب المذهول ، ويفاجئه بالتنحى عن رئاسة الجمهورية وتكليف زكريا محيى الدين بالقيام بأعمال رئيس الجمهورية . ولم تمض دقائق على الانتهاء من الخطاب حتى كانت الشوارع تموج بالبشر رغم اطلاق الانذار والظلام الدامس ، واستدعيت على الفور فؤاد الصبان مدير مكتب أمن وزارة الأوقاف واصطحبته فى سيارة الوزارة وانطلقنا نخوض الشوارع المظلمة المائجة فى رحلة الأهوال قاصدين بيت الرئيس فى منشية البكرى . وكان الشعب مندفعا كالطوفان يهتف ويصرخ ويبكى وينادى بحياة جمال عبد الناصر ، وبدا

لى الأمر غريبا فى البداية أن يهتف الناس بحياة قائد معركة مصرية خسرها فى هزيمة منكرة ، وقفزت الى خاطرى بعض سطور ملحمة يوليوس قيصر ، وبدا لى من هذا السلوك الغريب أن الشعب كان يتصرف لا من وحى الحب والوفاء بل من وحى الطفولة والعجز ، فقد كان الزعيم كالأب يملأ كل شيء ، ورحيله سواء كان بخطئه أو بغير ذلك يترك الفراغ الذى يشعر به الأيتام بعد رحيل والدهم . ولا أستطيع أن أتصور لحظة أن ما كان يحدث كان مدبرا له فلم تكن قوة فى الوجود تقوى على تدبير هذا الانفعال الصارخ وهذا البكاء فى كل مكان .

وعندما اقتربنا من بيت الرئيس اذا بجموع من النـــاس تحيط بسيارتى وتجلس فوقها باكية ضاربة عليها بقبضاتها محاولة منعها من السير ، اذ لسبب لا أعلمه ظنـوا فى الظلام أن راكب هـذه السيارة هو الرئيس نفسه وامتـدت الأيدى والأذرع من خارج السيارة تقبل يدى صارخة باكية وهم ينادون لا تتركنا يا جمال ، ورغم صيحاتى وصيحات فؤاد الصبان بجوارى وتأكيدى أننى وزير من الوزراء وأننى فى طريقى الى بيت الرئيس لم يكفوا عن النحيب والتوسل حتى لاحت سيارة تقل جنودا ونزل منها بعض الضباط والعساكر وأخذونى اليها ثم تسللت معهم فى الظلام الدامس الى سيارة نجدة قريبة أخذتنى الى بيت الرئيس .

وهناك كان الرئيس فى الدور العلوى ، وقد أغلق على نفسه احدى الغرف ، وكان زكريا محيى الدين معنا فى الردهة فى حالة ذاهلة يرفض الترشيح ويقول أن الرئيس لم يخطره بذلك قبل اذاعة كلمته ، وسجل زكريا بيانا على شريط يعلن فيه رفض الرئاسة ، ولكن الرئيس منع اذاعته ليلتها ، وكانت الجموع الهادرة تحيط بالبيت ولم تبدأ فى الانصراف حتى أذيع أن الرئيس سوف يتوجه فى اليوم التالى لمناقشة قراره فى التنحى أمام مجلس الأمة .

وكما نعلم فان القاهرة كانت كتلة من البشر باتت ليلتها ساهرة ، وتدفق عليها مئات الألوف من الأقاليم حتى أن الرئيس فى الصباح لم يستطع الوصول الى مجلس الأمة فبعث برسالة تلاها أنور السادات تعلن عدوله عن التنحى ، وكان مشهدا رهيبا وترقرقت الدموع فى عيـون الرجال .

كانت هـذه الليـلة الليلاء هى الفاصلة فى عقيدتى السياسية . وعقدت العزم من ذلك اليوم على ألا أشارك بعد فى حياة سياسية لا تقوم على أساس من الديمقراطية الحقيقية . وألا أقبل بعد أى منصب سياسى يأتى وليدا لاختيار وارادة فرد ، ولعل وراء قرارى هذا كان بعض الشعور

بالخطأ والرغبة فى التكفير . كيف لا أكون مسئولا ولو عن ذرة مما يحدث لنا الآن ؟

. . . .

لقد كان وصـــولى الى منصب الوزارة قبـــل ذلك بأقل من عامين تجسيدا لأسلوب الحـكم المطلق فى ضـم من يشـاء الى نظام الحكم . ولا أستطيع أن أنكر أننى كنت أشعر بالفخر اذ أتحول من أستاذ باحث منصرف فى هدوء الى التدريس والبحث الى سياسى يتوهم الناس أنه يمثل السلطة وأنه قريب من القيادة يصعد السلم السياسى فى سرعة حتى يصبح واحدا ممن يخصهم الرئيس بالقربى ويشاورهم فى الأمر .

لم أكن بطبيعة الحال مسئولا مباشرا عن سياسة المعركة أو ادارتها. ولكننى كنت أحد أعضـــاء الوزارة التى كان يتعين عليها أن تتصـــدى لمسئوليتها وأن تصمم على المشـــاركة فى اتخاذ القرار ، وأن تكافح فى سبيل تحمل مسئولية ادارة شئون البلاد بالفعل . ان الوزارة فى نظر العالم كله أعلى مستوى من المسئولية . ولا أظن أننا كنا فى هذا المستوى فقد كان من المفهوم أن على الوزير أن يعنى بشئون وزارته أما السياسة العليا فليست من شأنه . أما ما هو متعارف عليه فى العالم كله من أن مجلس الوزراء هو قمة المسئولية وأنه لا يكتم سر عن مجلس الوزراء فلم يكن شىء من ذلك يدور بالبال . ولو أننا مارسنا المسئولية على هـــذا المستوى وناقشنا الملابسات السياسية التى سبقت الواقعة فى حـــرية وتدقيق فربما كنا استطعنا أن نوقف الاندفاع نحو الهاوية . وان كنت أشك تماما فى أن هذا كان مستطاعا عملا .

ولا ننسى أنه كان هناك جهاز غير منظور . جهاز له هيبة وقوة فوق كل قوة ، وكانت تتداول عنه القصص والروايات ، وكأنه جهاز يعلم الغيب وقادر على كل شىء . ورغم سطوة وسلطة هذا الجهاز فلا أذكر فى مجلس الوزراء أن أشرنا اليه مرة تصريحا أو تلميحا . وكانت سمعة هذا الجهاز فى السماء حتى أننا نحن كبار المسئولين كنا نعتقد أنه جهاز بالغ الكفاية بالغ النظافة ، بل كنا أحيانا نتساءل فيما بيننا : كيف استطاعت القيادة أن تشكل هذا الجهاز بهذه الدرجة من الكفاية والنزاهة حتى أنه لا يفوته شىء ؟

. . . .

وكنا نحن الوزراء المدنيين مقتنعين فعلا بأننا فنيون نضع خبراتنا فى خدمة القطاع المنوط بنا ، بينما هناك جانب من الوزراء لهم بريق خاص ليسوا من الفنيين ولكن من ذوى الحظوة والثقة المطلقة بهم من القيادة . وأذكر أننى فى مجلس الوزراء كان يجلس الى جوارى مباشرة وزير الحربية فى ذلك الوقت شمس بدران ، وكان رجلا ذا شخصية قوية

اكتسبها من مزيج من صفاته الشخصية ومن الهالة التى أحيط بها بسبب نفوذه وقربه ٠

وفى جلسة مجلس الوزراء السابقة مباشرة على وقوع عدوان يونيو كان هناك من التعالى والغرور ما لا يطاق ازاء ما حاوله بعض الوزراء من أداء واجبهم ٠ وفى الجلسة التالية يوم وقوع العدوان دارت أحاديث ملهوفة ، وبعد ذلك بأيام عقدت جلسة لمجلس الوزراء استعرضت الكارثة المهولة فى كآبة ومرارة وحرص وشجاعة وكان هناك وزراء ووزراء ، ولو كان من حقى أن أذيع ما دار لفعلت ولكنى شرفا وقانونا ملتزم بسرية هذه المداولات وأمرها متروك للتاريخ ٠

قبيل النكسة ، بل وبعدها ، كان مستحيلا أن يرتفع صوت بالمعارضة والا وصم بالخيانة ، وكان الجميع فى الفترة السابقة على النكسة مأخوذين بمظاهر الثقة البالغة من جانب القيادة ٠ وكان هناك جو زاخر ساحق من التفاؤل ، ولم يكن أحد يتصور أننا كنا على أبواب المغامرة أو المقامرة ٠ كان الشعب كله وكأنه تحت وطأة مغناطيس هائل ، بل اجتاحت الحماسة الوطن العربى كله ٠ وفى أسر هذه الغيبوبة الكبرى التى طغت علينا جميعا ، فليس من العدل فى شىء أن يحاسب عامة الناس بل خاصتهم ممن لم يكن بيدهم مقاليد الأمور على أنهم أخطأوا التقدير أو أسرفوا فى تفاؤلهم ٠ ان الأهوال لم تنكشف وأبواب الجحيم لم تفتح الا عندما وقعت الواقعة فى الخامس من يونيو ٠ وفى اعتقادى أن الحساب لم يبدأ الا من هذا التاريخ ٠ كان على كل انسان من هذه اللحظة أن يتخذ قراره بألا يقع مرة أخرى أسير الوهم وخداع النفس ٠

وعندما أفاق الناس من دهشتهم كان السؤال الأول فى أذهانهم عن المسئول عما وقع ٠ الا أن عمق الكارثة لم يكن فيما وقع فحسب بل فيما لم يقع ٠ والذى لم يقع هو تحديد المسئولية وتحقيق ما حدث فعلا ٠ ولكن الذى حدث هو اعادة تشكيل الوزارة دون تفسير لماذا خرج من خرج ولماذا بقى من بقى ؟ ولماذا جاء من جاء ؟ بل لا أحد كان يملك أن يسأل أو يتساءل ٠

ويقال : علينا أن نثق بالقيادة ، ولكن حتى ونحن فى ذيول هذه المأساة الكبرى لا يجرؤ أحد على أن يعبر عن شكه فى هذه القيادة أو يحاول فتح باب الحوار معها ، حتى بعد ذبولها وانطفائها واحاطة البطانة بها احاطة السوار بالمعصم ٠ ويبقى الأمر كما كان دائما ــ وكان شيئا لم يكن ــ لا يصل الى آذان القيادة الا فى القليل النادر الا منافق أو انتهازى أو مغامر ٠ تقع بالبلاد أفدح كارثة تاريخية فى رجالها ومالها

وشرفها فماذا يكون ؟ محاكمة لعدد من الطيارين ومحاكمة عن مؤامرة لقلب النظام ومحاكمة عن فضائح أخلاقية فى أحد الأجهزة ثم صمت عميق يلف بقية الصورة • أين تحديد المسئولية السياسية وأين تحديد المسئولية العسكرية وأين حق الشعب فى مناقشة كل شىء ؟ أسئلة بلا جواب •

ويخرج على الناس بعد شهور بيان باسم ٣٠ مارس وهو برنامج جميل يعبر عن الحكمة والتوبة ، ولكن البرامج كانت دائما جميلة ولكنها كالقوانين لا تطبق نفسها • ومن قال أن البرامج يمكن أن تنفصل عن الأشخاص ؟ وماذا فى بيان ٣٠ مارس غير ما كان فعلا فى الميثاق والدستور المؤقت وقانون الاتحاد الاشتراكى • مع شىء من هنا وشىء من هناك • انه على أكثر تقدير صياغة قديرة قدرة واضعيه ، صياغة بالشعر لما كان نثرا •

ولهذا لم أنفعل بهذا البيان الذى قصد به ترميم الروح المعنوية وفتح باب الأمل ، فقد صدر فى ثوب قشيب ولكنه نسى أن يكفل داخل الاتحاد الاشتراكى حرية تكوين الأحزاب • نسى أن يذكر أن المعارضة ذات وظيفة حيوية فى العمل السياسى ، وأن عدم وجود معارضة دليل حازم على أن العمل السياسى مفتعل ونذير شؤم بقدوم الفساد •

لم يعد هناك بديل عن التكتل فى أحزاب • واذ لم نسمح بالتكتل سمحنا فى الواقع بالتفتت • ان التكتل الحزبى ليس فتنة وليس فرقة بل انه الرقابة الوحيدة التى تكفل احترام حقوق الانسان ورقابة الرأى للرأى والسياسى للسياسى والتى تكفل أقل قدر من الأخطاء فى العمل الوطنى •

لقد بشروا بالانتخابات • والانتخابات شىء جميل ولكن ليس بها وحدها نطمئن على البرامج الجميلة ، فالانتخابات لا تقصد لذاتها بل لأنها تبلور الرأى وتحقق الدفاع عن الرأى ، واذا تبلورت الآراء فلابد أن تختلف ولابد أن نقبل اختلاف الآراء ، وبالتالى تكتل أصحابها للدفاع عنها • فاذا لم نقبل بالتكتل فنحن نجهض الهدف الحقيقى للانتخابات ونفرض على الناس التيه والتفرق ونحول بينهم وبين أن تكون لهم ارادات وتبقى الارادة الفاصلة لصاحب السلطان •

لقد كان يعز على أن أرى محاولات استدراج الارادة الشعبية الى فخ الحكم المطلق تتجمع نذرها فى الأفق مرة أخرى • كنت أرى أن يونيو ١٩٦٧ هو التاريخ الفاصل له ما قبله وما بعده ، وما كان جائزا قبل هذا التاريخ لم يعد جائزا بعده ، وأن محاولة استخدام عملات ما قبل يونيو

وشعارات ما قبل يونيو وأساليبه حرام فى حق الشعب ومقضى عليها بالفشل • لقد صنع منا يونيو شعبا أقل سذاجة وأخرجنا من تحت الأنقاض بقلوب مقروحة ولم يبق لنا الا ايماننا بالله نسير به اليوم على أقدامنا ، ومن يجرؤ على أن يعاملنا بأسلوب ما قبل يونيو لن يجد الا قلوبا موصدة ، بل غضبا لا يغفر ، ولم يعد صوت انسان واحد أيا كان يحمل الينا الطمأنينة • وان بنا لشوقا الى مزيد ومزيد من النور ليرى كل منا وجه الآخر على حقيقته ولأننا لا نحتمل أخطاء أخرى ولأننا لا نريد أن يحمل فرد فينا بعد اليوم أوزار أمة نطالب بالمعارضة وحرية التكتل وبرنامجا أقل بهاء من ٣٠ مارس • ولكن أعطنى معه حقى أن أقف مع آخرين وأن يقف غيرى مع آخرين •

وما هذا الذى يملأ الأجواء من حديث عن مراكز القوى • لابد من أن تتوزع القوى على مراكز فى اطار دستورى يضمن توازن هذه القوى ، اننا لا نستغنى أبدا عن مراكز القوى لأننا لا نود أن نرى القوى كلها فى مركز واحد ، ان ما نشكو منه ليس مراكز القوى بل أن يقضى عليها واحدا بعد واحد ويبقى مركز واحد للقوة الغاشمة •

انكشفت أمامى وأمام الكثيرين الحقيقة المذهلة • ماذا صنع كل من أراد أن يعمل عملا مخلصا ؟ لقد خضت الانتخابات من قبل وفزت فماذا صنعت بفوزى • وكنت وزيرا وضع جهده وخبرته المتواضعة فى عمله فماذا حقق مما لم يهدم بعد ذلك ؟ لقد أدركنا جميعا أنه لا خير فى جهد أو عمل ما دامت هناك ارادة فردية تهيمن على كل شىء ، وأدركت أن التسلط يسعى أولا وأخيرا الى احتواء الناس ووضعهم فى قالب لا يقبل خروجهم عنه ليسهل قيادهم • وأدركت أن الاحتواء يعنى الاحتراق فى نهاية الأمر ، فمن يملك قيادك يملك هلاكك •

وفى اعتقادى أن التحكم المطلق والارادة المطلقة لصاحب القرار فى اختيار الأشخاص للمناصب بمحض ارادته كفيل — اذ لا قانون يحتكم اليه — بأن يضاعف من نزعات النفاق على كل المستويات • ومن ثم فهو كفيل باضعاف قدرة صاحب المنصب على أن يؤدى مهمته بشجاعة وكفاية• وهكذا أخرج الى الحياة العامة جيل يغلب عليه الخوف والرياء والضعف لأنه جيل صنعته ارادة فرد ولم يصعد الى ما وصل اليه بقوته وخبرته وصلاحيته وكفايته •

وتساءلت بينى وبين نفسى محاولا أن أتعمق هذه السياسة التى عشناها : ماذا كانت جذورها ؟ ووجدتها أحيانا فى طريق الوصول الى منصب • هل يصل المسئول بارادة مطلقة انصرفت الى ذلك أم يصل

كنتيجة منطقية لتاريخه وجهاده وخبرته • واتجه فكرى الى أن الحياة السياسية لن يكتب لها نجاح الا اذا بدأنا من هناك • من أن يصل الانسان على قدميه لا أن يحمل الى منصبه •

وتساءلت : أكان يحدث ما حدث لو كان الوزراء ساسة وصلوا الى الحكم عن طريق عمل سياسى أدى الى ظهورهم وظهور كفايتهم وامتيازهم الى مناصب الحكم • اننى أعتقد أن هؤلاء الوزراء الفنيين الذين فرحوا بكرسى الوزارة — ولا أعفى نفسى — وانكبوا على عملهم الفنى وتركوا الدولة فى أيدى أصحاب النفوذ السياسى — مسئولون ولو مسئولية جزئية عما آل اليه حال حياتنا السياسية •

ان ضعف حياتنا السياسية يعود الى ضعف الأشخاص الذين يقومون عليها • وعلينا ألا ننخدع بالهالات التى تحيط هؤلاء المصنوعين الذين يساوى الواحد منهم بغير منصبه صفرا أو ما هو قريب من ذلك • وعلينا ألا ننخدع بما ساهمت به وسائل الاعلام فى خلق هذه الأساطير ، وأزعم أننى عشت على جانبى السور فدخلت الحكم وعشت خارج الحكم طويلا بما يجعلنى قادرا على الشهادة بشأن هذه الأساطير التى لا نستطيع أن نعفى منها وسائل الاعلام التى أصابها الكثير مما أصاب مراكز السلطة والتأثير فى المجتمع أثناء الثورة •

لقد كان الاعلام دائما طريقا ذا اتجاه واحد • رسالة من الحاكم الى المحكومين ، بينما يجب أن يكون الاعلام حوارا حرا بينهما يتيح للحكومة ولأصحاب الفكر خارجها أن يعبروا عن وجهات نظرهم على مرأى ومسمع من المواطنين جميعا • ولكننا كنا نرى الاعلام دائما حكرا على صوت الدولة •

وهكذا وقع الاعلام فى السطحية والتكرار وأصبحنا نمضى فى حلقة مفرغة خالية من المضمون المتزايد الذى يحدثه قبول الأفكار الأخرى واحترامها • ولهذا حدث فى تلك المرحلة ، ولعله ما زال يحدث أغلب الوقت ، أن نرى فى الصحف أحاديث سمعناها منذ أعوام طويلة وأشياء قديمة تفرض لها عناوين كبرى تتصدر الصحف اليومية وكأنها أنباء جديدة • وأضيف الى ذلك أن النشر بوسائل الاعلام المختلفة يتم أحيانا بصورة توحى بأهمية لا حقيقة لها لبعض الاجتماعات والمداولات والزيارات فيقع فى روع الناس أن هناك أشياء هامة تقع ، ويتصادف أن أكون فى بعض هذه الاجتماعات وأقرأ عنها فأشعر كأنها كانت أهم بكثير مما أعرف، وهكذا يعيش الناس فى وهم بأن أمورهم تساس بجهود دائمة وحكمة رفيعة •

ولهذا سعت السلطة الى السيطرة على الفكر والثقافة منـذ بداية الثورة ، وأذكر عندما عينت مستشارا قانونيا بمجلس الوزراء فى بداية الثورة أن وجدت أمامى مشروع قرار جمهورى بانشاء المجلس الأعلى للفنون والآداب . ولم يرق لى أن تحاول الدولة أن تنشىء جهازا حكوميا للاشراف على الأنشطة الفنية والأدبية وهى أنشطة تحتاج بطبيعتها الى الانطلاق من كل قيد نحو الابداع . وتشهد ملفات مجلس الوزراء فى ذلك الوقت أننى حاربت انشاء هذا المجلس بتعطيل هـذا المشروع أكثر من سنة كاملة حاولت فيها أن أقنع المرحوم يوسف السباعى وهو صاحب المشروع أن يسحبه وأن يتوقف عن بذل جهوده الجبارة لتمريره ، وكنت ألح عليه برأيى من أنه ليس للدولة أن تخطو فى عرين الثقافة ولا بحجة التنظيم أو التشجيع أو التدعيم حتى لا يكون بداية لدخول السلطة الى عقول المحكومين عن طريق الثقافة أو الاعلام . وأخيرا استطاع المرحوم يوسف السباعى بقوة نفوذه السياسى أن يمرر هذا القانون .

وهكذا – كما أعتقد – بدأت الثقافة تأخذ لونها الحكومى وبدأ فرض الحظر على بعض ألوان الفكر وتشجيع ألوان أخرى ، وأصبح فى الفكر أبيض وأسود بينما الفكر يمتد فى قوس كبير ، والفكر على أى حال نشاط تتفق معه أو لا تتفق ولكن لا يحق لك أن تصفه أو تصف صاحبه بكفر أو خيانة . ونحن فى الواقع فى أشد الحاجة الى كل ألوان الطيف الفكرى لا نستغنى عن لون واحد منه لأنه بتداخل ألوان الطيف يوجد الضوء . وهو حاجة وهدف .

ونعود الى المفهوم الحقيقى للوزارة ، وأنها ليست منصبا ولا جاها ولكنها قدر لمن تصيبه وهو يمارس حياته السياسية من أجل خدمة وطنه ومواطنيه . ومع الأسف فان منصب الوزير قد اقترن فى الأذهان بالامتياز الفكرى والثقافى ، مع أن هذا فى أغلب الأحيان بعيد عن الواقع . وأصبح وجود الوزير فى كل عمل أو انجاز ضرورة شرعية ولست أفهم لماذا يتحتم وجود وزير عند افتتاح أى مشروع ؟ ولماذا يتكالب عليه الجميع ويتسابقون فى مدحه والاشادة بحكمته وانجازه . ولماذا يتحتم أن يمسك المسئول أو الوزير بمقص لكى يقص الشريط الأخضر ؟ الواقع أن بعض أصحاب المناصب ليسوا بالضرورة أصحاب فكر ، وقد يرفعهم الناس من حولهم الى أعلى مستويات الحكمة والعلم ولكنهم يشكون فى قرارة أنفسهم فى أنفسهم ومن ثم كانت حاجتهم الملحة الى النفاق والمزيد منه .

ولابد أن يكون النفاق شيئا شائعا فى أرض تحكمها ارادات فردية ولا يستتب فيها حكم القانون . عندئذ تكون مرتعا للباحثين عن المناصب

والمزايا بغير حق فيجدون في سبيل النفاق أيسر سبيل الى ما يريدون · وقد نتسامح فى ذلك على كثير من المستويات الا أنه من المستحيل أن نتصور أن يصل النفاق الى أعلى مستويات الحكم والعمل السياسى · ولكننا رأينا النفاق يصل اليها والى أقرب الدوائر الى صنع القرار ، وأزعم أن هذا قد حدث فى أثناء الثورة بصورة أوضح بكثير مما كان عليه الأمر قبلها ، فقد تم وضع السياسة والمناصب الكبرى رهن يدى فرد أو أيدى أفراد بصـــورة أخطر مما كان قبل الثورة · ولأن الثـورة كانت تحكم بالمراسيم أو ما يسمى بالشرعية الثورية فقد ارتفعت قيمة المنصب على أى قيمة أخرى لأنه يضفى القوة والنفوذ بأمر من تدين له كل الرؤوس ·

ولهذا تزاحم الناس على حب صاحب السلطان وقربه لا خشية أذاه وهو ما قد يغتفر ، ولكن طمعا فى عطائه سواء كان العطاء حقا لهم أو حقا للغير أو لم يكن حقا لأحد ، بل قربى وزلفى وهذا أرخص النفاق · ونحن لا نطلب من الناس شجاعة الشهداء والأولياء الذين كانوا يجهرون بالرأى أمام السلطان ولو أدى الى سجنهم وتعذيبهم وقتلهم ، ولكننا فى حاجة الى ذلك القدر من الشجاعة الذى يرد صاحبه عن التمسح بصاحب سلطان· ومع الأسف فلم نكن نرى أمثلة عديدة من هذه الشجاعة ، بل بلغ الأمر ببعض أصحاب العلم والرأى أن أنكروا علمهم أمام المسئولين حتى لايغضبوا أو يشعروا بالنقص أو تقل فرصتهم فى الحصول على ما ينشدون ·

وكان من حسن حظى أننى أخرجت من الوزارة بعد النكسة مباشرة فلم أكن أدرى لو بقيت كيف أتصرف وقد تغيرت فلسفتى تماما فى العمل السياسى وأدركت أن منصب الوزارة لابد أن يقوم على أساس المشاركة الكاملة فى مسئولية القرار السياسى الأعلى وليس مسئولية الوزارة التى يتولاها الوزير فحسب · كان خروجى من الوزارة بمثابة افراج عنى وعن نفسى · افراج عن روحى شعرت معه بأن الظروف قد رفعت عنى ذلك الموقف المستحيل الذى كنت سأقفه اذا بقيت عضوا فى الوزارة لا أقوى حتى على الاستقالة · الوطن كله فى محنة حجبت كل اعتبار شخصى ، كانت آلام الوطن الجريح فى ذلك الوقت بالغة الى حد لا يسمح لانسان بأن يحس بجراحه الشخصية ·

لقد عاهدت نفسى بعد يونيو ١٩٦٧ ألا أعود الى العمل السياسى الا اذا كنت فى المعارضة أو كان هناك من يحق له أن يعارضنى · أدركت أن النوايا الطيبـــة فى العمل الســياسى لا تكفى وأن الطريق الى جهنم مفروش بالنوايا الطيبة · وأنه لا علاج للفساد والانحراف بكل صوره الا الهواء الطلق · خرجت مؤمنا بأننى ومثلى لن نستطيع عمل شىء فى

ظل سياسة تديرها أيد قليلة بمعزل عن الناس ، وأنه لا خير فى أى جهد يبذل الا فى ظل ديمقراطية حقيقية ·

وقد أصدر الرئيس عبد الناصر بعد ذلك قرارا بتعييني عضوا بالمكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكي لمحافظة الجيزة ، وأذكر أنه كان من أعضائه محمد حسنين هيكل وطعيمة الجرف وصلاح هدايت ، ولكنني رفضت رفضا باتا أن أحضر أى اجتماع رغم أن المكتب أوفد لى طعيمة الجرف مرة وصلاح هدايت مرة أخرى لاقناعي بالحضور · ولقد ظللت على موقفي من مقاطعة أى تنظيم سياسى أو حزبى حتى اليوم فلم أقبل الانضمام لحزب مصر رغم دعوتى الى ذلك ، ولم أقبل الانضمام للحزب الوطنى الديمقراطى ولو أننى لم أدع صراحة الى الانضمام اليه ·

ان الانسان قد يسأل عن موقفه ازاء مشكلات وطنه وانزوائه وعزوفه عن ابداء الرأى وبذل الجهد ، الا أنه ليس العمل السياسي وحده هو علامة الايجابية والانتماء ، بل كل مجال عمل جاد يضع الانسان فيه اخلاصه وعلمه وجهده عمل وطنى · وعندما يكون الجو السياسى ملبدا بالغيوم مما ينفر بعض الناس من المشاركة فان على المثقف ألا ينسى دوره الطليعى فى تنمية بلده وتقدمها وسيادتها وألا يكف عن العمل محلقا فوق مستوى الصغائر والكبائر ·

وعندما خرجت من الوزارة الى بيتى وجدتها فرصة ذهبية بل واجبا على أن أكتب تجربتى · ورغم أن الرقابة على المطبوعات كانت شديدة ورغم الخوف السائد من ابداء آراء صريحة تفسر على أنها معارضة للنظام فقد وضعت كتابى وأسميته اسما لا يعبر عن محتواه وهو «المسألة الاجتماعية» وأرسلت الكتاب الى دار المعارف · واختفت أصوله بضعة أشهر فأدركت أنها الرقابة ، وأذكر أن الدكتور السعيد مصطفى السعيد وكان مشرفا على الكتب الثقافية فى الدار فى ذلك الوقت رجانى أن أمر عليه وأخذ ينصحنى بسحب أصول الكتاب لما يحتويه من نقد مر لا يتحمله النظام السياسى · وكان مخلصا فى نصيحته ، فقد كان أستاذى فى كلية الحقوق وناشدنى باسم الأستاذية أن أسحب الكتاب وأرفع منه الأجزاء التى ستثير المتاعب، ولكننى لم أغير حرفا وظللت أسأل عن مصير أصول الكتاب حتى جاءت أخيرا باذن الطبع · ودهشت فى ذلك الوقت · ولكننى لم أعلم الا بعد سنوات من أحد الوزراء المقربين الى عبد الناصر بعد وفاته أن عبد الناصر قد قرأ أصول الكتاب وطلب السماح بنشره بغير تعديل ، وفى الواقع فان هذه الواقعة قد أكدت رأيى فى أن عبد الناصر لم يكن طاغية بطبيعته، وأن ما حدث باسمه من بطش بالحريات لم يكن دائما من فكره وتخطيطه ·

الفصل الثالث

تحت الرماد

« أرى تحت الرماد وميض نار
فأحذر بأن يكون لها ضرام
وقلت من التعجب ليت شعرى
أأيقاظ أمية أم نيام ؟! »

أول معرفتى بأنور السادات ترجع الى وقت مبكر جدا اذ تعود الى عام ١٩٤٥ حين لم يكن اسم أنور السادات يعنى شيئا مذكورا · كنت فى ذلك العام مساعدا للنيابة فى نيابة الجيزة عندما أخطرت بحادث اطلاق نار فى شارع الهرم اذ اعترض شابان طريق سيارة يقودها شاب آخر وبجواره خطيبته وألقى أحد الشابين بنفسه أمام السيارة مدعيا أنه مصاب وأشار زميله الى السيارة بالوقوف فوقفت وعند ذلك حاول الشابان انزال الراكبين بالقوة ولكن قائد السيارة أبدى شجاعة فائقة وقاومهما رغم اطلاق الرصاص عليه واصابته وظل يقود السيارة مضرجا بدمائه ثم عبر الى الاتجاه الآخر حتى وصل نقطة الشرطة بشارع الهرم وأبلغ عن الحادث وطلب من الشرطة أن يطوقوا الطريق لمنع الشابين من الهرب وفعلا وقع الشابان فى الكمين ·

وانتقلت الى نقطة الشرطة لتحقيق الحادث الذى تبين منه أن الشابين ينتميان الى عائلتين معروفتين · والد أحدهما وكيل لوزارة الداخلية والثانى نجل أحد كبار الصحفيين · وكانا غاية فى اللامبالاة بل غاية فى المرح واعترفا بأنهما كانا يريدان سرقة السيارة للتوجه بها الى المعادى لقتل بعض الانجليز · وهنا ربطت بين هذا الحادث وبين قضية كان يجرى التحقيق فيها بالقاهرة وكانت تعرف باسم قضية حسين توفيق أو مقتل أمين عثمان وظهر فيما بعد أن هذين الشابين ينتميان الى هذا التنظيم وكان من أعضائه أنور السادات · وهكذا بدأت معرفتى بالسادات كمتهم فى قضية سياسية كان كبير المحققين فيها محمد كامل القاويش الذى جردته احدى محاكم الثورة بعد ذلك من صفة المواطن فأطلق عليه مزاحا اسم محمد كامل القاويش سابقا · وكان السادات أكبر الجميع سنا يبدو عليه علامات الفطنة والثقة بالنفس ، وبدا لى أنه لم يكن يعتقد أن فى انتمائه الى تنظيم يدعو الى القتل مما يؤثمه ما دام يتناول المستعمر والمتعاونين معه·

وتمضى الأعوام فلا ألتقى به الا بعد قيام الثورة وانتدابى من مجلس الدولة لأكون مستشارا قانونيا بمجلس الوزراء والهيئات التابعة له ، ولم يكن يدور بيننا الا التحية كلما التقينا حتى عام ١٩٦٤ عندما رشحت نفسى لمجلس الأمة ، فبينما كنت أجوس فى دائرتى الانتخابية علمت بأن أحد المنافسين يمت بصلة نسب لأنور السادات ، وأنه يردد ذلك لتقوية مركزه بل سمعت أن بعض أفراد أسرة السادات يجولون فى الدائرة للدعاية لهذا المنافس مستغلين اسم أنور السادات · وعقدت العزم على أن أواجهه شخصيا بذلك وتوجهت ومعى زميلى المرشح عن العمال حسن

حافظ الى منزل السادات بشارع الهرم فى ذلك الوقت . وقد أكد السادات فى ترحاب وبشر أنه لا يتدخل مطلقـــا فى هذه المعركة وأننا جميعـا أولاده .

كان موقفا كريما من السادات . وقد توقف بعد ذلك كل نشاط دعائى منسوب اليه وانتهت المعركة فعلا بهزيمة هذا المرشح المنتمى لأنور السادات . وبعد أن تم انتخابى عضوا بمجلس الأمة بعد هذه المعركة انتخب أنور السادات رئيسا للمجلس ولم أجد فى نفسه ذرة من المرارة ، بل كان يعاملنى دائما أفضل معاملة ولم ينكر على حقا أو ميزة بل انه بعد ذلك بشهور رشحنى للرئيس لكى أكون وزيرا للعدل .

واعتزلت الحياة السياسية من عام ١٩٦٧ فلم أشارك فى أى نشاط سياسى أو حزبى . ثم ألتقى بالسادات لأول مرة منذ خروجى من الوزارة وكان ذلك فى ١٩٨١ .

ولم أكن خلال هذه الفترة الطويلة قادرا على أن أعرف شعور السادات نحوى ، فقد كنت منكبا على مشاغلى العلمية متباعدا عن الحياة العـامة الا أنه من المؤكد أنه وافق فى سنة ١٩٧٥ على تعيينى وزيرا للشـئون الاجتماعية بناء على ترشيح عبد العزيز حجازى الذى كان مكلفا بتشكيل الوزارة ، ووقع اختياره على دون أن يصارحنى بذلك مسبقا . ونشر نبأ اختيارى فعلا فى الطبعة الأولى من الصحف فى أحد الأيام ، بل أخطرت بذلك من أحد العاملين برئاسة مجلس الوزراء . ولكن حدثت مفاجأة فى منتصف الليل أدت الى نقل التكليف بتشكيل الوزارة الى ممدوح سالم وتغير التشـكيل الأول ولم يتضمن اسمى . وقد وفر على هـذا مشقة الاعتذار عن الوزارة تنفيذا للقرار الحاسم الذى كنت اتخذته فى عـام ١٩٦٧ بعدم قبول أى منصب يعنى العودة الى الحياة السياسية بأوضاعها القـائمة .

ولكننى كنت أشعر دائما بأن أنور السادات لا يريدنى بجواره ، ولعله قرأ كتابى « فى المسألة الاجتماعية » كما علمت فيما بعد من أحد نواب رئيس الوزراء ، وكان هـذا الكتاب يعبر عن الغضب من تزييف الديمقراطية سواء بالعنف أو بالخديعة . كما أنه لا شك لاحظ ابتعادى عن كل التنظيمات السياسية . فضـــلا عن ان وفرة المقربين والمقتربين والحوامين كان مدعاة لانصراف خاطره عن تكليفى بأى عمل ذى أهمية سياسية . ولهذا كانت دهشتى بالغة عندما أعلن فجأة عن تشكيل هيئة لمستشارى رئيس الجمهورية برئاسة سيدمرعى وكلفت مع عدد قليل بوضـع تنظيم لهذه الهيئة . وفى ابريل ١٩٨١ أعلن تشكيل هيئـة

المستشارين وتشكيل أمانة عامة لها ولاحظت ان اسمى كان أول الأسماء دون أن تكون القائمة بالحروف الأبجدية ٠

ولم أكن حتى ذلك الوقت رأيت السادات أو التقيت به منذ حوالى أربعة عشر عاما حتى دعيت هيئة المستشارين للالتقاء بالرئيس فى أبريل ١٩٨١ بالقناطر الخيرية ٠ وأختير عدد قليل من الأعضاء للتحدث أمام الرئيس وكنت واحدا منهم ٠ وبطبيعة الحال بعد مرور السنين الطويلة وتغير الرئاسة لم يكن ما يشغلنى هو ما كان يشغلنى فى اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٤ أمام الرئيس عبد الناصر ٠

واخترت أن أتحدث حديثا بدا غريبا ٠ تحدثت عن أبو حيان التوحيدى ، وكان هدفى من هذا الحديث الغريب أن أوضح مفهومى عن العلاقة بين صاحب السلطان ومستشاريه ، وكان أبو حيان يعيش فى عصر البوهيين فى بغداد فى العصر العباسى الثانى فى القرن الرابع الهجرى ، وكان أثيرا لدى الوزراء وفى مقدمتهم أبو سعدان ٠ وكان أبو حيان يرى أنه من الأفضل لأصحاب الفكر أن يعيشوا فى عزلة عن السلطان صيانة لأنفسهم ، ولأن العلم أشرف الأشياء ولا يجوز التضاؤل الا له ، ولأن صحبة السلطان تدخلهم فيما لا يحسن بهم ، حتى ولو حدث لمفكر أن نجح فى خدمة السلطان فانه لا يأمن عواقب هذا النجاح ٠ لكن أبو حيان رأى من جانب آخر أن العلم العارى عن العمل علم « صامت كليل وغير فاعل » ومن ثم لابد أن يرتبط بالسلطان طلبا لنشره فان السلطان أقدر الناس على اشاعة ما يراه صالحا وقمع ما يراه ضارا ، ومن ثم فان صاحب الفكر يستطيع أن يصلح الأمة « باستجلاب القوة الى جانب فكره » ٠ ويضيف أبو حيان أنه اذا حدث هذا الاقتراب فان العلاقة بين المفكر والسلطان يتعين أن تكون الاحترام الكامل المتبادل ، وان كان الناس قد درجوا على أن يأخذوا احترام المفكر للسلطان مأخذ التسليم ومن ثم فلابد أن تكون العلاقة بينهما احتراما يكفل للمفكر الحرية التامة فى ابداء الرأى دون خوف أو « انحياش » على حد قول أبو حيان ٠ ويؤكد أبو حيان أن الرؤساء فى حاجة الى المفكرين أكثر من حاجة هؤلاء اليهم فان الساسة ما يكاد الواحد منهم يصل الى الرئاسة حتى تشغله قضاياها المتدافعة حتى أن الوزير أبو سعدان كان يشكو ويتمنى أن يقرأ أو يدرس العلم ولكن على حد قوله « أين الفراغ وأين السكون ونحن كل يوم تدفع الى طامة تنسى ما سلف وتعود بالداهية » ٠

وقد عرف عن أبو حيان التوحيدى أنه كان يقول أن أكبر مبادىء السياسة هى « اصطناع » الرجال أى اصطفاؤهم ، ومن هنا كان على

السياسى أن يختـــار صاحبه من العلماء لا من أشباههم ، وأن ينأى عمن يخشون النقد وينحصر همهم فى «أن يأكلوا رغيفا ويشربوا قدحا» ويقول أن الأصفياء ليسوا مشاورين فحسب بل وسطاء بين السلطان والناس ورسل خير بين الأمة والسلطان ، لأن السلطان بحكم منصبه بعيد عن الناس محجوب عن سماع صريح رأيهم .

ولهذا عنيت فى حديثى هذا الأول والأخير أمام السادات أن أؤكد أن المستشارين جماعة رأيت أنهم يستطيعون تقديم مزيد من العطاء الفكرى فلا صلة لهم بالمؤسسات الدستورية أو الحزبية أو الحكومية ، وليس الهدف من وجودهم انشاء مجلس جديد أو جهاز جديد ، ولكنهم مشيرون يترجمون ضمائرهم ويخاطبون ضـــميرهم فالدولة بوزرائها وخبرائهـا ولجانها ومجالسها بينما المشير أو المستشار يخاطبك فى خلوة ونجـوى فيعينك على أن تعلن كلمتك وحكمتك وتوجهك .

وكان المرحوم فؤاد محيى الدين بين الحاضرين وحرصت على أن أرمقه من طرف عينى وأنا أتوجه بحديثى حتى اطمئن الى أنه سمع ما قلت من أن هيئة المستشارين لا تعنى بالمشاركة فى الحكم وليس من طبيعة عملها ولكنى لم ألحظ أنه قد اطمأن قلبه بل كان متجهما ان لم يزد . أما السادات فلم يكن يظهر عليه غضب أو نفور بل كان يهز رأسه كعادته مؤمنا على ما يقال وان لم يكن من السهل أن تسبر غور شعوره وتفكيره .

وبعد حديث أبو حيان الذى أثار بسمة خفيفة على الشفاه تطرقت فى ثلاث دقائق الى ما أعتقد أنه القضية الأولى لمصر فى ذلك الوقت وحتى اليوم ، وهى قضية العقل المصرى . ان معارك العالم اليوم معارك عقلية تستقطب العقول وتنميها وتوظفها . ومصر لسنوات طويلة تعطلت فيها لغة الفكر الى أبعد حد . وانتشرت القولبة والشعارات ، بل أصبح الفكر ثراء معيبا يخفيه أصحابه ، وعندما فتحت بعض الأبواب كنا نعانى فعلا من أثر هذا الحرمان من التمرس الفكرى ، ونعنى بهذا بصفة خاصـة هذا الشباب الذى نشأ فى هذه الأعوام التى حجرت على حركة التجوال السياسى . وعندما أقول أزمة العقل فلا تكفينا غلالة رقيقة من العلماء والمثقفين ولابد من تحريك الكتل الشعبية ونفض الغبـــار عن ملكاتها الفكرية وحمايتها من الخرافة والتعصب والشعوذة .

وهو موضوع بعيد تماما عن موضوع الايمان الدينى ، فشعب مصر بالذات جبل على الايمان الدينى على طول تاريخه . الأهرام شاهد على ذلك وأبراج الكنائس ومآذن المساجد . وكانت بضاعة الالحاد واللادينية دائما بضاعة كاسدة فى مصر ، والقضية أيضا بعيدة تماما عن قضية الأصالة

والعودة الى الجذور ، فالأصالة ليست هروبا الى الماضي واحتباسا به وانما هي استقراء للماضي في ضوء الحاضر سعيا الى المستقبل • فاذا فهمنا الأصالة أنها أن نعود القهقرى ونلوذ بالسلف وكأن الله سبحانه لم يخلق الزمان فقد حق علينا قول العدو بل وفعله بنا •

والواقع أنني كنت مؤمنا تماما بأن هذه هي قضيتنا الأولى التي يتعين على المسئول الأول أن يدرك مدى أهميتها • انها قضية مستقبلنا ومستقبل الصراع مع عدونا • ان العقل الانساني ليس مجرد حلية للرأس أو لحية للوجه بل انه تقدم الانسان وتحركه الى الأمام ، ولهذا فان كل ما يؤدي الى غيبوبة العقل جدير بأن نحاربه ، وكل من يسعى الى دروشة هذا العقل يجب أن نقاومه لأنه يسلم سلاحنا في خوض معركة الحاضر والمستقبل وقدرتنا على الاستثمار الكامل لكل ما نملكه • ان تنمية المجتمع أو ايجاد المجتمع الأفضـــل حركة وحيوية فكيف تحدث بالجمود ؟ وكيف تحدث التنميـة وهي انتاج مشـترك وتفاعل بين الانســان والثراء اذا انسحب الانسان من مضمار السباق وألقى سلاحه وخبت جذوته •

ان بناء الاقتصاد يعتمد على اعداد المادة البشرية نفسها التي يقوم عليها وبها النشاط الاقتصادي • والواقع أنه لا وجود لنظام اقتصادي يعمل اذا لم يكن الانسان نفسه يعمل ، ويكفينا أن نلقي نظرة على تلك المجتمعات التي فاضت بالثراء المتدفق عليها بينما كانت الخامة البشرية غير معدة لتمثل هذا الثراء • فكان الافتتان والصرع والتبديد حيث لم يتكيف الانسان مع منطق الثراء والتقدم الاقتصادي •

كان واحدا من أعظم رجالات العرب هو الذي أدرك بذكائه الخارق هذه الحقيقة وهو يحكم أغنى شعب على الأرض •• أعني الملك فيصـــل رحمه الله • وقد يحسن هنا أن أروى قصتي معه • فلم أكن أعرفه أو رأيته من قبل عندما حدثني أحد الوزراء السعوديين في ذلك الوقت وكان في زيارة لمصر برغبة الملك فيصل في التحدث معي • ولم أكن لألبي هذه الرغبة لرئيس دولة دون أن أستأذن رئيس الدولة ، وفعلا كتبت رسميا الى السادات عن طريق وزير شئون مجلس الوزراء في ذلك الوقت أستأذنه في تلبية الدعوة فأذن لي وسافرت الى الرياض لأجد استقبالا واحتفالا أثار عجبي وخاصة أنني لم أكن عندئذ وزيرا • وحدد لي أول موعد في صباح اليوم التالي لمقابلة الملك • وحدثني الملك رحمه الله في أن أدعو الى مؤتمر اسـلامي عالمي يكون موضوعه التنمية الاجتماعية في ضـوء الاسلام • وشرح لي الملك أهدافه من هذا المؤتمر اذ رأى بثاقب نظره أن المملكة شاء أو لم يشأ سوف تتعرض لرياح التغيير ، وأن على المجتمع

السعودي والاسلامي أن يكون مستعدا لكي يدفع ثمن التغيير · وكان حريصا على ألا تهتز دعائم الاسلام وألا يحدث افراط أو تفريط يعرض المجتمع الاسلامي للخطر ، وأن تصاغ خبرة المجتمع العالمي في موضوع التنمية صياغة اسلامية لا تصدم الناس فيما درجوا عليه واعتادوه من قيم · وبعبارة أخرى أن نخرج بنظرية اسلامية تصاغ بلغة العصر · وأوصاني جلالته بأن أخرج من عنده لألتقي بولي العهد لأتفق معه على كل التفاصيل ، وأنني سوف أجاب الى كل طلب وأي مال مهما بلغ لتحقيق نجاح هذا المؤتمر ·

وبدأت الاعداد على الفور واتصلت بالمفكرين والعلماء في داخل الوطن العربي والاسلامي وفي أوربا وأمريكا وترددت مرتين على الرياض · ولا أريد أن أطيل ، فقد دق التليفون في غرفتي بالفندق في أديس أبابا في أحد الأيام وأبلغني السفير المصري بأن الملك فيصل قد اغتيل منذ بضع ساعات · وبالرغم من أنني تابعت الجهد بعد ذلك بعض الوقت لانقاذ هذا المشروع الا أنني كنت أدرك منذ أن بلغني نبأ وفاة الملك فيصل ان الموضوع قد انتهى فعلا فان مثل هذا الرجل لا يجود به الزمان في كل يوم فقد كانت رؤيته نافذة وبعيدة الى حد لا يصدقه العقل ·

وأعود الى جلسة الهيئة الاستشارية مع السادات في أبريل ١٩٨١، فقد جلست بعد أن قلت كلمتي عن عقل مصر واستنقاذه · وتحدث الآخرون كل في موضوعه ولكنني لم أجد صدى لما قلت لدى أحد ·

وتحسست ملفا كنت أعددته يحتوي على تحليل علمي لما كان يسمى بالحركات الدينية المتطرفة في مصر ، وكنت قد خلصت منه الى نتيجة رهيبة · وفكرت في أن أدفع بهذا الملف الى الرئيس ثم ترددت · لم يكن يبدو لي أنه يدرك خطورة الموقف · كان شديد الثقة بنفسه ويبدو مسيطرا لا يخشى أن يفلت منه شيء ·

وقد عكفت على هذا الملف بعد ذلك فاستخلصت منه مذكرة في ثماني عشرة صفحة · وظللت أرقب تفاقم الأحداث حتى يوليو ١٩٨١ عندما قررت أن أبعث بها الى السادات · وفعلا سلمت المذكرة يدا بيد الى منصور حسن وكان من أقرب المقربين اليه في ذلك الحين فنقلها اليه · وكنت أرجو أن يعي السادات ما بها من نذر وأن يوليها اهتمامه فقد كانت تمس نظامه وحياته ·

حتى جاء يوم المنصة في ٦ أكتوبر وثبتت الرؤية الكئيبة التي خلصت اليها المذكرة · كانت بداية المذكرة بيتين من الشعر

يحذران مما سيقع ، وتضمنت السطور الخمس الأخيرة من المذكرة ارهاصا بالجهة التى ستضرب السادات • وقد كان •

وعندما رحل السادات رحمه الله حرصت على أن أعطى صورة من المذكرة لأحد الكبراء ، وقد وضعت خطا تحت هذه السطور الأخيرة • ولكن ليس بالعلم وحده تحدث الأمور أو تمنعها من الحدوث • انها مشيئة الله قبل وبعد كل شيء • •

كان اقتناعي التــام بخطورة شأن الدين فى مصر من وراء هــذا التحليل وهذه النتيجة التى وصلت اليها فى مذكرتى فقد نشأت فى بيئة دينية ثم شغلت فترة من حياتى وزيرا للأوقاف ، وكان لهذه الفترة أعظم الأثر فى حياتى وفكرى اذ اقتربت أكثر من الدين ورجاله ، وكانت فرصة لكى أجول مصر وأزور مساجدها وأحضر موالدها ألتقى بجماهير المؤمنين والمسلمين فى كل مكان • وأدركت فى هذه الفترة كم نحن شعب متدين مؤمن بطبيعته يمتزج الدين بحياته ووجدانه وفكره • كما أدركت أن الايمان الدينى طاقة جبارة يمكن أن تحقق المعجزات اذا كانت لوجه الله دون تحريف أو تعصب أو استعداء • وكم يكون مؤسفا أن يتحول الدين عن رسالته العظيمة ، وبطاقته الهائلة ليكون مصدر تمزق وفرقة بين المواطنين ، وبين المسلمين فيما بينهم ، وداعية الى عزلة المجتمع عن حركة العالم وغزوات الانســان ، وأن يتحول الى طاقة رفض ونزعات هروب سلبية بعد ان كان فى أزهى عصوره طاقة ايجابية تحقق المعجزات •

وكنت دائما قارئا نهما للتاريخ الاسلامى لأنه شريحة رائعة من تاريخ الانســـان ملء بالدروس والعبر ونمـــاذج للعصور والحكام والمحكومين وشخصيات قدمت لنا أروع الأمثلة على عظمة الانسان وقدراته وانجازاته المادية والروحيـــة كعمر بن الخطاب وعمر بن عبــد العزيز الى جانب شخصيات مرذولة تمسحت بالدين وارتكبت باسمه أنكر الموبقات ، لقد كشفت لى قراءاتى فى التاريخ الاسلامى أن سر تأخر الأمة الاسلامية فى الوقت الذى انطلقت فيه الحضارة الغربية تكشف وتبنى وتعلم وتسيطر هو الجمود الفكرى الذى طرأ على الأمة الاسلامية وعلى الأخص فى العهد العثمانى ووأد حرية الفكر وتوظيف الدين لخدمة الأغراض الدنيوية • ومن ثم فالعودة الى الدين نعمـــة كبرى ، لكن العودة الى هــذه الأزمنة والعصـــور التى هزمت الاســلام وهزت أحوال المسلمين ليس من الدين فى شيء •

ولا أشك مطلقا أنه مما يشرح الصدر أن نجد أنفسنا فى مجتمع متدين ، ولكنه شيء آخر أن يسعى غير العارفين الى دولة دينية لا يعرفها

..

الاسلام · ولا شك أيضا أنه كانت هناك مبالغة فى ترك أحكام الدين فلم يكن غريبا أن يتولد عن ذلك تطرف ومبالغة فى الطقوس ، وأفضل الأمور لاحداث الاتزان المطلوب فى المجتمع أن يعود الدين بسماحته وعدله واعتداله ·

كما أنه من المقلق أن تكون الوطنية والشعور الوطنى ضحية لا لزوم لها لهذا القلق الدينى والمبالغة فى الطقوس · من للوطن غيرنا والوطن القوى وحده هو الذى يحمى المواطنين ويحمى عقيدتهم ، فاذا أهملنا الوطنية وهزأنا بها فهى لعبة خطرة وسوف نجد من أعدائنا ترحيبا بذلك ، اذ سينصرف المسلمون الى طقوسهم ويتركون الوطن تذروه الرياح · واذا كنا قد نتصور فى أحلك الظلمات أن يرفع مسلم سلاحه على مسلم دفاعا عن وطنه ، كما يحدث اليوم فى العراق وايران ، فاننا لا نتصور تحت أى ظرف أن يرفع مواطن سلاحه على بنى وطنه فان رابطة المواطنة أساس الوجود الاجتماعى ، واذا كانت مصر قلعة الاسلام فان مصر أولا كمصر يجب أن تبقى · صحيح أن المسلم ينتمى للمسلمين جميعا أينما كانوا ، ولكن ذلك لا يبرر التهوين من الانتماء للوطن والارتباط بالأرض وحبها والدفاع عنها حتى الاستشهاد ·

ومصر ــ كمصر ــ كانت فى أحلك الأوقات الحامية لدين الله والمدافعة عن الاسلام · ولم يقف أمام جحافل التتار الا الجيش المصرى فى عين جالوت ، وحينما سقط المسجد الأقصى فى يد الصليبيين لم يعد الا على أيدى أبناء مصر فى حطين ·

المجتمع المتدين الذى نرنو اليه من ثم يجب أن يكون مجتمعا قويا واعيا قادرا على الصمود فى أعاصير عالمنا المعاصر · والتحدى هو كيف نصبح أقوياء · والقوة لا تأتى بالسلبية والانسحاب والاغتراب والتكفير · بل بالعمل الايجابى والانتاج ، القوة لا تأتى بالاغراق فى الغيب ، بل فى الوعى بالواقع والتعامل معه ، القوة لا تأتى بترك العلم واحتقاره وبتمكين الغير منا ومن ثرواتنا ومقدراتنا والسيطرة علينا بانجازاته العلمية والتكنولوجية ، بل تكون القوة بالتسابق معهم فى طريق العلم والتكنولوجيا الحديثة حتى نكون أكفاء لأعدائنا ·

وليس لدينا أى شك فى أن العالم المعاصر فى حاجة الى طاقة روحية، وأنه قد بلغ أوجا عاليا من الانصراف الى الماديات ، وأن الذات الانسانية ما تزال فى حاجة الى هذه الطاقة الروحية الى جانب العلم والعقل والسعى فى سبيل الرفاهية ، ولا يخالجنا شك فى أن الاسلام اذا أحسنا تقديمه الى العالم ــ كما كان يرجو الملك فيصل ــ سيكون طوق نجاة للانسانية

التى تحتاج الى هذه الشحنة من المثالية ، ولكن مع الأسف فاننــا ننسى أحيانا أن الاسلام دين نزل للبشرية جمعاء · فكيف نعتزل فى أرضنا ونولى ظهورنا للعالم الخارجى بينما علينا فرض أن ندعو الى عقيدتنا وأن نقدمها فى أجمل صورة الى العالم كله للدخول فى دين الله · ولا أدرى كيف نتخيل أن ينجذب الناس للاسلام ونحن نقدمه للعالم فى صورة غاضبة دامية كيف نقنع الناس بسماحة الاســلام والمسلمون يتقاتلون فيما بينهم ويسفكون الدماء ويلجأون الى الارهاب فيما بينهم وازاء غيرهم ·

ان الاسلام قد جاء يدعو بالحسنى والموعظة لا بحد السيف كمـا يدعون عليه ، وجاء من أجل تقدم البشرية واعلاء كلمة العقل واحترام الفكر والعلم والثقافة ونهى عن جاهلية الفكر · فكيف تقوم جماعات باســم الاسلام تكرس المفاهيم الزائفة عن الاسلام وتخفى محاسنه ونقاط عظمته وأبديته · مذاهب مغلقة تكره الفكر والتأمل وتنهى عن التبحر ، وتدعو الى الانعــزال والاعتــزال ، وتحض على كراهيــة المسلمين أنفسهم وتفتى بكفرهم ؟ ·

يكفينا أن نقارن حال المسلمين عندما كانوا يؤمنون بالعلم وعندما كانت مناهله التى يحج اليها الغربيون فى بلاد الاسلام فى القاهرة والشام وبغداد واشبيلية وسمرقند ، أن نقارن ذلك بالعالم الاسلامى عندما سبح فى الظلمات نتيجة الانحراف بمبادئه والتخلى عن هدفه فى احداث التقدم الانسانى فصـار العــوبة فى أيدى الملوك والســلاطين يسخرونه لخدمة أغراضهم وخداع الشعوب واخضاعها والهائها بالبدع · وهكذا خبت جذوة الاسلام وهزم فى الأندلس شر هزيمة ، ولم تمض على الهزيمة أيام حتى أبحر كولومبس الى العالم الجـديد ليكتشف أمريكا تحت رعاية مملكة مسيحية فى أسبانيا ، وهكذا انفردت الحضارة المسيحية بالعالم الجديد بعد ان كان فى قبضة العروبة والاسلام ·

ان الاسلام دين لكل زمان ومكان · يدعو الى التقدم ويدعو الى التكيف ويدعو الى الاجتهاد بالرأى · واذا كان لنا أن نقدم تفسيرا لتأخر المسلمين فهو انصرافهم عن العلم والرأى · عندما اشتغل المسلمون بالعلم كانوا سادة العالم ، وعندما تجمد الفكر الدينى فقد المسلمون ما كان لهم من مجد وقوة ·

ونحن نخــلط كثيرا بين الجمـــود الدينى والقيم الدينيــة وهى أقــوى ربــاط للنظــام الاجتماعى وتحقيــق المجتمـــع الأفضــل وتربية الانسان والمجتمع على أساس الضمير والوازع الذاتى والخوف من الخالق ، وهى التى على مر الأزمنة شكلت أصول وقواعد الأخلاق التى

تضبط التعامل بين الناس · وقد اهتزت هذه القيم الأخلاقية باهتزاز الوازع الدينى فأصبح المجتمع يعتمد أساسا على نصوص القانون الوضعى وهى بطبيعتها تمثل ردعا خارجيا للانسان وليس ضوءا فى داخله من خشية الله ، ومن ثم فان القانون أضعف بكثير من حكم الدين والأحكام الأخلاقية · فمن العبث والغفلة أن نتخلى عن الدين ، ومن العبث أيضا أن نرى صورة مشوهة للدين والتدين · والاسلام بالذات دين الحسنى والاقناع والصبروالتسامح ، وهو أمر بعيد تماما عن الصورة التى اختارها لنفسه بعض من شباب المسلمين ·

ولكن أخطر النكبات على مدى القرون ، كان تلك الدعاوى التى تفرق الأمة الاسلامية الواحدة الى شيع وأحزاب يحاول كل منها فرض ما يراه وما يفهم من الدين على غيره من المسلمين بالعنف والقتال ·

وانها لفتنة · يقتل المسلم أخاه بأحاديث مدسوسة تكرس الاكراه فى الدين وعباداته وجزئياته · وهكذا يتكفل المسلمون بالقضاء على أنفسهم باسم الدين وباسم الخالق جل وعلا ·

ان للاسلام أعداء كثيرين ولهم وسائل فى الكيد للاسلام والتهجم عليه لم تعد خافية على أحد ، وكنا نرجو لو أن دعاة الغضب بدلا من أن يحرضوا على اخوانهم من المسلمين ويعذبوهم ويكذبوهم ويرموهم بالكفر ، كنا نتمنى لو وجهوا بعض جهودهم الى هؤلاء الأعـــداء دفاعا عن دينهم وصونا لصورته ·

الفصل الرابع

الوحي.. والوعي

« ما أفظع أن تضرب كسيحا بعكازيه »

فولـر

روعت مصر أحد الأيام بأحداث لم يسبق لها مثيل · هجوم مسلح مفاجيء على المدرسة الفنية العسكرية يقوم به عدد من الشبان وكأنهم فى موقعة حربية ·· وأسفر الهجوم عن مصرع واصابة عدد كبير من الضباط والطلاب · وتساءل الناس فى فزع وجزع : لماذا تسفك دماء الأبرياء وبهذه القسوة والوحشية ولغير سبب مفهوم ؟ ثم لم يلبث أن اختطف عالم كبير هو المرحوم الشيخ الذهبى ثم قتله خاطفوه وكان وراء كل حادث جماعة من هذه الجماعات التي وصفت بالدينية ·· وهكذا لم يعد يخفى أن شيئا جديدا غريبا مقلقا يجرى على ساحة مصر ·

وازاء هذه الأحداث المروعة الدامية لا يملك الانسان الا التساؤل : هل يستطيع مجتمع حريص على حاضره ومستقبله أن يعيش فى ظل مواجهة عارمة من التعصب والهوس ؟ وهل أصبح العنف يسير فى ركاب العقيدة التى تملأ النفس طمأنينة وســكينة ؟ هل يعقل أن ينسب سفك الدماء أنهارا الى حركة تنشر البعث الاسلامى ؟

لقد كانت هناك حركة اسلامية ثورية تسعى الى المجد الذى كان عليه الاسلام ليكون مجدا لحاضره كما كان مجدا لماضيه · وكان هناك فكر عظيم من وراء هذه الحركة اذا ما ذهبنا حتى الأفغانى ومحمد عبده الى القريب فى فكر حسن البنا والدعوة الاخوانية حتى أواخر الأربعينيات · كان كل هذا فكرا قويا رصينا عامرا بالتسامح ساعيا بالحجة والاقناع ·

الا أن النذر بدأت تتجمع فى أواخر الخمسينيات · ولعل كتاب سيد قطب « معالم فى الطريق » كان علامة على هذا المنعطف الحاد فى طريق الصحوة الاسلامية اذ اتسم الفكر الجديد بالغضب والتغالى · وقد يرجع هذا الى أحداث الصدام مع السلطة فى ١٩٥٤ وما نجم عن ذلك من اضطهاد للاخوان خلف من المرارة ما دفع سيد قطب الى وصف المجتمع الاسلامي الحاضر بأنه مجتمع جاهلي ولو آمن بالله · ولما كان جاهليا فقد تعين القضاء عليه · وهكذا بدأت فكرة العنف عند سيد قطب ، وان كان أغلب الظن عنفا دفاعيا ازاء الاضطهاد الذى يتعرض له الاخوان · ولكن هذه الأفكار وما ســبقها وخاصة كتابات أبو الأعلى المودودى قد فتحت الطريق لأفكار أشد عنفا وتحبيذا للعنف لدى بعض الجماعات فى الدعوة الى فعل ما أمر الله به والنهى عما نهى عنه ·

والواقع أن الدعوة الاسلامية منذ عهد الرسول عليه السلام كان منهجها الحكمة وحسن الموعظة · مصداقا لقوله تعالى : « فذكر انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر » وقوله تعالى : « أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين » · ونوح ظل يدعو قومه ردحا طويلا « ولقد أرسلنا نوحا

الى قومه فلبث فيهم ألف سـنة الا خمسـين عاما فأخذهم الطوفان وهم ظالمون » ٠

ويبدو أن العنف الهجومى ليس محل اتفاق كامل فى هذه الجماعات٠ وهذا ما قاله محكوم عليه فى قضية الفنيـة العسكرية عندما سئل فى ذلك :

« نحن على قناعة كاملة بأن العنف والصدام مع السلطة في مثـل هذه الظروف لن يعود على حركة الدعوة الاسلامية الا بمزيد من المعوقات٠ وفى كل مرة كنا نلجأ فيها الى الصدام مع السلطة كنا ندفع الى ذلك دفعا من قبل مجموعة من الظروف وليس حبا في العنف وليس رغبـة فى الدموع ٠ واننى أقول أن هذه الظروف التى أدت الى العنف فى كل مرة ما زالت موجودة بل يمكن أن أقول أن هذه الظروف والأسباب التى أدت بنا الى العنف والى صدامات مع السلطة قد تضاعفت الآن ٠ وبالتالى فلم ولن ينتهى العنف بيننا وبين السلطة طالما لم تنته أسبابه ٠٠٠ ونحن حينما نقول أننا نرفض العنف فليس تجنبا لخسائرنا الناجمة عنه فلقد ثبت أن الشباب المسلم أهل للتضحية ٠ ولكنا نرفض العنف حرصا على دعوتنا وضمانا لتصحيح مسيرتنا » ٠

الا أن مكمن الخطر فى هذه المذاهب ليس الأخذ بمبدأ العنف فى الدعوة وانما فى اقتران العنف بفكر التكفير ٠ فهم يعدون المجتمع كافرا ومن ثم يحل دمه ويحل شرعا حربه والانقلاب عليه والقضاء عليه بالسيف والدماء ٠ وهى نظرة عدوانية حتى على أصول الدين نفسه ولو تمسحت به ، لأنها تقوم على ادعاء العصمة ــ والعصمة لله وحده ، لنفر من الناس نسبوا بأنفسهم الى أنفسهم الصـواب المطلق وأخذوا لأنفسهم تكفير الآخرين والحكم بفسـاد دينهم بل وقتلهم ٠ وعندها يصـبح الحكم الأعلى بيد جماعة من البشر لم يخترهم أحد وان ادعوا أن العناية الالهية خصتهم بالحكم والحكمة ، جماعة لا يطمأن الى صلاحيتهم وقدراتهم على تسيير أمور المسلمين والمواطنين فى وجه التحديات الضخمة لهذا العصر يحكمون حكما مطلقا باسم الله سبحانه ويطيحون بكل من عارضهم بحجة عصيان الله والافساد فى الأرض ٠ ولكن محمدا كان خاتم الأنبياء وآخر من اختاره الله من رسل لهداية الناس ٠ وترك الأمر بعد ذلك لعباد الله ليختاروا من يشاؤون لتولى أمورهم ٠

الا أن هذه الجماعات ترفض الديمقراطية وهى حكم عباد الله وتفرض نفسها وترفض الديمقراطية ــ أو أى اسم على هذا المعنى بينما لا تحرم الشريعة الاسلامية شـيئا من ذلك أو تكرهه ٠ ولكن كانت كراهيتهم

للديمقراطية لأنها قد تأتى بمن لا يساير فكرهم المعصوم فى مذهبهم ، كما أنهم يجدون فى الديمقراطية طريقا صعبا معقدا طويلا بالنسبة لهم. وهم يريدون بالسيف والدماء وبغير صبر أو انتظار أن يغيروا العـالم ويستولوا على الحكم مدعين أنهم يريدون الحكم بما أنزل الله دون أن يسمحوا لأحد بأن يناقشهم فيما يعنون بذلك على وجه التعيين والتحديد ٠

وواضح أن الدين بذلك قد سخر لأغراض السياسة والحكم والدنيويات ولعلهم تأثروا بأوضاع خاصة لدى الشيعة تعتبر الامام وارثا للنبوة وذا منزلة عند الله أكبر من غيره توجه له الطاعة العمياء من الكافة ، وهى مبادىء لا يقرها فقه السنة ، وفيها اهانة للعقل البشرى ، وهى منحة الله سبحانه لعباده التى اختصهم بها وخيانة لفطرة الانسان ومسئوليته عن تقدمه ومساهمته بفكره وعمله وثقافته لخير المسلمين والمواطنين جميعا ، أيتفق هذا مع ما يفخر به بعض أتباع هذه الجماعات من أنه قد حدد فكره وثقافته واستغنى عن كل ثمار العقل الانسانى واكتفى بقراءة الكتب الدينية ؟

مثل هؤلاء لم يعودوا قادرين أو راغبين فى أى مناقشة تتناول أمور المجتمع ، فقد افترضوا مسبقا أنهم على حق وأن غيرهم على باطل ٠ ولا يقبلون الجدال بالبرهان ولا يناقشون النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى بل يرفضون الدولة ذاتها بكل ما تقوم عليه ٠ ومن ثم فهى ليست معارضة فى اطار الحلبة السياسية بل رفض جذرى شامل يهدف الى تدمير الحلبة السياسية ذاتها وتدمير العمل السياسى بكامله ٠

ان المنتمين الى هذه الجماعات انما يسعون الى اطار خارج كل ما هو سائد فإذا انغلق الباب بينهم وبين الآخرين وعجزوا عن الحوار فانهم يكونون لأنفسهم عالما خاصا غير هذا الزمان وهذا المكان تسوده مفاهيم ومعتقدات تخلق الشعور لدى عضو الجماعة بأنه صاحب حق وصاحب قوة ، ومن ثم لم يكن غريبا أن تكون هذه المفاهيم غاية فى البساطة والتسطيح مما يسهل فهمه ونشره وسط أكبر عدد من الناس ، وهى مفاهيم فى الوقت نفسه ربما تحمل شرعية تفوق أى شرعية على وجه الأرض ٠

ولو كانت هذه الجماعات تمثل فكرا ثوريا اسلاميا أو حركة بعث اسلامية لكانت شيئا طيبا لن يتردد معه عامة الناس وخاصتهم فى اتباعها ٠ ولو كانت حركة واعية بأوضاع العالم والتحديات التى تجابه شعوب الأرض فى هذا العصر وما ينهال من متغيرات حضارية ، ولو فتحت باب الحوار حول كل ذلك ، ولو لم تكن حركة غضب ونفاد صبر واستبداد بالرأى لاختلف الأمر معها ولكان لها موضع التقدير والاحترام بل وفرصة الازدهار فى المجتمع ٠

ورغم ما يحيط بفكر هذه الجماعات من شكوك فاننا لا ننسب اليهم سوء النية ، بل ان جمهرتهم شباب آمنوا بربهم وأحبوا دينهم وتفانوا فى طاعته ، الا أنهم وقعوا فى مفاهيم ساذجة وسطحية تلاها عليهم جماعة عرفت كيف تخضعهم لسلطانها • ولهذا فانني لا أميل الى استخدام تعبير التطرف الدينى اذ أن الدين الحق لا يرد عليه التطرف بل يزداد به العبد فضلا • وعلينا البحث عن صيغة أخرى تؤدى بشكل أفضل ما نعنيه من أن يتحول الدين والتدين الى مركبة للكراهية والتعصب والجمود والعجز عن ادراك أعذار الآخرين والنزوع الى استخدام العنف فى أمور الدين ونبذ التسامح والتعاطف • كما أن تعبير التطرف تعبير نسبى غير محدد فلسنا ندرى النقطة التى ينتهى عندها التدين المحمود الذى يرقى بصاحبه ويبدأ بعدها التعصب المريض المرذول •

ولعل فى تعبير « الصلف الدينى » ما قد يسعفنا عندما لا يكون الأمر اعتزازا بالدين قدر ما هو اختيال به وزجر للآخرين وتحقير لهم واتهامهم فى ايمانهم ، وهو أمر مستكن بين الانسان وربه • وخاصة اذا وقع ذلك من شـــباب صـــغير لم يدرس الدين ولم يتسع له الوقت بعد للتعمق فى علومه ولا يعرف منها الا قشورا قد يكون كل مصدرها مرشد او أمير لا يكبره فى السن كثيرا ، لم يجلس يوما الى علماء الدين ينهل منهم أصول الدين • ومع كل هذا الخواء فان هذا الشباب يدعى أنه أكمل دينا وأعلم بأحكامه ، ويتعالى على علماء الدين بل يقتلهم أحيانا وهم حفظة القرآن ، ويرميهم بالجهل أحيانا والعمالة للسلطة أحيانا أخرى • هـذا ما نقصده بالصلف الدينى ، لا أن يستغرق الانسان فى فرائض الدين وعباداته وينصرف زاهدا عن هواه وعن عرض الدنيا ومباهجها • ولدينا منذ زمن طويل هذا التيار الدينى المحافظ أو المتشدد وهو تيار محمود ولا غرابة فى وجوده فى مجتمع للدين فيه مكانة رفيعة تستدعى وجود هذا الرهط من الدعاة بسلوكهم الى مجتمع يخلو من المحرمات كالخمور والقمار والتبرج وأماكن اللهو السيىء •

التطرف اذن أو الصلف أو التعصب حالة تسيىء الى أى قضية فما بالك اذا تحول التعصب وهو عنف فكرى الى عنف حقيقى مادى • ان التعصب فى ذاته يعمى الانسان عن الادراك الكامل لأى أمر من الأمور ويضيق الأفق ويقطع صلة الرحم بين الانسان وأخيه • وقد نجد بعض العذر فى هذه الظاهرة التى تمثل رد فعل مبالغا فيه نتيجة ضعف الوازع الدينى فى المجتمع الحديث ، وبالتالى التردى الخلقى باعتبار الدين أساسا لكل قاعدة أخلاقية تقريبا • والدين الاسلامى كخاتم الأديان قد جمع كل فضيلة تعين المجتمع على البقاء والتقدم ، وتضع له قواعد وأصول التعامل

الاجتمـاعي دون اغراق فى الماديات أو استغراق فى الغيبيات • ولكن التعصب أيا كان الأمر لا يمكن أن يكون أساس الحياة فى مجتمع ، وعلى المجتمع أن يتلقى هذه الرسالة ويقر فى يقينه أن الدين أمر لا يستقيم بغيره أى مجتمع ، بل ان المجتمعات التى تركت الدين وراء ظهرها تتلفت اليوم لاهثة بحثا عن الدين نادمة على ذهابه •

فاذا عدنا الى تلك الصورة القاتمة ، ظاهرة الجماعات التى بلغ بها الصلف الدينى أن أنكرت على الآخرين دينهم وايمـانهم ومجتمعهم كله فسوف يلفت نظرنا غلبة عنصر الشباب فيها • ولا شك أننا لا نستطيع أن ننكر أثر المثالية التى يتمتع بهـا الشباب أصلا فى اعتناق الأفكار الرافضة فهم غير مرتبطين بمصالح مستقرة ، فى مال أو مهنة أو وظيفة ، ولكن الأهم هو ذلك الشوق الى مجتمع طاهر مبرأ • والحيرة بين القيم الضارية المتصارعة والحنين الى جمال اليقين لأنه فى عالم متغير لم يعد هناك قيمة واقفة على قدميها دون قيمة أخرى تحاول أن تنحيها فى عالم من الشك والتلون • ومن هنا الحنين الى اليقين الروحى وخضوع العقل وتواضـعه فى زمن يشـهد جبروت العقل البشرى وما حققه من العـلم والمنجزات •

الا أننا اذ نصدم بما يحدث على الساحة الشبابية من عنف لا نملك الا أن نتساءل : لماذا نشهد اليوم بالذات قسوة الظاهرة فى أعتى مظاهرها، واعتقادى أن وراء ذلك أصل مزدوج هو الكبت السياسى بما صحبه من خواء عقلى فى الستينيات والعنف الاقتصادى بالصورة التى شهدناها فى السبعينيات •

أما عن الكبت السياسى فان الشباب الذى نتكلم عنه اليوم معظمه من مواليد الثورة التى اتسمت وقتا طويلا بالقمع الفكرى وكره المغامرات الفكرية • لم يكن هناك أمن فكرى • وانما كان المتاح ــ كما هو الوضع على الساحة العربية عموما ــ سلسلة من القوالب الفكرية والأفكار سابقة التجهيز وفرض هذه القوالب والأفكار كقضايا مسلمة • واذا كان الجيل السابق على ذلك الجيل قد مر مع الشباب بهذه المرحلة أيضا الا أنه كان قد تكون فعلا الى حد ما فى جو من الحوار أكثر حرية وهو أمر لم يتوفر للشباب الصغير الذى شب فى ظل هذا الحجر الطويل ، وكانت النتيجة ذلك الخواء العقلى لدى شباب لم ينطلق فى الآفاق ولم يسمح له بالتنقل بين الأفكار وقطف ثمارها المتنوعة ، بل أعد لاستقطاب الفكر المبسط • جيل لم يتعلم الجدال ولم يعد للحوار وان كان فى نفس الوقت فى حاجة الى الانتماء الى أى شىء يقبض بيده عليه • وقد انعكس هذا الفقر فى الاعداد العقلى والحرمان من مرونة الحوار والمناقشة على أسلوب حياتهم

فيما بعد ، فلم يطيقوا النقاش والتصقوا بما أوحى لهم من أفكار التصاقا لا يقبل النقد فهم على حق وهم وحدهم على حق ولا مجال للآخرين حتى فى ابداء آرائهم ٠

الشباب الحائر اذن الذى لم يدرب عقليا والذى يشعر بالحاجة الى الانتمـاء الى شىء ، والذى رفض المجتمع القـائم لما يقدمه له من متاعب وما يحرمه منه من آمال ومستقبل ، كان جاهزا بغاية اليسر لاستقطابه لفكرة مبسطة مسطحة وهى العودة الى الماضى حيث كل شىء كان جميلا وطيبا وعادلا ٠ لقد حقق له هذا الانتماء حلا لصراعه ومشاكله فالفكرة بسيطة لا تحتاج الى عناء كبير لاحتضانها ، وهى تضمه الى معسكر كبير ممن هم على شاكلته يشعر بينهم بالانتماء والقوة فهو لم يعد فردا فى العراء ازاء مجتمع يطحنه أو ينبذه بلا رحمة ، بل أصبح صاحب عقيدة ثابتة لا تحتمل الجدل ، وما أسهل هذا الموقف الذى يريحه من أى عناء عقلى أو نشاط فكرى ٠

وقد يمكن القول فوق ذلك أن الارتكان الى العقيدة الدينية مهرب من هيمنة الدولة الحديثة والمؤسسات الكبيرة على الفكر والسلوك ، ومصدر من مصـادر الاعتزاز بالنفس المستمد من رضى الله عنها ، فى عالم من التضليل والاعلام المزيف وصعوبة التعبير عن الرأى والمساهمة فى صنع القرار ، فى مثل هذا العالم ألا يصبح اليقين المستمد من الدين بديلا مغريا فى عصر سريع التفجر سريع الحركة ؟ ألا يصبح الدين هو المأوى الأخير للباحث عن حد أدنى من الثبات واستقرار القيم ؟

وفى عصر الانتشار الثقافى ٠ أو كما يقال الغزو الثقافى ، ألا تكون المقاومة فى صورة موقف ثقافى أيضا ٠ واذا كان الدين هو أساس الثقافة فى هذا المجتمع الذى يتعرض للغزو ألا يكون رد الفعل الدينى هو رد الفعل الملائم ؟

وقد نرى فى مجتمعنا حركة تحضر هائلة ولكنها ذات صلة ضعيفة جدا بتطور أساليب الانتاج وتطور الصناعة ، وبالتالى فان القيم الريفية وهى وثيقة الصلة بالدين لا تترك مكانها بسهولة لقيم المجتمع الصناعى الأقل تمسكا بالدين بل تخضع المدينة نفسها لقيمه ٠

وثورة يوليو لا يمكن أن تبقى ثورة الى الأبد ، ولابد أن تضعف بالتدريج طاقات انفجـارها ، واعتقادى أن نهـاية الستينيات وبداية السبعينيات قد شهدت هذا الضعف ، ولم يكن يستقيم أن ندعى أننا ما زلنا نعيش ثورة يوليو فى ذلك الوقت ، وانما كنا نعيش قرارات ثورة يوليو ، وكان لابد من أن ننتبه لكى تحدد التراث الذى نحتفظ به وندعمه

من هذه الثوة والخصائص التى يمكن التخلى عنها • كان لابد أن نذكر أن ثورة يوليو قد أدت مهمتها ما استطاعت وتقدمت فى السن ، وأن المجتمع فى حاجة الى تجديد طاقاته الثورية • وفى نفس الوقت يحتاج الى الاستقرار اذ لا يوجد مجتمع يتحمل أن يعيش فى ثورة مستمرة ، والذى نبهنا وأيقظنا الى هذا المعنى فى حقيقة الأمر هم الشباب فى أوائل السعينيات ، فهم أول من يحس بالاختلال الاجتماعى ، وسواء رضينا أو لم يرض ، وسواء أصابوا أو أخطأوا الا أنهم قرعوا الأجراس للتنبيه الى أن المجتمع يتململ ، الى أنهم حائرون وباحثون عن أحضان قيم جديدة يستقرون عليها • وقيمة هذا التنبيه الشبابى ليست فى صحة أفكارهم أو اتجاهاتهم بل فى أنه انذار للمجتمع حتى لا ينسى أن هناك اختلالا فى الايقاع الاجتماعى • لقد كانت صحوة الشباب أو غضبه شجبا لأوضاع رأى أنها لا تتفق مع تصوراتهم النزيهة عن الحياة •

ان الظواهر الشبابية المقلقة التى رأيناها خلال السبعينيات والتى تفسر بأنها انتقاض على أوضاع المجتمع لا يمكن أن ننحيها أو نتجاهلها • أو حتى نقمعها بالقوة على وهم أننا نستطيع بالقهر أن نتخلص منها • ان هذا جدير بخلق دائرة العنف ، عنف من السلطة يقابله عنف من القوى التى تتصدى للتعبير والتغيير • ان لغة العنف لا تصلح للتعامل بين الحاكم والمحكوم ، وأفضل منها أن يقوم حوار سلمى يسقط العقد ويكشف المواقف ويحدد المواقع •

واذا كانت الدولة قد اعتادت على مجابهة الحركات اليسارية المتطرفة وجرمتها فى كتب القانون الا أنها وجدت بالنسبة للحركات القائلة بالدين صعوبة هى غياب الحدود الفاصلة بين التدين والتطرف والتآمر فماذا نستطيع أن تصنع لمن يذهب للصلاة أو يدعو للصلاة أو يمارس الزهد أو يدعو اليه ، ومن يطلق لحيته أو يحجب امرأته • ان غياب الحد الفاصل هذا يجعل المهمة أمام الدولة عويصة وأثرها فى الرأى العام كريها أن تطارد الدولة المؤمنين بينما تسمح لمن يرتكبون الخطايا والموبقات بأن يسيروا أحرارا فى طريقهم •

ومع ذلك فقد كان ممكنا لهذه الطاقة الرافضة للمجتمع أن تتجه الى المذاهب الفوضوية أو الى ما اصطلح على تسميته بأقصى اليسار القائم على هدم النظام القائم والطبقة ، بل وانكار الأديان والدعوة الى الالحاد • كان من الممكن أن تتوظف هذه الطاقة فى هذا الاتجاه الا أن تربة مصر الاجتماعية وفى كثير من الدول الاسلامية مشبعة بالمشاعر الدينية الى حد شكل مناعة ازاء هذه التوجهات ، ومن ثم اتجهت هذه الطاقة الكاسحة

الى الجانب الآخر وهو الاستغراق فى الدين والعودة الى الاصول المثالية التى جاءت الينا عبر السيرة النبوية وسير الخلفاء مما يشع منه الصدق والعدل وخشية الله ٠ وبقى أن نأمل فى أن تبقى هكذا طاقة ايجابية ظاهرة ٠

وكما قدمنـــا فقد كان للحصار العقلى فى الستينيات أثر فى منع الشباب من أن يتجه الى أى تيارات مستقبلية لما يستدعيه ذلك من دراسة عويصة للعلم والتـــاريخ وتفسيره والتكنولوجيا وعناء فى تقليب النظر والفكر ٠

ومع أنها حركة شبابية والشباب بطبيعته أكثر تقدمية وأقل محافظة من كبار السن ، بل مسئول اجتماعيا عن حدوث التطور الاجتماعى ومقاومة الجمود والتحجر والعودة المستحيلة الى الجذور ، فان ما يحدث فى العالم المسلم اليوم يجرى على خلاف ذلك ويشهد جيلا جديدا يدعو الى القديم ويتشبث بالماضى ٠

فى الستينات فى أوروبا وأمريكا كانت هناك أيضا حركات شباب وصفت بالتطرف ، بل لجأت الى العنف ، وكانت هذه الحركات تتسم أساسا بالرفض بل والعزلة عن المجتمع ولو عن طريق المخدرات ٠ وكانت هناك مطالبة عارمة لتغيير لأسس التى يقوم عليها النظام الاجتماعى ، وبصفة عامة فقد كانت هذه الاتجاهات تقدمية وان لم يكن هناك وضوح فكرى يحدد قسمات المذهب الذى كانوا يبشرون به ، ولكنها على أى حال كانت انتفاضة قائمة على رفض المجتمع القائم ، ولعل هذا هو وجه الشبه الوحيد مع حركة الشباب المسلم التى ترفض المجتمع وتعزله وتطالب بتغيير الأسس التى يقوم عليها والعودة الى الاسلام فى عبارة عامة دون وضوح كامل وبرامج مفصلة ٠ الا أن وجه الخلاف الحازم بين الحركتين هو أن حركة الشباب فى الغرب كانت تسعى الى التخلص من الماضى ٠ كانت حركة تقدمية غير محافظة بينما حركة الشباب المسلم تمرد على الحاضر وسعى الى الماضى ورجعة الى أوضاع مضت عليها مئات السنين رأوا فيها المثال الذى يجب أن نسعى اليه وننسج على منواله ٠ هى حركة تنسب نفسها الى البعث الاسلامى ولكنها ليست من حركات التجديد التى حمل لواءها أمثال الأفغانى ومحمد عبده ٠ وليست حركة اجتهاد واعمال للفكر لتطويع المبادىء الاسلامية الأصيلة للمتغيرات الجديدة بل حركة سلفية نصوصية لا تطيق المزيد ٠

كان الشباب اذن فى حالة حصار واعياء عقلى دفعته الى الاستسلام الفكرى ، ولكن العنصر الثانى الذى أحدث التفاعل الكبير هو العنف

الاقتصادى الذى عشناه فى السبعينيات ، وهو شىء غير الغنى والفقر فقد عاش الشعب المصرى دائما فقيرا ولم يكن هذا عنفا اقتصاديا • العنف الاقتصادى يعنى أن قلة بسيطة وبوسائل ليس فيها توقير أو احترام أو عدالة أو حساب للانسان تعربد اقتصاديا وبالتالى تعربد اجتماعيا • ليست مسألة أغنياء وفقراء ، وانما هى قضية الثراء الفاحش العاجل الغامض والمغالاة فى اظهار مظاهر الثراء بما يتضمنه ذلك من المغالاة فى طرح التقاليد ونقل التقاليد الوافدة • كل هذا أدى الى الاعتقاد بأن هناك جماعة ما تمسك بخناق هذا البلد وتشبعه لطما وركلا واهانة وتنكيلا عن طريق الاقتصاد ، وبالتالى فقد أدى العنف السياسى دوره بكبت الفكر وجاء العنف الاقتصادى لشحنه بالسخط والغضب •

هذه العلامات الشبابية الخطرة التى ظهرت فى أوائل السبعينيات كان من ورائها ولا شك هذه الطاقة الساخطة الرافضة ، وقد كانت طاقة الرفض والسخط دائما من وراء الحركات المتطرفة أيا كان نوعها ، والظروف وحدها هى التى تترجمها الى اتجاهات بذاتها ، فقد يؤدى السخط الى هوس دينى كما قد يؤدى الى الالحاد واعتناق المذاهب المادية وانكار الدين • ولكن وراء كل ذلك تلك الطاقة المدمرة التى يؤججها الألم والحرمان •

وموقف شبابنا الذى بدت بوادره فى أوائل السبعينيات كان من ورائه اذن هذان العاملان اللذان أشرنا اليهما : العنف السياسى والعنف الاقتصـادى •

ولا ندرى لماذا لم يطلق على هذا النظام الاقتصـادى الذى سـمى بالانفتاح الاسم الاقتصـادى الذى يعرف به فى كل بلاد العالم • وهو الرأسمالية أو المشروع الخاص أو الحر حتى يمكن أن يحاسب طبقـا للمواصفات والصفات التى يعرف بها كل نظام • ان اطلاق اسم الانفتاح كان غير موفق وان كان مرجعه الحياء والخجل من كلمة الرأسمالية بعد أن أصبحت كلمـة نابية بعـد عشرين عاما من الثورة • ولهـذا سارت الممارسة بنفس الغموض الذى كان يكتنف التسمية ، ولعلنا لا نخالف الصواب لو قلنا أن هذه التجربة قد أسفرت عن ملامح صارخة من عدم المسئولية ، وأعادت الى الأذهان تلك الرأسـمالية الشرسة فى صـورتها الوحشية الأولى التى لا تعنى بغير تحقيق الربح الفاحش السريع وبأى ثمن ودون احتفال بأداء أى التزام قبل الدولة أو المجتمع • وعادت نظاما يلغى التنمية القومية ويطلق العنان لرؤوس الأموال تسكر وتعربد وتحطم الصناعات الوطنية وتخلق طبقة من الطفيليين الذين لا يساهمون فى أى عملية انتاجية ، كما ساعد على ذلك خلق سلوك استهلاكى أبله ونماذج

وقيم اجتماعية سلبية تحــول دون تنمية الثروة القومية تنمية حقيقية وتحويل المجتمع الى طاقة منتجة ٠

ومما يؤسف له أن ما سمى بسياسة الانفتاح وبالصورة العشوائية غير المخططة التى نفذت بها قد وضعت مولودا كريها هو عبادة الأشياء ارتفعت معها قيمة الحيازة والتملك فوق كل شيء ، واذا دخلنا دائرة عبادة الأشياء التى تلعب على الميــل الغريزى الى الحيازة والاستحواذ وغمرنا الأسواق بهذه الأشياء وغمرنا المجتمع بالعاجزين عن الحصول عليها فقد وضعنا الأساس للتناقضات الاجتماعية وأشعلنا فتيل الانفجار ٠

والواقع أن العالم المتحضر لا يعرف فى الوقت الحاضر شيئا اسمه اقتصاد حر حرية كاملة ، بل يصدره الى دول الجنوب النامية التى تقع فى برائنه فى عبوة براقة وابتسامة خادعة ٠ وسرعان ما يتحطم الاقتصاد من الداخل وتنهشــه ذئاب البنوك العالمية والشركات عابرة الجنسيات وتترك الفريسة فى دمائها تمد يدها طلبا للغوث ٠ وحتى لو تحققت فى أول الأمر زيادة فى الدخل القومى فان هذه الزيادة سوف تتجه الى أعلى أى الى الطبقات الأقدر اقتصاديا فهى التى تستفيد من مغامرات رؤوس الأموال بما يترتب على ذلك من تضــخم وغــلاء ، أما عامة الشعب فانهم يقاسون دون جدوى والاقتصاد القومى لا يكسب شيئا ، ولن ينجم فى النهاية عن هذه الفوضى الاقتصادية باسم الاقتصاد الحر الا أسراب من العناكب تنصب شباكها وتستدرج اليها كل شيء حى ٠

أى نظام اقتصادى لا غنى له عن تنظيم اقتصادى يتطلب كحد أدنى ضمان توزيع الدخول والثروة فى صالح الطبقات العاملة المساهمة بالعمل أو رأس المال فى العملية الانتاجية لا فى صالح القطاعات الطفيلية غــير المنتجة كالمضاربين وغيرهم ممن لا اسهام لهم فى انتاج الثروة ٠

وسرعان ما أحدث هذا العنف الاقتصادى آثاره المدمرة فى المجتمع وأبرز التناقضات الاجتماعية وغمر الاقتصاد بمعدلات ضخمة من التضخم مما جعل الحياة تبدو قاسية لعامة الشعب ، وتزداد قسوة واستحالة يوما بعد يوما ، وأحس الشباب قبل غيره كما هو الحال دائما باعتباره صاحب الغد بهذه القسوة والاستحالة وعانى من مشكلات الحياة أكثر من غيره ، ورأى الأبواب مغلقة بينه وبين حياة طبيعية يحقق فيها وجــوده وغرائزه التى منحها له الخالق سبحانه وتعالى وفرصته فى تكوين أسرة ٠

وضاعف هذا العناء الشعور بافتقاد العدالة الاجتماعية ومظاهر الثراء والاثراء السريع الذى لا مبرر له ، فزادت من تقلصات الشباب ومن غضبه فى عصر لا يعفى الشباب من الاغراء وهو اغراء جاءنا مع النزعات المادية

التى غمر بها المجتمع لامتصاص أمواله وطاقاته ، اغراء ينصب شباكه على كل ناصية ·· فاما أن يسقط الشباب ويقع فى التهلكة واما أن يصمد ويستعصم ويحيق به الكبت والشـقاء النفسى ، وقد يلجأ الى العبادة وينصرف الى ذلك بحثا عن السلام وعن الصبر وعن التحمل · ولعل هذا هو السر فى أن هذا الشباب الذى يلوذ بدينه ولا يكف عن العبادة واقامة الشعائر انما يصب نقمته أساسا على مظاهر الاغراء والابتذال فى المجتمع ويحيق جام غضبه بكل صورة من صور المتعة فى الحياة ، وبالذات فى مجال اختلاط الرجل بالمرأة والتبرج والتحرر من تقاليد الحشمة والحياء ·

الفصل الخامس

كوكب الخطايا

« الهى انى احمدك على الخطيئة لأنها
تعلمنى العفة .

واسالك ان تلهمنى العفة لكن ..
ليس على الفور » .

القديس اوجسطين

ان السمة الأولى لهذا العصر الذى نعيشه هى **ثورة المعرفة** وانتقالنا فى شكل بات الى مرحلة متقدمة فى هذا المجال وهى مرحلة **المعرفة العلمية**. فمنذ أن انحسرت عن الانسان موجات الخرافة والتخمين واتجه الى التنقيب فى العالم من حوله وفى الطبيعة وظواهرها بأسلوب الملاحظة الموضوعية واستنباط القوانين التى تحكم الظواهر ، أى منذ أن اتجه الى الأسلوب العلمى والمنهج العلمى ليفهم ويدرك ويسخر هـذه المعرفة لخدمته كان الانسان يفجر ثورة فى المعرفة الانسانية . ومنذ تفجرت وهو يضيف الى علمه كل يوم أشياء جديدة رائعة .

وقد أدت هذه المعرفة العلمية وتدفقها وتراكمها الى قدرة متزايدة على استثمار القوى والموارد الطبيعية ، وبالتالى المزيد من الثراء المادى من تحقيق التقدم والرفاهية للانسان . وتوالت الثورات الصامتة فى حياة الانسان تدفع حياته دفعا الى آفاق واتجاهات جديدة مادية ومعنوية . ويكفى الاشارة منها الى ثورة المواصلات والاتصالات والمعلومات .

ولا يعنى هذا أن الانسان المعاصر صنيعة المعرفة العلمية وحدها . أو أن المعرفة تعنى تخليه عن كل ما لم يبرهنه العلم . ان الثقـــافة الانسانية أرحب بكثير من المعرفة العلمية . والانسان فى مجموعه كائن روحانى انفعالى بالاضافة الى كونه كائنا اختصه الله بنعمة العقل . أما الذين يحاولون دراسة الانسان وسياسته واقتصاده وسلوكه بغير ادراك أعماقه الثقافية التى لا يصلها منهج علمى فانما يجهلون أن نصف حضارة الانسان على الأقل قد صنعته الآلهة التى آمن بها منذ خلق حتى ظهور الآلة التى ابتـــدعها بعقله وأصبحت مســـئولة عن النصف الآخـــر من حضارته .

الا أننا أصبحنا فى عصر ترتبط فيه القوة بالعلم والمعلومات . الأقوى هو من يعرف أكثر والغلبة لمن يعرف أكثر ويعرف ماذا يصنع بمعرفته . لم تعد القوة لمن يملك أكثر . الثراء قد يحقق شيئا من الرفاهية ولكن الثراء يبقى شيئا لا يمثل قوة أو قيمة الا اذا بنى على المعرفة أى على انسان يعرف ويعمل بالقدرة المستمدة من هذه المعرفة ، فالثراء الذى يأتى عن غير طريق المعرفة والقدرة الانسانية والعمل سطحى ومصيره الى زوال، اذ لا يمثل قوة لصاحبه ولا قيمة انســـانية كأن يأتى عن طريق تفجير البترول أو ظهور المناجم أو بيع أرض ارتفع ثمنها ارتفاعا كبيرا .

والواقع أن التغير سمة الحياة نفسها ، والنهر الذى يتدفق أمامنا قد نراه نفس النهر ولكنه فى الحقيقة نهر آخر لأن كل نقطة ماء تمر الى الأبد وتذهب الى الأبد ويأتى غيرها ، فالمادة تتغير وكل خلية فى جســـم

الانسان تتغير وتتجدد بلا نهاية ، ولهذا فليس من الطبيعي أن نحاول ايقاف الأمور عند نقطة معينة أو ــ وهو الأدهى ــ أن نعود الى نقطة سابقة ٠

اذن فالمجتمع يتغير ، وبالمعرفة العلمية أصبح سريع التغير ولعل هذا هو السبب في أن البعض يسمي العصر الحديث عصر القلق ، لأن التراكم المعرفي والإبداعات المستحدثة المنهمرة يصعب على الانسان اللحاق بها والاقتناع بها والتعايش معها ، فهذا العصر سريع الايقاع بطيء التكيف ــ لاهث وراء الفهم والاقتناع هارب أو هياب من الجديد الذي ينهال عليه، وقد يحدث لديه رد فعل عكسي يحبب له الجمود أو حتى الارتداد ٠

ان العالم وفي لمح البصر قد تحولت ملامحه حتى أصبح من المستحيل أن يفهمه من كان يعيش قبل بضع مئات من السنين فحسب ولا أذكر من قال أننا لو تصورنا أن رجلا مثل اينشتين يحدث كاتبا مثل فولتير عاش قبله بأقل من مائتي عام كان على الأول أن يشرح كل شيء لأن الثاني لن يفهم شيئا ، بينما لو كان فولتير يتحدث مع من عاش قبله بأكثر من ألف سنة كالقديس أوجسطين فقد لا يتفقان ولكن سيجدان سبيلا للغة مشتركة تحقق الفهم ٠

نخلص من ذلك الى أن المشكلة الكبرى أمام الانسانية هي مشكلة تكيف مع الأوضاع الجديدة ، ومع الأسف فان التكيف ليس أمرا يسيرا حتى في هذا العصر العلمي ٠ ومهما كانت فتوحات العلم فانه يظهر الكثير من القصور والعجز اذا كان موضوعه بحث الانسان ٠ العلم قد يصنع أي شيء للانسان ولكنه عاجز عن صناعة الانسان نفسه ، ولذا كانت مساهمة العلم في حدوث وفاق بين الانسان ونفسه مساهمة ضئيلة ٠

ان التحدي الحقيقي في نصف القرن القادم لن يكون في مذهب أو نظرية وانما في ايجاد الوسيلة والأسلوب الذي تواجه به الانسانية مجموع الكشوف التي ابتدعنها في الآونة الأخيرة ٠ وهي كشوف رهيبة تراكمت في فترة قصيرة وبقي على الانسانية أن تقبلها وتتكيف معها ٠ ويلاحظ العلماء في هذا المجال أن العالم قد عرف في العلوم البيولوجية مثلا منذ الحرب العالمية الثانية أكثر مما عرف منذ نشأتها ٠ ومنذ القرن التاسع عشر واجه العالم تحديات فكرية هائلة وأحداث كبرى منها ظهور الداروينية والماركسية والعسكرية الجرمانية ويقظة المارد الياباني ٠ وقبل ذلك ظهرت الآلة في الصناعة فلم تكن مجرد ثورة في أسلوب الانتاج بل ثورة في أسلوب الحياة وانقلابا في الشعور الانساني ، فانه مع كل إكتشاف كانت هناك مفاهيم جديدة تخلق صورا شعورية جديدة وأصبحنا

بازاء حقول مترامية من المعلومات الجديدة تشكك فى الكثير مما تواضع عليه الناس أجيالا وحقبا طويلة أو تقضى عليه ·

ان قيمة الانسان فى الأرض جديرة بأن ترتفع يوما بعد يوم لأن الجمود يعني الفناء ، وأن نعمة الخالق الكبرى التى منحها الانسان دون غيره لم تكن عبثا ولا سدى ، وانما ليكون العقل فى خدمة وجوده ورقيه ، ومن ثم استمرار بقائه · ومحض وجود العقل وتغير الظروف من حول الانسان يعنى أن على الانسان أن يبحث دائما عن التغير لا أن يرفضه ، فلن يحدث تقدم على أرضية جامدة فكريا واجتماعيا ، أو أرضية ترفض التغير أصلا · عند ذلك يموت الفكر بدلا من أن يتعطش الى المزيد وينشأ الانسان والشباب بالذات ضحلا مسطحا يخشى الأعماق ويخشى الآفاق ، يقبل القشور ويتعصب للمعرفة القليلة بدلا من التطلع الى المزيد ·

ان المجتمعات وخاصة البسيطة تتمسك أشد التمسك بالقيم السائدة فيها سواء سميت قيما أو تقاليد أو تراثا أو أصالة · ولهذا التمسك جانب ايجابى اذ ينظم ويرشد عمليات التطور والتغير فلا يحدث عشوائيا أو هوجائيا ، ولكن علينا أن نفهم أن كل نظام وكل فكرة لا قيمة لها الا في اطار موقف معين تكون فى خدمته · اذ ما هى القيم فى نهاية الأمر ؟ هى مجموعة من المواقف والمشاعر نشأت أصلا لخدمة وضع اجتماعى أو اقتصادى معين ، فاذا ما تغير هذا الوضع فان القيمة قد تبقى بعده بقوة الدفع الا أنها ما تلبث أن تصبح نوعا من الاغتراب عن الواقع الجديد وتنفصل عن الأصل الذى أوجدها ، ومن ثم فان الدعوة الى التمسك بلا حدود ولا قيود بالقيم السائدة وان كان وضعا ملائما جزئيا لأنه يرشد التغير الا أنه فى نفس الوقت دعوة الى عدم التغير أو التقدم ولو للأفضل ، وقد يكون من وراء ذلك شعور بالعجز عن ملاحقة التقدم الذى حققه الآخرون فيتولد عن الشعور بالعجز شعور بالمحافظة وتأكيد الذات حتى لا يصبح التمسك بالقديم اعترافا بالعجز بل احتراما للتراث ، علما بأن التراث هو الآخر كائن حي متطور تصيبه عوامل التعرية فيبقى منه ما يستحق البقاء ويندحر منه فى طريق التغير ما لا يستحق البقاء ، وسواء نادينا بالعودة الى التراث أو لم نناد فلن يتعدى الفرق المظاهر الخارجية من تمسك ببعض المسوح تعبيرا عن التمسك بالتراث ، ثم تتغلب هذه المظاهر على روح التحدى فى الانسان وتكرس مشاعر السلبية واللامبالاة وقد يسمى البعض هذا هجرة داخل الحدود وهى فى الواقع هروب من مسئوليات الرقى والتقدم وهو حق الانسان وواجبه ·

منهجنا اذن يتعين البدء بالقول بأن القيم تتغير بصفة مستمرة فى الزمان والمكان ، وأن حركة الانسان الطبيعية هى الحركة الى الأمام

ولا يستطيع أن يسير بظهره الى الخلف دون أن يتعرض للسقوط واذا سلمنا بضرورة تغير القيم فقد أصبحت القضية كيف أتقدم مراعيا بعض القيم الأساسية التى يجب ألا أفقدها فى طريق التقدم . أما التفكير فى العودة فتفكير غير وارد .

ومن المعروف أن المجتمع الانسانى قد مر بمرحلة سيادة العقيدة وعمت القرون الأولى والوسطى مظاهر اعتبار العقيدة المرجع الأخير فى كل شئون الحياة . وفى هذه المرحلة رأينا الكنيسة تمارس سلطانها على السلطة الدنيوية ، وكان ما كان من محاكم التفتيش والتعذيب والحرق والاعدام بتهم كالكفر والشعوذة والاتصال بالجان والهرطقة والالحاد ، وقد تلا هذا مرحلة وان تخلت تدريجيا عن المفهوم العقيدى السافر الا أنها ظلت متعلقة بالمثاليات المطلقة والقيم المجردة ، واليها ينتسب العديد من القيم الرفيعة كالتضحية والفداء والفروسية . ثم جاء العصر الحديث موليا ظهره للغيبيات مؤذنا بسقوط الرومانسية ومطلقاتها وغلبة الشك والنسبية والعقلانية فأصبحت التصرفات والمواقف ترتكز أكثر على أصول نفعية مادية لا روحانية ولا تجريدية ، وأدى هذا الى ضعف المذاهب الفكرية المثالية وأصبح الناس أكثر استعدادا لاجراء حسابات مادية ونفعية بعيدا عن العاطفة والانفعال ، وتأثرت بذلك الانتماءات الدينية والمذهبية الوطنية وكل القيم المرتكزة على القداسة المفترضة لرجال الدين والحكم وكبار الأسرة والعشيرة ، وهبت رياح الحرية والتحرر وحق الاختيار الفردى وتقرير الذات .

وذهبت على أرض الواقع المعاصر أحلام اليوتوبيا أو عادت أقل ازدهاراً . كان الأمل معقودا مثلا على فيتنام وعلى الصين وقد طرد المستعمر الغازى من فيتنام فهل سادت العدالة وحق تقرير المصير ؟ والصين التى كانت أعجوبة التنمية والعدالة فى العالم الثالث والتى حققت المعجزات فى كثير من المجالات ها هى اليوم تتجه نحو الاستعانة بالعالم الرأسمالى وأنظمته . وفى كل دولة اشتراكية نجد الدولة التى بشر المذهب باختفائها تشتد قبضتها وسطوتها . وفى العالم العربى والاسلامى لا ندرى هل سقطت المثالية أم تكرست الحركات الدينية العنيفة التى نزلت الى الساحة السياسية كما حدث فى ايران . على أى حال يبدو أن تيار المثالية والرومانسية بما يتضمن من راديكالية قد أصيب بصدمات عنيفة وأن عالمنا اليوم أصبح أكثر دنيوية وواقعية .

وفى هذا الضوء يجب أن نفهم موقف الدول العظمى . فلم يعد الهدف الأسمى لدول ما يسمى بالكتلة الشرقية نشر المذهب الاشتراكى

كهدف أخير ، ولم يعد دور الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا السعى الى نشر المذهب الرأسمالى كهدف أخير • بل فى كلتا الحالتين لما يترتب على ذلك من تحقيق مصالح وأهداف استراتيجية وسياسية واقتصادية • ولذلك لم تعد هناك حساسية كبيرة فى أن يأخذ أى نظام ببعض ملامح النظام الآخر ، فلم يعد الاقتصاد السوفيتى شيوعيا دوجماتيا متزمتا ، وسمح ببعض المشروعات الفردية كزراعة رقعة صغيرة وبعض الخدمات الخاصة • وفى الولايات المتحدة هناك قطاع عام وبعض ملامح اشتراكية فى الخدمات والتأمينات الاجتماعية •

بل انه فى اطار النظام الواحد نجد ظلالا متفاوتة من دولة الى دولة تبعا للذاتية الخاصة بكل مجتمع ، فالشعب الأمريكى بطبيعة نشأته وتجربته أكثر فردية واقداما مما جعل الرأسمالية هناك تأخذ صورة أكثر صرامة منها فى بعض الدول الأوربية •

وعلى الجانب الاشتراكى فان المذهب العلمى نفسه تجرى عليه التنمية نتيجة الخبرة والتجربة والتطبيق التى يمر بها هذا الفكر ، والارتكاز على معطيات هى بلا شك أوفر مما كانت عليه فى منتصف القرن الماضى • ولا شك أن التشبث بالموقف فى ذلك التاريخ ومعطياته بعد قرن من الزمان لا يكون علميا الا اذا أخذ فى الاعتبار ما جد من أوضاع وقضايا مصيرية برزت بعد كارل ماركس فى مجالات مختلفة كالطاقة والبيئة والصناعة وكشوف الفضاء •

ورغم هذه المرونة النسبية لدى الدول العظمى فى داخل حدودها فانه فى الاطار العالمى لم يعد هناك وجود لدولة تترك فى سلام لتختار لنفسها النظام الذى يلائمها ، فان هذه القوى العظمى لا تسمح باعتزال مجتمع بخيره وشره عن العالم بخيره وشره •

ودون أن ننسى الأثر الفادح للشركات المتعددة الجنسيات وهى عمالقة اقتصادية دولية تتعدى رؤوس أموالها ، وبالتالى نفوذها الحدود الوطنية لأى دولة ، وتسيطر عن طريق هذه القوة على مقدرات الدول الصغيرة التى تقع فى براثنها وتشترى ذمم حكامها وتخرب اقتصادياتها وتنهب مواردها الطبيعية وقد تبيعها السلاح والتجهيزات عديمة الفائدة ، ومع هذه الغزوة الاقتصادية الفادحة تسحق مقوماتها القومية وتدمر ثقافتها ، بل وفى بعض الأحيان تنتهى بعض هذه الكيانات الضعيفة الى الوقوع فى قبضة هذه الشركات بصورة كاملة •

ولعل مثل هذا ما يدعو الى التعقل والتريث قبل اطلاق العنان للحماس الشديد ازاء تدفق رؤوس الأموال الأجنبية باسم المساعدات على

احداث التنمية : ذلك أنه مجتمع ساذج الذي يصدق أنه اذ يفتح أبوابه لن يطرقها الا الصالحون ومن جاءوه بقلب سليم . وليكن واضحا أن هناك فرقا بين الأخذ بالأسلوب الرأسمالى فى التنمية وتشجيع الحافز الفردى ورؤوس الأموال الخاصة وبين تعرية المجتمع ليكون هدفا للهجمات الاقتصادية الشرسة التى لا قبل له بها والتى لا يقتصر أثرها على تدمير الاقتصاد القومى بل يمتد الى مقومات المجتمع واستقلاله ووزنه السياسى .

فى ايجاز أصبح العالم اليوم مشطورا الى شقين شق متفوق حقق المعرفة والتكنولوجيا والقوة والثراء وشق أجوف فقير ، والطبيعى أن يطمع الشق القوى فى التهام الأضعف وأن ينجح فى ذلك . والحقيقة الأخرى أن الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون عددا وفقرا وجوعا ، فقر مدقع يجتاح مئات الملايين من البشر واذ يبلغ سكان العالم اليوم حوالى خمسة بلايين نسمة فان الذين يعيشون تحت خط الفقر ـ ولا نقول كل الفقراء ـ لا يقلون عن ألف ، ونعنى بخط الفقر ما قال به البنك الدولى من أنه العيش تحت أى مفهوم ممكن للحياة الإنسانية المقبولة ، وهو مزيج من الجهل والمرض وسوء التغذية . فاذا تحدثنا عن الفقر فوق هذا المستوى لبلغت نسبة الفقراء فى هذا العالم أعلى بكثير مما قدمنا . ولكن الفقر مفهوم نسبى بحيث أن ما يعتبره رجال الاقتصاد فقرا قد لا يكون كذلك فى نظر المقصودين أنفسهم ، بمعنى أنهم قد يعتبرون أنفسهم بالمقياس السائد لديهم فى حالة مقبولة لعيشهم فى محيط أشد فقرا لا يشعرون معه شعورا حادا بالحرمان من الغذاء وغيره من الحاجات الأساسية التى يعانى منها من هم أشد منهم فقرا .

وقد يحلو للبعض أن ينسب الفقر الى الاستعمار والاستعمار وحده . ولكن بعض المستعمرات البريطانية أصبحت أغنى من بريطانيا الأم وبلاد لم تستعمر تعانى اليوم من الفقر مثل أثيوبيا وتايلاند . والبعض ينسب الفقر الى ضعف الثروات الطبيعية ولكن اليابان مثال على دولة بلا ثروة طبيعية بلغت أعلى مستوى من الثراء . وقد ينسب البعض الفقر الى النظام السياسى أو الأيديولوجى ولكن حتى فى البلدان التى تحولت من رأسمالية الى اشتراكية ما زال المستوى محفوظا فألمانيا الشرقية بقيت غنية وكذلك تشيكوسلوفاكيا بينما بقيت رومانيا فقيرة وبلغاريا فقيرة .

ومن الأسف أن هذه الفجوة الباهظة بين أغنياء العالم وفقرائه لا ينتظر لهـا أن تضيق رغم أن الدول المتقدمة نفسها تمر بصعوبات اقتصادية . وقد كان ارتفاع أسعار الطاقة بداية لهذه الصعوبات حتى أصبح التضخم سمة عالمية الا أن الاقتصاد الضعيف أصلا يعانى بطبيعة الحال من التضخم أكثر مما يعانى الاقتصاد القوى أصلا لأن الدول النامية تعمل

فيها عناصر مشددة للتضخم فى مقدمتها قصور الانتاج وضعف الانتاجية وبالتالى ارتفاع متضاعف مستمر فى أسعار السلع والخدمات بالاضافة الى تصلب الشرايين فى القطاعات الاقتصـــادية والادارية وعـدم مرونة الاقتصاد ازاء متطلبات السوق بالاضافة الى أن كل استيراد من العالم المتقدم يأتى معه بمزيد من التضخم ومزيد من ارتفاع الأسعار .

وقد أخذ الغنى والفقر فى السنوات الأخيرة صيغة أشد تحديدا فوق أنها أشد حدة وهى صيغة الشبع والجوع ، اذ لم يعد الفقر فقرا فى القدرة الانتاجية وانخفاضا فى مستوى المعيشة بل أصبح فقرا مرتبطا بلقمة العيش الضرورية ، وأصبح بعض العالم الفقير فى حاجة عاجلة وقبل التنمية الى أن يحصل على غذائه اليومى للبقاء على قيد الحياة .

ان العالم يواجه مشكلات متنامية فى انتاج الغذاء وتوزيعه . ويذهب البعض فى تفسير ذلك الى حد القول بأن انفجار الجوع الذى أصاب العالم فى الحقبة الأخيرة قد يكون الثمن الذى يدفعه العالم للحصول على السلام ، فقد كانت الحروب على مر التاريخ وما سقط فيها من ضحايا وأثرها على السكان والبيئة تحدث نوعا من التوازن بين الحاجة الى الغذاء واشباعها ، ثم فرض الرعب النووى نفسه وخشيت الأطراف الحروب التى يمكن أن تجر العالم الى استخدام السلاح النووى فكان استتباب السلام من وراء هذه الأزمة الغذائية التى تجتاح العالم . ولكننا لا نجد فى هذا التفسير الا تهربا من مواجهة مسئولية العالم المتقدم الموغل فى أنانيته وانصرافه عن بذل أى جهد للأخذ بيد الشعوب النامية .

وصحيح أن التناقض البالغ الحدة بين الرفاهية والفقر المدقع وبين الشبع والجوع فوق نفس الكوكب من شأنه أن يحرك ضمير الانسان . ولكن لا يكفى هذا ان لم يقتنع أغنياء الشمال بأن العالم لا يمكن أن يتسع لهذا التناقض وأنه لابد من صيغة تسمح للفقراء بتحسين أحوالهم فى جو من السلام والا كانت النتيجة فى النهاية وبالا لا على الفقراء وحدهم بل على البشر جميعا .

وفى محيط من الشقاء الانسانى سوف يصل النمو للدول المتقدمة الى طريق مسدود . ولعل هذا المعنى من وراء تقرير لجنة برانت التى وصلت الى نتيجة حاسمة قاطعة عبرت عنها بقولها ان نزح الموارد على أوسع نطاق من الشمال الى الجنوب هو شرط حياة لبقاء الشمال نفسه على قيد الحياة ، وأن وقاية الشمال من الانهيار لن تكون الا من خلال الاسراع الى حماية الجنوب من الانهيار .

ولعل هذا أيضا من وراء اقرار منظمة الأمم المتحدة لما يسمى بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وان بقى حبرا على ورق ، لأنه يعتمد أولا على حسن النـوايا وانصراف ارادة أغنيـاء العالم الى اعطاء الآخرين فرصـة التنمية والتقدم عن طريق اتاحة المعونات الرأسمالية والتكنولوجية الكافية ، وعن طريق التساهل فى شروط التجارة والامتناع عن اقامة الصعوبات فى وجه سياسات التنمية فى العالم الثالث ٠

ولكن مع الأسف فانه فوق غياب هذه الارادة المخلصة فان دول العالم الثالث نفسها تسودها أنظمة سياسية يغلب عليها التسلط والاستغلال حتى أنه على فرض وجود أجواء دولية ملائمة فان العوامل الداخلية نفسها بما فيها من قهر وطغيان واستبداد واستغلال لا تساعد على شحذ ارادة التنمية لدى تلك الشـعوب ٠ اننا لا نستطيع أن نغض الطرف عما يحدث فى داخل هذه الدول الفقيرة من طغيان لا يراعى الا مصـالح طبقات معينة واقتصـاد سيىء التخطيط والادارة يأتى بالتضخم بغير تنمية ويأتى بالفساد فى كل صوره ٠

واذا كانت لجنـة برانت قد دعت الى الاغـداق على الدول الفقيرة ومساعدتها فان هناك وجهة نظر أخرى تذهب الى أن المعونة الأجنبية قد تضر أكثر مما تنفع لأنها تخلق استرخاء فى الانتاج وبذل الجهد وتجنيد الطاقات وركوب المستحيل وتجريب كل شىء من أجل سد الحاجات والهروب من المأزق فضلا عن التعود على نمط استهلاكى لا تبرره الطاقة الانتاجية وضعف الكفاية والقدرة على الاستفادة من هذه المعونات على أفضل صورة ٠

كما قيل أن هذه المعونات الأجنبية لا تصل حقيقة الى مستحقيها لأنها تمر عبر قنوات من السلطة ليست فوق مستوى الفساد والشبهات ٠ وتشكو الدول التى تبذل هذه المعونات دائما من هذا الفساد وتنسى أنها مسئولة ولو جزئيا من أجل تحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية عن زرع بذور الفساد وافساد الساسة وكبار الموظفين بل والمثقفين ما دامت المعونة فى حقيقة الأمر لا يدفع اليها صدق وشعور انسانى بقدر ما يدفع اليها تحقيق المصالح الخاصة لهذه الدول المعطية ٠ وهكذا أقر المجتمع الدولى ما يسمى بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وظل بلا فعالية لغياب الاقتناع لدى الدول الغنية بحق الدول الفقيرة فى المساعدة دون اقحام لمصالحها الخاصة ٠ ولأن هذا النظام الدولى وحده بغير أوضاع داخلية ملائمة فى كل دولة نامية تحقق للشعوب حكم نفسها ومطاردة الفساد والاستغلال واقامة الاقتصاد الأفضل ـ لن يحقق شيئا لهذه الدول ٠

النظام الاقتصادى العالمى الجديد اذن يحتاج أولا لكى لا يكون فى النهاية اعادة خلق للفقر على مستوى الدول الفقيرة الى أنظمة ديمقراطية لا تعرف الرؤساء مدى الحياة واختفاء المعارضين والتنكيل بهم والعمالة للمصالح الأجنبية والرشوة واستغلال النفوذ وسرقة الشعوب • أما من ناحية الدول الغنية فلا مفر من الايمان بفلسفة جديدة تقوم على أن العالم فى حاجة الى تعاون ومسئولية تضامنية وأنه لا مصير للأغنياء فى صحراء من الفقر •

وفى ضوء سراب المعونات لم يعد مفر للدول النامية النامية من أن تعتمد على نفسها وتلجأ الى مصادر الثروة المتاحة لها لاستثمارها ما استطاعت والى أقصى حد ممكن • وعلى الدولة أن تحافظ على هذه المصادر وأن تحميها من أى عدوان صريح أو استغلال خفى ، وأن تجنبها ألاعيب السياسة والاقتصاد وأن تحصل على أقصى عائد من هذه المصادر من الطاقة والثروات المعدنية والزراعة والغذاء والماء والقوى العاملة •

والعنصر الثقافى هام جدا فى امكان الانطلاق الى آفاق الانتاجية والرفاهية •• وقد يكون الوضع الثقافى مناقضا أو معوقا لما يدعو اليه التنظيم الاقتصادى الذى يستلزم المنطق والواقعية والادارة العلمية للوصول الى أرفع كفاية انتاجية مما لا يستقيم مع غياب الموضوعية وسيادة الخرافة والاتكالية والانفعالية التى تتحدى أى واقعية يلتزم بها •

وكذلك لابد من اصلاحات هيكلية فى المجتمع قد تتناول اصلاح علاقات الملكية فى الزراعة والصناعة وغيرها من القطاعات ، واصلاح علاقات التوزيع لتوقى اعادة توزيع الثروة فى صالح القطاعات غير الانتاجية والتى لا تساهم فى عمليات انتاج الثروة والعمل على اصلاح طابع الاستهلاك بما يتمشى مع الانتاج الحقيقى •

ونضيف الى ذلك أن تكون سياسات الخدمات فى اطار ما يملكه المجتمع من وسائل ومرتبطة بالمستوى السائد فلا يتأتى للشعوب الفقيرة أن تقترب مجرد الاقتراب مما تنفقه الشعوب الغنية على الخدمات المختلفة من صحية وتعليمية وترفيهية •

والواقع أن المجتمعات الفقيرة قد عاشت دائما واستطاعت أن تتعامل مع الفقر بذكاء حتى جاءت ثورة التطلعات • ان الاحصاءات الاقتصادية الدولية قد تتوه تماما عن واقع هذه المجتمعات ، وعندما تترجم العملات المحلية الى الدولار مثلا فاننا نحصل على صورة زائفة لهذه الأوضاع ، صورة لا تدخل فى اعتبارها القوة الشرائية الفعلية للعملات فى بلادها •

واحصاءات البطالة كذلك تغفل الواقع غير المنظور وهو ما يسمى بالقطاع الاقتصادى العرفى ، الذى يحصل على ايرادات غير منظورة بالقيام بأعمال متنوعة تبدو تافهة ، أو يحصل على خدمات على غير أساس الشراء النقدى بالتعامل مباشرة مع بيئته التقليدية • ومثل ذلك الباعة المتجولون الذين يتاجرون فى سلع تافهة أو يقومون بخدمات ضعيفة كصنع الشاى مثلا لعمال البناء ، كما أن الكثيرين يقومون بأنفسهم وبعملهم البدائى لسد بعض احتياجاتهم كصناعة الملابس بل وبناء المأوى أو اصلاحه بأنفسهم •

وقد ضعف هذا التمويل الذاتى بطبيعة الحال بالحركة الكاسحة من الريف الى المناطق الحضرية ، وتكفى نظرة على نسب توزيع السكان بين المدن والريف فى العالم حتى نهاية القرن الماضى لنتبين أن هذا القرن العشرين قد شهد أعظم هجرات التاريخ وهى الهجرة من الريف الى المدينة بينما كان الوضع قبلا أن واحدا فقط فى كل مائة كان يعيش فى المدينة •

وهى هجرة غير واضحة الدلالة والأثر فقد لا يكون تركيز الحياة فى المدن أصح أنواع الحياة وله مشاكله وأخطاره • ولكن الحياة فى المدينة هى التى خلقت المدنية وهى التى أدت الى أعظم ما حققه الانسان من فكر وفن وتشييد ، ولابد أن هناك نقطة مثلى يلتقى عندها أفضل نوعية للحياة وأكثرها اخصابا فى الوقت نفسه •

ولعل الحياة فى المدن هى التى أدت أساسا الى ثورة التطلعات ، أو ان صح التعبير عصر تنامى الاحباط • فالعالم الثالث يعانى من أمية غالبة وأمراض متوطنة واسكان حدودى وسوء تغذية وفقر شامل مدقع أحيانا • وكأن نشوء المدن هو الذى عمق التناقضات وعمق الشعور بها فخلق التطلع والاحباط معا على المستوى المحلى وعلى المستوى العالمى •

وازاء هذه المفارقة العالمية تسود نظرتان احداهما تشاؤمية والثانية تفاؤلية • البعض يتكهن أن سنة ألفين سنشهد عالما أسوأ بكثير من عالمنا المعاصر بمزيد من التدهور البيئى والسكانى وتدهور واستنزاف الموارد الطبيعية ، فسوف يصل سكان العالم الى أكثر من ستة بلايين نسمة معظمهم فى البلدان الفقيرة • وسوف يتضاعف سكان الحضر على حساب سكان الريف والمناطق غير الحضرية • وسوف تغيض مصادر المياه العذبة فى العالم وتستمر فى التناقص بسبب المبالغة فى الاستهلاك وارتفاع أعداد المستهلكين • وسوف يبدأ النفط فى التناقص بعد التسعينيات لاستنزاف المخزون مع مزيد من ارتفاع الأسعار ، أما عن الغذاء فرغم توقع مضاعفة انتاجيته فان معظم استهلاك الزيادة سوف يحدث فى نفس الدول المنتجة ذات الوفرة والكفاية بينما لا يتوقع زيادة فى انتاج المصايد،

وهى مصدر غنى بالبروتين بسبب تلوث البيئة وانهاك البحار بالصيد الزائد .

وعلى الجانب الآخر هناك نظرة تفاؤلية ترى أن العالم يمر بمرحلة انتقالية الى عصر من البهجة والسلام والرخاء للجميع ، وأن معدلات المواليد سوف تنخفض وأن الانتاج العالمى سيزداد ، وأن البحث العلمى والكشوف الجديدة سوف تتكفل باستخراج المزيد من المواد الأولية أو ايجاد البدائل ، وسوف تحل أزمات المياه ومشكلات تلوث البيئة .

ولعل ما يجنح بنا الى التشاؤم ما نراه فى هذه السنوات الأخيرة من انقلاب ضخم فى المزاج الدولى العام . وقد بانت نذر هذا الانقلاب فى الأفق أثر الحظر البترولى عام ١٩٧٣ عندما فوجىء الغرب بهذا التهديد الخطير لشريان الحياة ، وقد بدأ التخطيط لهذا الانقلاب العالمى من وقتها ، وربما كان هـذا من وراء فوز الحزب الجمهـورى بالحـكم فى الولايات المتحدة وهو الحزب الذى يؤازره رأس المال أكثر من غيره ، وهكذا بدأ يتخلق موقف يتسم بالعدوانية والصلف والكبرياء وعدم الاعتداد بمصالح الآخرين . وانعكس هذا على سياسة المعونات الخارجية التى خفضت الى حـد كبير واقتصرت على الموالين للسياسة الأمريكية وخلت من العنصر الانسانى للمساعدة . أما الأموال التى اغترفتها الدول البترولية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة فقد عادت مرة أخرى الى بنوك الغرب ثمنا مبالغا فيه للأسلحة التى بيعت الى هذه الدول بعد تحريك مخاوفها ، ولشن حروب لا تفيـد الا تجـار السـلاح ولا تضعف الا أطرافها كالحرب العراقيـة الايرانية ، واتخذ أقوى اقتصاد فى العالم من التدابير ما يعين على اضعاف اقتصاديات الآخرين بلا رحمة . ثم بدأ اتجاه جديد يتبلور فى الموقف من المنظمات الدولية ، وبعد أن كان هناك نوع من النفاق المستتر سقط برقع الحياء وأسفرت الولايات المتحدة صراحة عن رأيها فى المنظمـات الدولية بموقفها من منظمة اليونسكو وانسحابها منها ، وهو أمر سوف يتلوه مواقف مماثلة مع منظمـات الأمم المتحـدة الأخرى تأكيدا للموقف الجديد من احتقار المنظمات الدولية وتوجيهها بعد أن كانت منبرا لكل الاتجاهات على المسرح الدولى وجهة ترضاها دول الغرب .

أن الحقيقـة الوحيـدة الجاثمة الآن على صـدر العالم هى سيطرة رأس المال العالمى . وقد وصلت الولايات المتحدة من القوة والثراء الى الحد الذى يجعلها قادرة على أن تسيطر بمنطق الرجل الثرى على ما ومن حوله ، وحدثت بناء على ذلك هجمة ايديولوجية يدعمها رأس المال العالمى لاكتساح أى نظـام يقف فى طريقه ، ومحاولة احـداث انقلابات موالية حتى على

بمستوى الديمقراطيات الغربية . بل وفى الولايات المتحدة نفسها بدأ اختفاء بعض الملامح الانسانية فى الاقتصاد الأمريكى والسياسة الاجتماعية كالتأمينات الاجتماعية ضد البطالة وكبر السن والمرض والعجز الى غير ذلك . بل ان السياسة الجديدة لا تجد مانعا من خرق القانون الدولى صراحة وجهارا نهارا كما حدث مع دويلة صغيرة من جزر الكاريبى وهى « جرانادا » لم تتردد جحافل الغزو الأمريكى فى اكتساحها .

وتقف الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة الجنسيات فى قلب هذه الموجة الطاغية وهى – كما قدمنا – عمالقة اقتصادية ذات رؤوس أموال ضخمة وبالتالى ذات نفوذ سياسى كبير ، تنتشر عبر حدود الدول وتمارس بيسر تخطى الحواجز والتهرب من القوانين والضرائب واستخدام كل أساليب العنف والتخويف والرشوة لكى تشق طريقها وتحقق ما فيه مصالحها وأرباحها .

هذا هو الاتجاه الجديد الخطير الذى يمثل ارتدادا عن سياق المجتمع الدولى الذى استقر عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى مجـالات العلاقات الدولية وفى أعمال منظمات الأمم المتحدة حيث ساد مبدأ المساواة بين الدول صغيرها وكبيرها ، وفتح المسرح الدولى لحرية القول والتعبير دون تهديد من الدول الكبرى بالانسحاب ، وحدثت فى العالم الكثير من الأحداث الطيبة كالقضاء على الاستعمار القديم والتعامل بين الدول طبقا للعرف الدولى ، والقضاء على الكثير من أشكال التمييز العنصرى كما يشهد على ذلك الوضع فى أفريقيا اذ قامت دول مستقلة على أنقاض الاستعباد والعنصرية ، وان بقيت جنوب أفريقيا تتحدى التيار .

وقد اتضحت ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تماما فى سياسة المعونات الأجنبيـة . لم تعد معونة الدول النامية بقصد الحاقها بركب التنمية وانمـا لاغاثتها جزئيا ودفعها الى اطار النفوذ الغـربى والمشروع الاقتصادى الغربى . وأصبح معترفا به أن المعونات الخارجية أداة مغرية للساسة فى الدول الصناعية المتقدمة كوسيلة ضغط للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية فى العالم النامى .

ومما يلفت النظر طبقا لاحصائيات عام ١٩٨٣ أن الولايات المتحدة وان كانت قد أعطت للآخرين معونات أكثر من أى دولة فان نسبة هذه المعونة الى الناتج القومى للولايات المتحدة بين الدول السبع عشرة أعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تضع الولايات المتحدة فى مؤخرة القائمة تقريبا ، بمعنى أنها بين هذه الدول قد خصصت أقل نسبة من ناتجها القومى للمعونات الخارجية .

كما أصبحت المعونة الأمريكية الخارجية تقوم على أساس الاتفاقيات الثنائية بصفة أساسية وشرطتها فى معظم الأحيان بتوجيهها لاحياء جهود القطاع الخاص فى الدول المستفيدة • وهكذا يتبين أن سياسة المعونة الأمريكية قد طاشت بعيدا منذ لجنة بيترسون عام ١٩٦٩ التى شكلها البنك الدولى للنظر فى المعونات الخارجية لمساعدة العالم الثالث على احداث التنمية • والتى أوصت بأن تستقطع الدول المتقدمة من ناتجها القومى سبعة أعشار الواحد فى المائة للمعونات الخارجية • ومنذ لجنة برانت عام ١٩٧٨ التى أوعز بها مكنمارا رئيس البنك الدولى آنئذ وتقدمت بتوصيات لمزيد من المعونة للدول الفقيرة ، بل وتجاوزت ما ذهب اليه الرئيس كارتر من ضرورة ربط هذه المعونات بمدى احترام حقوق الانسان فى الدول المستقبلة لها •

وجاء برنامج الحزب الجمهورى الذى أقره فى أغسطس ١٩٨٤ لينص صراحة على تخفيض أو الغاء المعونات للدول التى تتبنى سياسة خارجية ضارة بمصالح الولايات المتحدة ، وعلى أن يكون لوزير الخارجية اشراف مباشر على برامج المساعدات الخارجية • كما وجه هذا البرنامج نقدا لمنظمات الأمم المتحدة التى تبدى العداء لأمريكا ومصالحها وأمنها بالرغم من أنها تستضيف مقر المنظمة فى نيويورك وتدفع ربع ميزانيتها •

وهكذا استقرت سياسة المعونة الخارجية على أساس أن المهم هو ضمان تأكيد مصالح الدول المعطية وتدعيم القطاع الخاص وحرية السوق، وبعبارة أخرى فتح الأسواق أمامها على مصاريعها ، بينما ليس هناك ذكر لما يترتب على هذه المعونات من خلل اقتصادى بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض سعر العملة • وتبقى الحقيقة الأليمة من أن الدول الفقيرة التى تتلقى المعونات تزداد فقرا وتخلفا واعتمادا وترتفع مديونيتها يوما بعد يوم بعد يوم •

ولتأكيد هذا الاتجاه المؤسف لرأس المال العالمى تكفى نظرة الى التجربة الأفريقية الراهنة فى جنوب الصحراء حيث يتهدد الجفاف والجوع عشرات الملايين من البشر • ومع الأسف فان البعض لا يخفى أمله فى أن تتكفل موجة الجفاف بانقاص تعداد سكان أفريقيا السوداء بمقدار النصف حتى أواخر القرن القادم • ورغم ضراوة الموقف فان المعونة الأمريكية تحت الادارة الراهنة قد خفضت بالنسبة لأفريقيا الى أدنى حد ، وخصصت هذه المعونة المخفضة لكل أنواع المساعدات بما فيها المساعدات العسكرية• وهكذا أضيفت نقمة الجفاف فى أفريقيا الى ديونها الخارجية الباهظة التى تجاوزت مائة وخمسين بليونا من الدولارات تأكل من دخلها القومى أكثر من ثلثه لمجرد خدمة هذه الديون ودفع فوائدها •

ويبدو بصفة عامة أن هذه الحقبة التي تميزت بفلسفة محافظة عنيفة من جانب الدول الغربية الكبرى وعلى الأخص الولايات المتحدة وانجلترا موجهة الى العالم الثالث كله • وبنظرة الى الخلف يتبين أن هذا العالم الثالث كان يدخل فى حسابات الدول الكبرى واحترامها فى الستينيات ثم أخذ هذا الشعور ينحسر بالتدريج وأصبح العالم الثالث فى الثمانينيات ينظر اليه باستخفاف بل واحتقار ، ولم تعد الدول الكبرى تعنى عناية خاصة باسترضاء هذه الدول وخاصة بعد أن هدأت حدة الحرب الباردة •

ولم يعد من النادر أن يشار الى العالم الثالث جملة أو الى دولة من الدول بالذات على أنها مجتمعات عشوائية متخلفة غير ناضجة غير قادرة على أن تقيم نظاما سياسيا أو اقتصاديا ناجحا • غير عبارات أخرى تنضح بالعنصرية ، وهم يتناسون أن معظم دول العالم الثالث كانت رازحة تحت الاستعمار الذى نزح مواردها وحطم معنـوياتها ، بل وسلخ منها أكثر العناصر علما وخبرة وتركها نهبا للمستغلين وللصراعات القبلية والعرقية والدينيـة •

لم يكن غريبا اذن أن نسمع عن تفاقم موجة الارهاب فى العالم ، الذى أصبح يقض مضاجع الدول الكبرى التى تعتبره مظهرا آخر لوحشية العالم الثالث • ويتناسون أن الارهاب ليس مقصورا على العالم الثالث وحـده بل أخـذ فى الانتشـار فى داخل هـذه الدول الكبرى والعريقة ديمقراطيا ، ويكفى ما يحدث فى ايرلندا وايطاليا وألمانيا الغربية وغيرها أدلة على ذلك •

ان الخيـار الارهابى لا ينفصـل اليـوم عن المظالم الاقتصـادية والسياسية التى تجتاح العـالم نتيجة للأنانية العظمى من جانب الدول العظمى ، ونتيجة لترك المشكلات العالمية بغير حل ، بل وخلق مشكلات ليتلهى بها العالم الثالث عن مراقبة الرفاهية التى يرفل فيها اقتصاد هذه الدول • والواقع أن هذه الدول لا تبالى اذا وقعت حروب محلية تلتهم اقتصاديات دول العالم الثالث ويتبادل فيها الفرقاء القتل والتخريب • وقد اكتشفت الدولتان الأعظم أنه لا داعى للحرب بينهما ولا داعى لحرب عالمية ثالثة ويكفى أن يحارب الصغار نيابة عنهم •

وكما يحدث من عنف على المستوى الخاص والفردى والعائلى نتيجة الكبت والمظالم فان العائلة الدولية اذ تعانى من تحكم الدول الكبرى فى مقدراتها وحرمانها من الحلول العادلة لمشكلاتها تفتح الباب واسعا للارهاب الذى يعانى منه العالم اليوم أشد العناء •

وقد أصبح معروفا أن الإرهاب يكاد لا يكون منه وقاية. فالأسلحة والمتفجرات في متناول الأيدى والتدريب في كل مكان • بل ان الارهاب نفسه أصبح سلعة متاحة فى أيدى من يعبثون به • والإرهابيون أحيانا على استعداد للتضحية بحياتهم عن طيب خاطر مما أصبحت معه مقاومة الارهاب على مستوى العالم مشكلة كبرى • ومع الأسف فانه كما يضرب الارهاب بلا رحمـــة غير مبال بمـا يسقط من أبرياء فان البعض ينادى بمقاومة الارهاب بنفس الأسلوب • واذا كان هذا الأسلوب قد تبنته دولة صغرى مثل اسرائيل فاننا مع الأسف نجد دولا عظمى تفكر فى أن تنسج على منوال اسرائيل بل وتشيد به فتضحى بذلك بكل ما قامت عليه من مبـادىء ديمقراطية وتاريخها في اقامة العـدل الانسانى واحترام حقوق الانسان بالضربات العمياء التى تصيب الأبرياء • وكل ذلك حتى لا تلتجىء الى الأسلوب الأمثل فى مكافحة الارهاب وهو العمل على ازالة أسبابه وفى بدها ذلك •

وهكذا نجد الى جانب الحركات الارهابية الدولية ، ارهابا تقوم به الدولة نفسها على المستوى الدولى • وأبرز مثلين على ذلك جنوب أفريقيا واسرائيل • وهما أيضا مثلان على حقيقة ومغزى الدعم والمعونات الخارجية فى عالم اليوم • فالمعونة لا تعطى لاعتبارات انسانية بل أحيانا لدعم أدوار بعض الدول في انتهاك حقوق الانسان •

لقد ثبت أن كافة أنواع المعونة التى تعطى لدولة جنوب أفريقيـا — سواء كانت عسكرية أو نووية أو مالية أو تكنولوجية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية — تساهم فى صمود هذا النظام فى وجه العالم كله واصراره على ممارسة العزل العنصري — الابارتايد — هذه الرذيلة الانسانية التى تضع الملايين من البشر تحت مستوى البشر على مرأى ومسمع من العالم • وتأكد أن سحب هذه المساعدات وترك جنوب أفريقيـا وحدها سوف يضطرها الى أن تجثو على ركبتيها وتسلم بحق الأغلبية فى المشاركة فى حكم بلادها •

وعلى مر عشرات السنين حاولت الأمم المتحدة أن تصنع شيئا في هذا المجال • ولم توفق الا بعد سبعة عشر عاما فى أن تفرض حظرا دوليا على تقديم السلاح والمعونات العسكرية الى جنوب أفريقيا • والواقع أن هذا الحظر قد تأخر حتى استطاعت جنوب أفريقيا أن تسلح نفسها بأحدث الأسلحة ، وأن تنتج الأسلحة المتقدمة بالخبرة الأجنبية وأن تدخل العصر النووى • ومع ذلك فان مجرد الحظر العسكرى حتى ولو افترضنا أنه ينفذ تنفيذا أمينا لا يكفى ولا يفيد ان لم يمتد الحظر ليشمل كافة النواحى الاقتصادية والتجارية بما فى ذلك النفط الذى تحتاجه جنوب أفريقيا ،

ولكن بعض الدول الكبرى تعارض بشدة مثل هذا الحظر الشامل رغم أن الحدود الفاصلة بين ما هو معونة عسكرية وما هو معونة اقتصادية ليست حدودا واضحة مما يسمح بكثير من المراوغة فى تنفيذ الحظر العسكرى ٠

ان دولة الاضطهاد العنصرى فى جنوب أفريقيا بترسانة الحرب والقمع التى تمكن أقلية بيضاء من أن تفرض عزلا عنصريا يكاد يقترب من العبودية على الملايين من الأغلبية الأفريقية تتكلف ولا شك نفقات ضخمة لا يتحملها اقتصادها ما لم تحصل على دعم وضخ مستمر من دول أجنبية وهو ما يعنى أن المزيد من المساعدات لنظام العزل العنصرى يعنى مزيدا من العزل العنصرى ٠

ان العزل العنصرى فى التحليل الأخير قضية اقتصادية وهى كذلك بالرغم من بعض العناصر الصغرى فى هذه القضية التى تشكل أزمات أخلاقية وعدوانا على حقوق الانسان ، وفرض الرجل الأبيض نفسه سيدا على الآخرين ٠ الحقيقة الراسخة وراء الأبارتايد هى سعى المصالح الاقتصادية الكبرى الى اليد العاملة الرخيصة للأغلبية السوداء وابقاؤها رخيصة حتى تخدم هذه المصالح ٠ وفى سبيل ذلك يتم سحق كل أمل للشعب الأفريقى فى اقامة أنظمة سياسية أو عمالية تساعد قواه العاملة على التحرر من العبودية والاستغلال ٠

ان العزل العنصرى مسبة وعار فى جبين الانسانية جمعاء ، والواقع أن الدول جميعا تتسابق فى شجب العزل العنصرى والتبرؤ منه الا أن بعض الدول تتحدث بلسان غير ما تضمر وتعمل وتقف الى جانب جنوب أفريقيا ، وبالذات فى المجالات الاقتصادية تحت حجة حرية التجارة دون أن تسأل نفسها كيف تكون هناك حرية تجارة مع نظام يقوم على انكار الحريات الانسانية كلها على الأغلبية العظمى من المواطنين أصحاب البلاد أنفسهم ، وانكار حقهم فى تقرير المصير وفى حكم أنفسهم أو المشاركة فى الحياة السياسية لبلادهم ، بل حقهم فى التمتع بالحريات المدنية والشخصية الأساسية وكأنهم مخلوقات دنيا لا تنتمى الى البشر ٠

والى جانب هذه المصالح الاقتصادية الضخمة فان جنوب أفريقيا تعد امتدادا لما يسمى بالعالم الحر ، اذ يأتى على رأس قائمة الدول المتعاونة مع جنوب أفريقيا سبع دول من الدول القوية اقتصاديا ، وكلها تنتمى الى الكتلة الغربية ٠ ولذلك فهى تتمتع بحظوة لدى هذا العالم الحر من الناحية الاستراتيجية باعتبارها دولة قوية ذات موقع استراتيجى خطير تستطيع منه أن تقف فى وجه حركات التحرير فى أفريقيا ، وهى اعتبارات

تعد في نظرها بغير شك ذات أولوية مطلقة على أى اعتبار يتصل بحقوق الانســان .

لا محل اذن لما تدعيه هذه الدول من أن صلتها بجنوب أفريقيا هى فى صالح قضية السود في نهاية الأمر تمكنهم من التوسط لدى جنوب أفريقيا وحثها على التخلى عن سياستها العنصرية . وهو محض هراء فان المصالح الاقتصــادية الضخمة لبعض الدول الغربية وللشركات العمــلاقة العابرة للجنسيات فى ثروات جنوب أفريقيا واليد العاملة الرخيصة فيها لا يمكن أن تتخلى عن موقفها تحت أى اعتبارات انسانية ما دامت تحقق هذه الأرباح الخرافية .

واضح مما تقدم أن الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية لها الغلبة فى العلاقات الدولية ، ولكن هناك أيضا وبشكل أقل وضوحا اعتبارات عقائدية ونفســية ، وفى اعتقــادى أن الحروب الصليبية التى دارت بين الشرق والغرب المسيحى ما زال لها أثر فى تشكيل السياسات حتى اليوم ، وأن المشاعر الدينية التى اشتعلت فى الحروب الصليبية ثم خبا أوارها ما تزال تشع الحساسية بل الكراهية . ويبدو من استعراض تاريخ العصر الوسيط وبعض الحديث أن الامبراطورية الإسلامية وأباطرة المسيحية قد تبادلوا السيادة فى أزمنة وأمكنة مختلفة ولكن ظلت الريبة تسيطر على العلاقات بين الشرق المسلم والغرب المسيحى وتستقر تحت الرماد .

وفى اعتقادى أنه لا يمكن اهمال هذا الاطار العام ونحن ننظر الى موضوع اسرائيل . ان زرع اسرائيل فى الأرض العربية الاسلامية كان من عمل الغرب الذى ما زالت تراوده مخاوف الامبراطورية الاسلامية ويخشى أن يزدهر الاسلام والعرب قلبه النابض من جديد . وجاءت اسرائيل محلا مختارا وعنوانا لشتات اليهود ولاجهاض أى احتمالات لصحوة اسلامية عربية . لم يكن معقولا أن تقوم اسرائيل لو لم ترد ذلك الدول الكبرى التى تمثل الحضارة المسيحية فهى التى مكنت لليهود من اقامة هــذا الوطن وتثبيت دعائمه ، كما هو واضح من تاريخ الحركة الصهيونية منذ أواخر القرن التاسع عشر الى وعد بلفور الى اغتصاب الأرض الفلسطينية الى الحروب الاسرائيلية العربية التى مولها الغرب وخططها ودعم موقف اسرائيل بشأنها فى كل مرة وآخرها حرب ١٩٧٣ .

اسرائيل اذن حارس مدجج بالسلاح أقامه الغرب ضمانا لبقــاء الاسلام فى مرحلة التدهور التى يمر بها . وأسارع الى القول بأن حركة العنف المتدثرة بالاسلام التى بلغت ذروتها فى ايران والتى انتشرت فى مختلف الدول العربية والاسلامية وان بدت فى ظاهرها حركة تدعو الى

بعث الاسلام وبعث قوته الا أنها فى الحقيقة حركة انفعالية لا خطر منها على أعداء الاسلام بل هى فى أعماقها حركة هروب وتقهقر ودعوة الى الوراء واغراق فى الغيبيات وخروج من السباق ، وليس مستبعدا على الاطلاق أن نكون هذه الحركة موعزا بها من هؤلاء أنفسهم الذين يخشون النهضة الاسلامية ، وأنه تجرى تغذيتها والهامها من مصادر معادية للاسلام والمسلمين · ذلك أنها بصورتها تلك حركة تسر الأعداء اذ تحول المجتمع الاسلامى الى مجتمع من الدراويش الذين يمكن اسقاطهم من أى حساب فى هذا العصر العلمى الذى يتجه دائما الى التطور والى الاستعانة بفنون التكنولوجيا فى الانتاج وفى الحرب وفى الصراع · وبدلا من أن تكون الدعوة الى احياء المجتمع الاسلامى بالصورة التى تجعله مجتمعا منافسا فى حلبة الصراع الدولى عن طريق الاشتغال بالعلم وزيادة الانتاج نكون الدعوة الى الانعزال عن المجتمع والاستغراق فى قضايا جانبية فقهية وترك الميدان فسيحا للعالم الذى لا يكن للاسلام اخلاصا أو حبا ·

ولا نريد أن نزيد ونقول أن هذا التيار المتطرف بطبيعته تيار انقسامى وهو ما يزيد من خطورته اذ نشهد تفتت هذا التيار الى جماعات متصارعة يتهم كل منها الآخر بالكفر بل ان هذا الانقسام والتفتت والصراع سوف يزيد حدة اذا ما استطاعت هذه القوى أن تصل الى السيطرة السياسية ·

ونعود الى اسرائيل فى هذا الاطار فنقول أنها مثل حصاة مرارية فى جسد المنطقة · وأفضل السبل يقينا هو التخلص من هذه الحصاة بعملية جراحية أى بالصراع المسلح ، ولكن كما هو شأن المريض اذا كان ضعيفا فان الجراحة قد تقتله ومن ثم لا يجمل به أن يقدم عليها الا وهو على بينة من أمره غير مخدوع ، فليس بالحماس وحده وليس بالصراخ ولا بالدعوة الحنجرية الى الجهاد يتحقق التخلص من هذا الداء الذى زرع فى أرضنا العربية الاسلامية · لا يتحقق ذلك الا بتقوية الجسم العربى الاسلامى ورفع مستواه اقتصاديا وثقافيا حتى يستطيع أن يقف ازاء هذا الخطر الحضارى الداهم ·

نشأت اسرائيل كأكبر حادث اغتصاب دولى فى القرن العشرين ، بينما العالم يتفرج بل يساعد المغتصب · وهكذا بنيت اسرائيل على الكراهية ، كراهية العالم لليهود وكراهية الغرب للاسلام · واذا كنا نعانى اليوم نتيجة هذه الجريمة السياسية الكبرى ارهابا ووحشية فى هذا الجانب من العالم فعلينا أن نذكر أن الاغتصاب أبو الارهاب وأن القسوة أم الوحشية ··

وقمة المأساة أن يحدث اغتصاب فلسطين على مرأى من العالم كله كما حدث اضطهاد اليهود وقتلهم أيام النازية على مرأى من العالم كله ، وهو أمر يدعو فى كلتا الحالتين الى الغثيان ويدل على أننا نعيش فى عالم مريض وأن الانسان قد تخلى عن انسانيته ٠

لم يكن هناك أمام الغرب اختيار أفضل من زرع اليهود فى فلسطين ليمارسوا المصالح الغربية فى المنطقة ويثيروا العنف والاضطهاد ٠ فقد علمتهم قسوة النازى أساليب الوحشية وأعادوا الى الأذهان فى معاملتهم للعرب ما صنعه بهم النازيون مع فارق هام واحد هو أنهم لا يرادون الدين لمن أساء اليهم ولكن الى الأبرياء ٠ ان مشاعر الكراهية والحقد والعار والغضب والألم والانتقام والدمار النفسى التى استقرت فى النفس اليهودية نتيجة الاضطهاد الهتلرى جاءت معهم الى اسرائيل واتجهت الى أصحاب الحق والأرض التى يغتصبونها ٠ ليس هناك من تفسير آخر للوحشية والجنون والغضب الأهوج والمذابح الجماعية والبارانويا التى ظهرت فى سلوك الاسرائيليين بينما عرف الشعب اليهودى دائما بالمسالمة والموهبة فى شتى المجالات من مالية ودبلوماسية وفنية ورياضية ٠ ومن الغريب أن شعبا فى ذكاء الشعب اليهودى لم يدرك حكمة التاريخ ولم يفهم أن ما أقدم عليه هتلر من اضطهاد الشعب اليهودى وهو ما أطلق عليه الحل الأخير هو بذاته ما دفع الشعب اليهودى نحو البحث عن وطن٠ لم يفكروا فى أن محاولة تصفية الشعب العربى الفلسطينى على طريقة الحل الأخير قد بعثت الطاقة والتصميم من جديد فى الشعب الفلسطينى لاستعادة أرضه ٠ لم يدركوا أن العنصرية تؤدى فى النهاية الى نهاية دعاتهـا ٠

وهكذا تبدو أوجه الشبه الواضح بين جنوب أفريقيا واسرائيل فكلاهما يمثل دور رجل الشرطة فى المنطقة وشوكة فى جنب حركات التحرر والتحرك الشعبى وتقرير المصير والتنمية القومية والاقتصادية ٠ ولهذا تقوم بين الدولتين صلات قوية حميمة وتتمتع الدولتان بحماية خاصة ودعم خاص يشجع كلا منهما على التوسع والتحرش بالدول المجاورة واستغلال ثرواتها ٠

وبعبارة أخرى فان ظاهرة المرتزقة لم تعد ظاهرة فردية بمعنى الجندى المرتزق الذى يؤجر ليقتل فى معركة ليست معركته ولكن هناك أيضا دول مرتزقة يدفع لها لكى تقتل دفاعا عن مصالح غيرها ٠ أما حق الشعوب فى تقرير المصير وفى السيادة على أراضيها وفى استغلال ثرواتها ، وأما حق الانسان فى المساواة بغير نظر الى اللون أو العنصر أو الدين أو الجنس

فهذا شيء يقال من فوق المنابر ثم ينسى ٠ وتبقى الحقيقة هي المصالح الاستراتيجية والاقتصادية ولو كان في ذلك تكريس للعنصرية وارهاب الدولة ٠

لقد سنت منظمة الأمم المتحدة العديد من المواثيق التي تحمى حقوق الانسان ، انما العبرة بالتطبيق وبرقابة التطبيق ، والعبرة في النهاية بما يحققه المجتمع الدولى من قضاء على أشكال العدوان على حقوق الانسان بدءا بحق الشعوب في تقرير مصيرها الى القضاء على العزل العنصرى والتفرقة المبنية على العنصرية أو الدين أو اللون أو الاعتقاد أو الجنس الى حقوق التقاضي والدفاع والمحاكمة العادلة وحرية الحركة والحق في سلامة الجسم أو الحماية من أى عدوان ، لكن العالم اليوم رغم ذلك يتقهقر في كافة مجالات حقوق الانسان كما يبدو في هذه الانتهاكات الصارخة التي تجرى من حولنا وخاصة في المنطقة العربية وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ٠

لقد حدثت بعض التغيرات ولكنها تتصل بالشكل دون الجوهر ، وقد يقضى على الاستعمار بشكله القديم ولكنه يعود من النافذة في أشكال دوائر النفوذ العالمية والسيطرة على مصادر الثروة الطبيعية والضغط الاقتصادى وهجرة العقول ٠

ويكفى أن نذكر في ذلك منظمات الأمم المتحدة لحقوق الانسان وهي ضمير المجتمع الدولى التي نشأت كمنظمات ولجان تسهر على تطبيق الاعلان العالمي لحقوق الانسان وسن المواثيق التي تكفل وتكرس هذه الحقوق ، الا أن الواقع المؤسف هو أن هذه المنظمات النبيلة القصد تمارس السياسة من وراء ستار وتحت نقاب حقوق الانسان على أيدى بعض الدول المشاركة فيها ٠

ان أجهزة الأمم المتحدة الزاخرة بالقرارات والتوصيات والكلمات التي تتناول مختلف البلدان وموقف حقوق الانسان فيها قد يبدو معها أن قضايا حقوق الانسان تحظى بالاهتمام وأنها تتقدم يوما بعد يوم ٠ الا أننى وقد شهدت حقبة طويلة تقرب من العشرين عاما عملت فيها في لجان الأمم المتحدة المختلفة التي تهتم بقضايا حقوق الانسان قد خرجت من ذلك بانطباع سلبى ومثير للأسى والأسف ٠

أدركت أن قضية حقوق الانسان قد عادت قناعا للمصالح والصراعات الدولية ، وأنها تستخدم كحصان طروادة من جانب الأنظمة المختلفة لشجب الخصوم من الداخل وكشف الممارسات المخلة بهذه الحقوق لا بكاء عليها ولكن نكاية في هؤلاء الخصوم ٠ حتى تساءلت يوما بصوت عال :

أهي قضايا حقوق الانسان تلك التي ننظر فيها أم قضاياهم الخاصة وقد طليت بقشرة ذهب من حقوق الانسان ؟

وبعض هذه القضايا التي توصف بأنها من قضايا حقوق الانسان تكون نتيجة فرعية لقضية أساسية ، وعند ذلك يحدث التشبث بالقضية الفرعية واستغلالها للتعمية وصرف الانتباه عن القضية الأصلية . مثال ذلك أن تقوم حركة انفصالية في احدى الدول تسعى الى الانسلاخ أو الانفصال ويرتكب في ذلك أعمال عنف وتخريب تضطر الدولة معها الى اجراءات قمع قد تتجاوز حدودها . عند ذلك تثور الثائرة في أروقة الأمم المتحدة على ما ارتكبته الدولة من انتهاك لحقوق الانسان ، ويستغل ذلك في تجريح هذه الدولة وتشويه صورتها ، وفي خضم هذه الضجة ينسى العدوان الأول وهو محاولة طائفة الانفصال عن الدولة الأم وهو ما يحدث عادة بتشجيع وتعاون مع بلاد أجنبية تحت حجة حماية الأقليات واعطاء الشعوب حق تقرير المصير ، دون أن نجادل مطلقا في حق الأقليات من دينية وعرقية وغيرها أن تتمتع بكل الضمانات وحق المساواة وحق المحافظة على ذاتيتها الثقافية والعمل بكل الوسائل السلمية لتحقيق كل ذلك .

علينا أن نحذر من حصان طروادة الجديد الذى أصبح سلاحا شديد الفتك والتأثير يستخدم في المعارك الدولية على مستوى النظم والدول والايديولوجيات ، وصحيح أن البعض لا يقع فريسة لهذه الدعايات السافرة أو الدعايات المختفية وراء الاعتبارات الانسانية ، ولكن مع الأسف فان المهارة في استخدام هذا السلاح قد بلغت مبلغا كبيرا ويكفي أن نذكر قضية ابادة الجنس التي استغلتها اسرائيل أمهر استغلال بينما لا يسمح للفلسطينيين أن يزعموا أنهم أيضا ضحايا حركة ابادة الجنس من جانب اسرائيل . وكذلك حق كل انسان في أن يغادر بلاده ويعود اليها وقتما يشاء فانه يستغل في حض مواطني الاتحاد السوفييتي ممن يسمونهم بالمنشقين وتشجيعهم على النزوح الى الغرب والتشهير ببلادهم .

بل وصل الأمر الى حد التعرض للدين في معارك مزيفة باسم حقوق الانسان ، وقد حدث اجتراء في بعض اللجان على تعاليم الشريعة الاسلامية وتطبيق الحدود على بعض الجنايات في بعض الدول العربية وبلغ الأمر حد تصوير حد السرقة على أنه انتهاك لحق الانسان في سلامة جسمه .

وبالرغم من أن الأديان السماوية جميعا تدعو الى السماحة والعدل والمساواة والرحمة وتبغض القسوة وسفك الدماء والكراهية والحقد ،

الا أن الانسان في كل مكان كما يبدو ما يزال غير قادر على أن يرتفع الى مستوى دينه ٠ ويظل التعصب الدينى من أقوى الظواهر التى تعرفها المجتمعات الحديثة ، يصدق ذلك أولا لأننا أعداء ما نجهل ولو كنت تعرف أكثر وأفضل عن الآخرين وعقائدهم لأضعف هذا من تعصبك وجفائك والتفافك حول ذاتك ، ولا شك فى أن انتشار التعصب الدينى ما ظهر وما خفى أعظم علامة على أن هذا العالم موعود أبدا بالصراع والحروب ، وخاصة أن الأديان الكبرى مرتبط كل منها بتاريخ معين وتجربة خاصة وأوضاع اقتصادية واجتماعية تزيد من الفرقة بين معتنقيها فضــــلا عن الاعتبارات العرقية والعنصرية ٠

من أجل ذلك ، اذا كانت الجهود تبذل وخاصة من جانب دول العالم الثالث للقضاء على العنصرية والعزل العنصرى فى عالمنا وتحقق فى سبيل ذلك بعض النجاح ، واذا كان بعض المتفائلين يعتقدون أنه فى سنة ألفين سوف يكون العالم خالصا الى حد كبير من مشاعر العنصرية فاننا لا نعتقد أنه فى ذلك العام ولا بعده بعشرات أو مئات السنين سيشهد عالمنا خلاصا من التعصب الدينى وعدم التسامح مع الأديان الأخرى ، فان جذور العقيدة الدينية أشـــد قوة وتغلغلا وتمتد فى نفوس البشر الى مئات وآلاف من السنين ٠

بل اننا نشهد هذا التعصب يحدث وبنفس الحدة بين أبناء الدين الواحد ممن ينتمون الى مذاهب وشيع مختلفة ٠ وقد رأينا عبر التاريخ فظائع وحروبا وصراعات دامية بين المذاهب المسيحية المختلفة ما زالت آثارها ماثلة حتى اليوم ، كما انقسم المسلمون على أنفسهم عبر تاريخ الاسلام ودارت بينهم صراعات دامية ٠ وتكفى نظرة تلقى على ما يجرى على مسرح الدول الاسلامية فى هذه السنوات الأخيرة سواء من حروب أهلية أو حروب دولية يرفع فيها المسلم السلاح على أخيه المسلم ٠

الفصل السادس

الغول والعنقاء

« انه عبد ذليل من لا يتعلم كيف يعيش على القليل » .

هوراشيوس

أزمة الانسان المعاصر أزمة حقوق · وأظن أنها ستظل حتى آخر الزمان أزمة حق لا أزمة واجب · الواجبات شيء مهم لا ريب فيه ، ولكنها كانت دائما سابقة على الحق في حياة الانسان · عاش الانسان منذ القدم في ظل واجبات لا نهاية لها ازاء الجماعة سواء كان أداؤها قياما بعمل ما أو منعا وامتناعا · الواجب اذن شيء مستتب ولا يخشى عليه ، وسوف يجد الانسان دائما من يذكره بواجباته ، بل ويرغمه على أدائها ويعاقبه اذا أهمل ذلك ، أما الحقوق فشيء آخر تكتنفه صعوبة في الاعتراف بها وصعوبة أكبر في ممارستها · حقوق من السهل انكارها ويمكن بالقهر والخداع انتهاكها · بل أنه في الأوقات التي يزداد فيها انكار هذه الحقوق وانتهاكها ترتفع عادة نغمة الدعوة الى أداء الواجبات ·

كان هناك اذن دائما صراع بين الحق والواجب ، وكان الانسان ضعيفا ازاء السلطة العامة التي اعتادت أن تفرض الواجب وتنسى الحق ، فلم تكن غريبا أن تكون حركات التنوير والبعث والتحرر حركات لا تعنى كثيرا بتأكيد الواجب الانساني بل تسعى أساسا الى اثبات حقوق الانسان وحمايتها ·

وهكذا بدأ الكتاب والمفكرون المثاليون يبشرون بهذه الحقوق ، وقامت الثورة الفرنسية لترفع شعارات الحرية والمساواة ، وبدأت قصة حقوق الانسان التي اتخذت بعد ذلك مسالك فكرية متجددة أصبح الصراع معها لا بين الحق والواجب فحسب ، ولكن بين حقوق الانسان نفسها فيما بينها ·

وبدءا ، فان حقوق الانسان حقوق لجميع المواطنين ، بل لكل البشر على أساس المساواة · وفي هذه الصياغة النظرية لا نجد اختلافا كبيرا بين المذاهب · يبدأ الخلاف عندما تتجه بعض المذاهب الى القاء مزيد من الثقل على جانب من حقوق الانسان دون الجانب الآخر ·

لقد دعا تطور الأوضاع الاقتصادية منذ القرن التاسع عشر الى القاء مزيد من الضوء على الحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والتي توارت طويلا وراء الالتماع الشديد للحريات والحقوق المدنية والسياسية في ضوء الفلسفات المثالية التي أضفت شيئا من القداسة على هذه الحقوق، في حين اتجه الفكر الاشتراكي الى أن هناك جناحا آخر لحقوق الانسان ذا خطورة بالغة يضم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وأن هذه الحقوق بذاتها هي التي تكفل للانسان ممارسة حقوقه الأخرى أو حرياته الأساسية ·

وبالتالى فان فلسفة حقوق الانسان لم تعد دائرة كلها على محور الصراع بين الفرد والدولة ، بل على تصور جديد هو واجب المجتمع فى أن يتيح للانسان عن طريق توفير حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ممارسة حرياته فعلا لا فرضا ٠

وقد تداخلت الفكرتان ولم يعد هناك من يعارض أن حقوق الانسان جناحان : مدنية وسياسية من ناحية ، واقتصادية واجتماعية من ناحية أخرى ٠ وصعدت المجموعتان الى النصوص الدستورية وان تراوح التأكيد عليهما ، وأصبح المجتمع المعاصر يواجه مهمة أساسية هى اعادة تصور وصياغة حقوق المواطن بغير تقديس لا يتفق مع تطور الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، وبغير تركيز على الصيغ التى وضعت بها فى فترة معينة من فترات تطور المجتمع الانسانى ٠

الا أن الصراع بين جناحى حقوق الانسان ظل محتدما وهو يبدو واضحا فى صراع الكتلتين الرأسمالية والاشـتراكية فى عصرنا هذا ، صراع يمكن تلخيصه فى عبارة واحدة : أيهما أسبق ، حق الكلمة أم حق اللقمة ؟ والواقع أن الاجابة عن هذا السؤال هى التى تشكل صيغة الحكم وصيغة الديمقراطية ، فالشعب الذى ضمن لقمته يفكر سياسيا بصورة أكثر مثالية والشعب الذى يشقى للكفاف ينشغل أكثر بحاجاته المادية ، وقديما قالوا أن المعدة الخاوية لا تفكر تفكيرا سياسيا ٠

ولكن علينا أن ندرك أن انحراف السلطة العامة احتمال قائم دائما ، وأن تركيز السلطة يغرى بالباس مصالح القائمين عليها لبـاس المصلحة العـامة ، ومن ثم فمهما كان بريق المنطق المبنى على أهميـة الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية فان الحقوق التقليدية وفى مقدمتها الحريات الشخصية جديرة بأن تكفل لها حماية قانونية كاملة ٠

ومن ناحية أخرى وبالذات بالنسبة للدول النامية فانها ـ ومعظمها حديث العهد بالاستقلال ـ تميل الى تبنى الصيغ التى تلائم الدول المتفوقة والتى لا تمثل بالنسبة لها فى الواقع الا ألفاظا جوفاء ٠ ويخشى عندئذ أن تحجب هذه الصيغ عن الدولة واجبها الخطير فى تغيير نفسها فعلا اقتصاديا واجتماعيا وفى اجراء التحولات الهيكلية التى لابد منها قبل التعلق بأذيال شكليات وكماليات دستورية ٠ والواقع أنه لا يكفى أن تعلن حقوق المواطنين فى الدسـتور لكى يتيسر لهم مزاولتها ، فغالبا ما تحول بين معظم المواطنين وهذه الحقوق حوائل تتمثل اما فى ارادة الدولة قمع هذه الممارسة أو فى احجامها عن تحقيق الأوضاع الاقتصادية التى تعين الأفراد على ممارسة هذه الحقوق ٠

وينبغي على ما تقدم أن حركة حقوق الانسان وبالذات فى العالم الثالث ينبغى أن تتجه الى البنى الأساسية · ومع ذلك فان مزج السياسة بحقوق الانسان ، وهو ما تحسنه الدول الكبرى ـ يدعو الى اثارة ضجة كبرى ازاء انتهاكات بسيطة دون أن تحرك ساكنا حيث يحرم الانسان فوق حرمانه من حرياته الأساسية من أبسط أشكال الحق ، وهو حقه فى الغذاء ، وحقه فى عمل يقتات منه ، وحقه فى التعليم ، وحقه فى الصحة والمأوى ، وحقه فى التنمية بصفة عامة ·

ويرتبط بما تقدم قضية اختلفت فيها الآراء وما زالت ، وهى امكان حدوث تنمية بدون ديمقراطية وامكان حدوث ديمقراطية بدون تنمية · بمعنى : هل يتعين أن تكون الديمقراطية سابقة أم هى التنمية التى يجب أن تسبق ؟ البعض يعتقد أن الديمقراطية نجحت واستطاعت تحقيق مزيد من حقوق الانسان ومزيد من المساواة عندما قامت على قاعدة اقتصادية صلبة اذ لا وجود لصدق سياسى بغير صدق اقتصادى ، ولا وجود لصرح سياسى بغير صرح اقتصادى · وبالتالى فان الديمقراطية بناء فوقى يرتكز على مجتمع منتج · وقد تحقق العدل الاجتماعى بالقاعدة الاقتصادية الصلبة دون قهر وتحكم من جانب السلطة ودون فرض اعادة توزيع الثروة فرضا · فما يسمى بالديمقراطية بغير تنمية وقدر من الثراء ليس الا مزيدا من التحكم فى ذات القدر المحدود من الثروة ، وهو ما يهدد الديمقراطية ويجعل تحقيقها صعب المنال ان لم يكن مستحيلا · والواقع أنه اذا كان الفكر السياسى الحديث يركز على الحريات وعلى المساواة فان الفقر وضعف النمو الاقتصادى يمثل خطرا على كليهما : الحريات والحق فى المساواة ·

وعلى الجانب الآخر فان البعض يرى أن التاريخ يشير الى أن الدول المتقدمة اقتصاديا بدأت بالسعى الى نظام حكم يحدد موازين القوى ، ثم بدأت تتصنع وتنمو ، فالاقتصاد يحتاج الى اعداد العنصر البشرى نفسه الذى يقوم المجتمع المنظم على وعيه بحقوقه المدنية والسياسية ، ومن ثم حقه فى حكم نفسه ، أما الثراء وحده بغير تنمية العنصر البشرى واعداده للعمل السياسى فلا يكفى لاحداث تنمية حقيقية · ونضرب مثلا بايران وبعض الدول العربية البترولية حيث تدفق عليها فى السنوات الأخيرة أعظم شلال ثروة ، منذ ما جنته أسبانيا من ذهب العالم الجديد فى القرن السادس عشر ، ومع ذلك لم تحدث تنمية قومية بمعنى الكلمة فى ظل نظم لا تفهم من الحكم الا انه مطلق للحاكم ومقيد للمحكوم ·

وقد يضرب البعض مثلا بالتنمية القومية فى بعض الدول الاشتراكية والتى حققت انجازات ضخمة دون تنظيم ديمقراطى يكفل بصورة كافية

حقوق الانسان السياسية والمدنية ، ولكننا نعتقد أنه اذا حدثت تنمية على أساس قهر الانسان وانكار حقوقه المدنية والسياسية فانه قد يفقد أكثر مما يكسب فضلا عن أن مكاسبه المادية تكون مهددة بالانهيار اذا اهتز بنيان القهر ٠

وتذكر هنا ذلك الجدل الكلاسيكى بين جون ستيوارت ميل فى ورقته الشهيرة عن الحرية والتى ألهمت الفكر الديمقراطى لأكثر من قرن حيث يرى أن حــرية الفكر والتعبير شيء مطلق لا يرد عليه قيد ، وأن رأى الأغلبية لابد أن ينتصر فى النهاية ، وبين خصوم هذا الفكر الذين ذهبوا الى أن أغلبية الناس عاجزون عن التمييز بين الأفكار على أساس عقلانى ، وعلى ذلك فان على الدولة أن تلعب دورا بصرف النظر عن ارادة الأغلبية ، ولها أن تلجأ الى القهر ، فالقهر هو الذى أحدث المدنيات وطورها ٠

الديمقراطية اذن أولا ٠٠ ورغم خطورة التنمية والانتــاج كقضية كبرى فان صيغة الحكم هى التى تحـدد صيغة العمل الوطنى ، وتحـدد النتيجة بالتالى إنتاجا أو ضياعا وتفريطا ٠ الديمقراطية اذن أساس الانتاج اذ تكفل حقوق الانسان والعدل الاجتماعى وسيادة القانون ٠ وفى هذا المناخ فحسب يمكن الحديث عن التنمية وزيادة الانتاج ٠

فاذا سلمنا بضرورة الديمقراطية لاحداث التنمية فاننا نجد ــ فى العالم الثالث ــ أزمة فى حقوق الانسان الفردية والمدنية أى أزمة حريات، وهى أزمة تعوق حصول الشعوب على حياة سياسية ديمقراطية صحيحة ، وبالتالى تشجع استمرار التخلف الاقتصادى لهذه المجتمعات ٠

وفى اعتقادنا أن أى سلطة سياسية فى العالم الثالث تبلغ بهـا الشجاعة والصبر والثقة مبلغ تقديس حريات الأفراد أو تكريسها فى وجه كل مغريات السلطة هى سلطة تستحق التأييد والمساندة ، حتى ولو كان النبض الديمقراطى ضعيفا ــ فان الحقوق السياسية رهن أولا بخلق المواطن الذى يتمتع بحقوقه المدنية بلا خوف أو رهبة ٠

والديمقراطية على أى حال لا يمكن أن تكون قوية فى مجتمع ضعيف ولا ثرية فى مجتمع فقير ٠ وفى هـذا العـالم الثالث التعس فان حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تكون نصب أعيننا ونحن نفكر تفكيرا سياسيا ٠ أمية غالبة وأمراض متوطنة وسوء تغذية وفقر شامل وجــوع أحيانا ، وفى مثل هذه البيئة فان بعض المفاهيم كحرية الرأى والتعبير والمساواة لابد أن تعنى شيئا مختلفا بعض الشيء عما تعنيه فى المجتمعات الأكثر تقدما ٠ ومن ثم يبدو أن اعلان تطبيق النماذج الديمقراطية

الغربية بحذافيرها قد يعنى على العكس الهاء الشعوب باسم الديمقراطية لافتراس حقوقها ، وقد يشبه قلادة من الماس على صدر جائعة وما يتبعه من بغاء سياسى ٠

وعلينا ألا نقع فى الفخ ، فان أنظمة معينة فى هذا العالم تروج لسلعتها الديمقراطية بما تقوم عليه أو يرتبط بها من نظم اقتصادية ، وتحاول أن تبيعها الى دول العالم الثالث على الأخص خدمة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية ، وهى تعلم أنها نماذج لا تصلح لها تربة العالم الثالث ولن تأتى زراعتها بأى محصول أو عائد ٠

لكل مجتمع جيولوجية خاصة أو تضاريس خاصة تحدد شخصيته وتميزها الى جانب العقيدة التى يعتنقها ٠ ولعل النظام الأساسى للحكم هو أخطر نظام اجتماعى ، ومن أكبر الأخطاء أن نحلق فى سماء النظريات والمثاليات ، أو أن نتصور أن نظاما سياسيا نجح فى مجتمع ما يمكن تطبيقه بنفس النجاح على مجتمع آخر ٠ مجتمع وصل فيه التطور الى اعتبار الفرد وحدة متبلورة ذا حقوق تكاد أن تكون مقدسة لا يشبه فى فلسفته السياسية مجتمعا آخر يقر للعائلة أو العشيرة دورا وقيمة يتجاوز دور الفرد وقيمته ٠

وعلينا ألا ننسى أن بلدان العالم الثالث لقرب عهدها بالحكم المطلق أو القبلى أو العشائرى ما تزال تدين لفكرة الزعامة بما يحيطها من هالة أكثر مما تنفعل بالرئاسة الدستورية ، ولهذا فان وجود زعيم ، أو رئيس تحول الى زعيم ، متغير خطير فى الحياة العامة اذ أنه يستدعى قبول أوضاع قد تخالف الدستور ولكنها مقبولة فى الواقع ربما على أحسن تقدير على أساس أن وجود الزعيم يعد بمثابة حالة طوارىء دائمة تفرض الطاعة والامتثال ٠

وهكذا الديمقراطية ٠ ليست نموذجا موحد السمات بل انعكاس لأوضاع خاصة فى كل مجتمع ٠ ومن الصعب أن نجد تطبيقا ديمقراطيا يتكرر بنفس الصيغة فى أكثر من مجتمع ٠ فالملامح تختلف وصدق الديمقراطية نفسها يتأثر بالوعى السياسى لدى المواطن والرغبة والادراك والقدرة على المشاركة فى تحريك عجلة العمل الوطنى ٠ فى شعب ثلاثة أرباعه ليست لديهم القدرة أو الرغبة أو الوعى الكافى للاشتغال بالسياسة أو الاهتمام بما يجرى فان الديمقراطية هى ديمقراطية الربع الباقى ٠ وقد يدور العمل السياسى فى دائرة أضيق من هذا الربع بكثير حتى تتحول الممارسة السياسية الى سوق تجارية يباع فيها كل شىء ويشترى ٠

ذلك أن الديمقراطية ليست تنظيرا أو نصوصا دستورية فحسب ، وليست مجرد المناداة والتشدق بها والبكاء عليها ، بل هي ممارسة قبل كل شيء ، وما لم يمارسها أصحابها فانها تتحول من أيديهم إلى أيدي المغامرين .

الديمقراطية ليست عباءة مزركشة يخلعها أحد على أحد وانما يكتسبها من أرادها وسعى وكد من أجلها . انها لا تشترى ولكنها جائزة ينالها من يستحقها . ومن ثم فلا ديمقراطية في شعب نائم عن ممارسة حقوقه . واذا كانت الديمقراطية توقظ الشعوب فان الشعوب أيضا توقظ الديمقراطية . ان الشعب اذا نهض وتحرك واستجمع طاقاته وحافظ على ما يملك واستثمره وتفاعلت ثروته البشرية مع ثرواته الطبيعية سوف ينال الديمقراطية التى يستحقها بعنائه وعرقه .

وغني عن البيان أن الحياة السياسية لا تصمم هندسيا ولا ترسم بالقلم والمسطرة ، لأنها فى النهاية تتشكل طبقا للواقع الاقتصادى والاجتماعى الذى يقوم بدوره على مدى وعي الفرد بحقوقه ، وعندما يصبح واضحا فى أذهان عامة الناس أن السياسة وأدواتها انما ترمي الى تحديد من يحكم لا من يملك . عند ذلك ــ لا بالحث والمناشدة ــ تتخلق اتجاهات عامة نحو العمل والانتاج ويتحفز الانسان ويستخرج مخزون طاقته ويعود الانتماء التائه الذى يتساءلون عنه ليل نهار .

ولكيلا ننسى فان العمود الفقرى للديمقراطية هو الخلو تماما من العنف ، بل ان مهمتها هى تخليص الحياة الاجتماعية من العنف . ولهذا فانها شديدة التأذى من كل صور العنف السياسى والاقتصادى والاعتقادى . والعنف السياسى معروف تمارسه السلطة الحاكمة فتخنق صوت الشعب وتلفق بدلا منه صوتا آخر يعبر عن رأى الحاكم . والعنف الاقتصادى أن يسود نظام اقتصادى قائم على الاستغلال بلا رحمة لا يحقق العدالة ولا الفرصة المتكافئة والدولة من ورائه تسنده أو تغفل عنه ، والعنف الاعتقادى أن تدعى فئة أنها فوق مستوى الحوار الديمقراطي وأن ما تعتقده هى هو الحق المطلق وعلى الكافة أن يذعنوا له طوعا أو قهرا اذا لزم الأمر .

ومن ثم ففى الممارسة الديمقراطية هناك محاذير رئيسية ثلاثة هى : **أولا** : الانقلاب وعدم القبول بالممارسة الديمقراطية أصلا ، **وثانيا** : قهر المواطن بأى عذر وبأى حجة ، **وثالثا** : السماح بسيادة المال لأنه يتجه حثيثا ليكون بديلا عن سيادة القانون . والقانون القوى السيد هو حجر الأساس لأى مجتمع ديمقراطى .

ولهذا فان كل الاتجاهات الفكرية مهما تناقضت وتصارعت يجمعها شيء واحد على الأقل ما دامت تؤمن أساسا بالمباراة الديمقراطية والصراع السلمي وهو عصب الديمقراطية • ولهذا كان كل تيار قائم على انكار الجدل والصراع السلمي عدوا للديمقراطية • ومن ثم فليس من الديمقراطية أن يقوم فكر معين على أساس انقلابي يعتبر العنف وسيلة شرعية للوصول الى الحكم •

وعلى الناحية الأخرى ليس من الديمقراطية الحقة أن تحاول فئة أن تضع وحدها قواعد اللعبة السياسية ، فان هذه القواعد يجب أن تكون من وضع أطراف المباراة جميعا • وأطراف المباراة الديمقراطية هم كل من يقبل مسبقا الاحتكام الى رأى الشعب ، وبذلك يخرج كل من لا يرتضى بالاحتكام ويسعى الى اخضاع الآخرين لما يعتقده حقا •

فاذا نحينا القوة الغاشمة والقهر جانبا ففي العملية الديمقراطية تخلو الساحة ، وتبقى سجالا بين أمرين : الوعي الشعبي من ناحية وقوة المال والمادة التي تستطيع شراء كل شيء سرا وعلنا من ناحية أخرى • ان أخطر القوى في المجتمع قوة المال التي تضع الحكم ـ حقيقة لا شكلا بالضرورة ـ في يد من يملكه • فتسن القوانين وتوضع النظم وتطبق لحساب من يملكون لا للمصلحة العامة • ولعله أكبر خطر على الديمقراطية في العصر الحديث فالمال على خلاف القهر المباشر يستطيع أن يقيم ستارا براقا من الديمقراطية يتلهى به الناس ، وربما يخدعون به بينما يمارس سلطانه من وراء هذا الستار في أمن وبراءة وفي ظل القانون الخاضع لسيادته •

وحتى لو توحدت الايديولوجية عموما فان الديمقراطية تتطلب أكثر من فريق في ساحة العمل السياسي : فريق يعمل ويتحمل مسئولية الحكم ، وفريق يشتغل بالرقابة والنقد • وليس هناك بديل عن هذا التعدد لحماية الحكم من الفساد والتصدى له وابراز الأكفأ والأنظف ، واذكاء المفاضلة والمنافسة •

ولدينا مقولة أن البعض يشتغل بالمعارضة وهي مقولة غير مفهومة لأن المعارضة ليست وظيفة وانما تعني كما يعني الاشتغال بالحكم أن هناك صاحب رأى • فالأساس أن هناك اشتغالا بالعمل السياسي بصرف النظر عن كونك في الحكم أو خارجه فاذا أدى عملك السياسي الى أن تتولى الحكم فبها • الاشتغال بالمعارضة اذن غير مقبول اذا كان يعني جماعة مهمتها ووظيفتها تحطيم كل شيء لتحل محله حتى يتم تحطيمها هي الأخرى •

وبالاضافة الى ذلك فان الفريق السياسى أو الحزب يجب أن يكون قادرا على مهمة الحكم اذا ما دعى الى ذلك ، ولا يكفى أن يكون قادرا على هدم شيء قائم دون مقدرة على اقامة بناء ٠

والفريق السياسى أو الحزب لا يكون الا حيث يكون خط عريض واضح تدور فى فلكه برامج واضحة مهضومة ملائمة قابلة للتنفيذ ٠ عند ذلك تدور المباراة بين الأحزاب لا قتالا وحربا أهلية ٠

واذ تبدأ الممارسة الديمقراطية مبرأة من الانقلابية والقهر وسيطرة المال فقد تعين اطلاق الجدل حرا شاملا ، وقد يتوهم البعض أن اطلاق الحوار فى الشئون الجزئية والسياسات الجزئية دليل على الديمقراطيـــة بينما الديمقراطية لا تقوم الا باطلاق المناقشة الى آخر مدى فى المسائل الأصولية من قبيل مناقشة السلطة نفسها فى شرعية عملها وحقها فى التعبير عن الشعب ٠

تقوم الديمقراطية على أساس التعبير الحر ، وتعدد الآراء والصراع الفكرى ، وفى هذا المجال لكل مواطن حقه فى التعبير سواء كان مشتغلا بالعمل السياسى أم لا ، فكل المواطنين ساسة بحق المواطنة وان لم يكونوا بالضرورة مشتغلين بالسياسة ٠

وهنا مهمة المثقفين فى اثراء الجدل السياسى ٠ واذا لم يكن متاحا لكل صاحب رأى أن يعمل بالسياسة فان الثقافة لابد أن تكون وقودا للعمل السياسى ٠ وبالتالى فان المثقف لا يلزم بالضرورة أن يكون حزبيا لأن العلم والثقافة ملك مشاع للجميع حاكما ومحكوما وأحزابا ٠

ان الديمقراطية لا تعنى مجرد الجدل الأجوف الا أن يكون ذا مضمون ثقافى يعكس الاحاطة والتحليل والمعرفة مما يجعل الصراع السياسى صراعا واعيا لا صراخا فارغا ٠ ان وجود جمهرة من المثقفين الايجابيين فى حلبة العمل السياسى ضرورة لكى يكون العمل السياسى جادا وناجحا ، بينما يصيب الضعف أى تيار فكرى أو سياسى اذا انصرف عنه المثقفون ، فهم ذوو النظـرة الثاقبة التى تحلل ظواهر المجتمع وتطورها وتســاعد على التكيف معها ٠ ويراعى أن هناك فرقا بين المتعلمين والعلماء ولو بلغوا أعلى درجات العلم وبين المثقفين فى أى مجتمع ، ذلك أن المتعلم أو العالم لا يكون مثقفا الا اذا تحولت المعرفة لديه الى فهم للمجتمع الذى يعيش فيه ورغبة فى الالتقاء والارتقاء به ٠ العالم المنزوى فى برجه وان أدى عملا مهما الا أن غربته واستغرابه عن مجتمعه لا تجعل منه مثقفا ، لابد للمثقف من أن يكون ايجابيا اختلط بالناس وطلب ثقتهم وسار فى قراهم وبين

حواريهم وأزقتهم · ولكننا قد نرى من يقحم نفسه ويصدر أحكاما مترفعة على السياسة والمجتمع وهو لم يخالط أو يتعرف على فكر فلاح أو عامل ولا طلب ثقة الناخبين ولا قام بعمل نقابى أو اجتماعى ، وكل ما تلقى من علم وخبرة لم يزد عن جامعة وقد تكون أجنبية · وليس فى هذا تقليل من قدر أحد فان العالم يستحق الاحترام كما يستحقه المثقف ·

وقد نرى الحكومات أحيانا لكى تؤكد قيامها على العلم وتظهر تقديرها للعلم والعلماء تحيل بعض المشكلات العامة الى الجهات العلمية كالجامعات ومراكز البحوث لدراستها واقتراح الحلول بشأنها ، والواقع أن السياسة قد تأخذ اتجاهات أخرى غير ما يشير اليه البحث العلمى ؛ وهذا حق السياسة بطبيعة الحال أن ترى الأفق أوسع بكثير من الأفق العلمى المجرد ، وقد تكون هناك اعتبارات كثيرة تبرر السياسة المتخذة ليست تحت نظر العلماء · وفى رأينا أن الدولة غير مطالبة بأكثر من اطلاق حرية البحث العلمى ودعمه دعما جديا · وأن تكون على وعى كامل عن طريق أجهزتها المختلفة وخاصة جهاز التخطيط بحركة البحث العلمى وما أثمره من حقائق تستعين بها فى سياساتها المختلفة ·

وهنا تحسن الاشارة الى سذاجة ما يحدث عندما يطالب كل من يتحدث فى مشكلات المجتمع بأن يأتى بالحلول الجاهزة ، والواقع أن من حق كل مواطن أن يناقش المسائل العامة والمشكلات العامة دون أن يكون لديه حلول جاهزة أو أن يلتزم بتقديمها للدولة ، فالدولة أصلا هى المسئولة عن ايجاد الحلول · والموجودون فى مواقع المسئولية مفروض أنهم أقدر على ايجاد الحلول ، والا فما معنى وجودهم فى هذه المواقع ؟ ثم ان حلول المشكلات ليست مرهونة بالعلم وحده ولا يمكن أن نحمل العلم بذاته مسئولية ايجاد الحلول فان مواجهة المسائل من جانب المسئولين تتطلب — بالاضافة الى لعلم — وعيا وادراكا وخبرة وخاصة بشأن المشكلات الاجتماعية · ومن ناحية أخرى فانه مع فرض وجود حلول ناجحة فانها لا تطبق نفسها ولا تصل الى اقتناع الجماهير الا من خلال ثقتهم بالقائمين عليهم ، وبالتالى فليس هناك حل سحرى وانما هناك حل من خلال مسئول قادر على أن يكسب ثقة المواطنين ·

والواقع أن العمل الوطنى فى العصر الحديث قد بلغ من التعقيد حدا كبيرا بحيث لم يعد ممكنا للسياسى وحده أن يواجه أعباءه · ربما كان هذا ممكنا عندما كان المجتمع بسيطا ، ولكن تعقيد الحياة المعاصرة جعل الاحاطة بكل شىء لفرد واحد أو مجموعة أفراد شيئا يكاد يكون مستحيلا ، وهو ما يضعنا أمام معادلة مستعصية هى أن من لهم حق العمل

السياسى قد لا يعلمون كل شيء وأن من يعلمون شيئا أو بعض شيء ليس لهم حق العمل السياسى ، بمعنى أ نمن يحكم سواء بالانتخاب من الشعب أو بأى حق آخر سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو مؤسسات أو مجالس ، ولو أنهم أصحاب الحق في القرار ، الا أنهم فى أشد الحاجة الى المعرفة الموجودة لدى آخرين غير منتخبين وليس لهم حق القرار ٠

بطبيعة الحال فان صاحب القرار له أن يتخذ مستشارين يشاورهم فى الأمر ويحيل عليهم المسائل التى تحتاج الى بحث أو دراسة ، ولكن المشورة التى تجرى عادة وراء ستار وان لم يكن هناك اعتراض عليها لأنها من حق الانسان سواء كان حاكما أو لم يكن ــ هذه المشورة لا تغنى فى نظام ديمقراطى عن حوار يجرى على الملأ بين من يحكم وبين المحكومين ٠

ولا شك فى أن هذه مشكلة من مشكلات الديمقراطية الحديثة ٠ ان ثورة العلم جعلت من يعلم أقوى ممن لا يعلم ، ويصدق هذا على مستوى الشعوب والدول ذات القوة الأكبر على المستوى الدولى ، ويصدق هذا أيضا فى داخل المجتمع والدول ٠ من الذى يحكم ؟ هل هم الذين يعلمون أكثر ؟ ولكن ألا يكون فى ذلك افتئات على الديمقراطية القائمة على انتخاب من يراهم المواطن أجــدر بتمثيله وهم ليسوا بالضرورة أصحاب المعرفة الأكثر عمقا ؟ هكذا نشأت مشكلة من يطلق عليهم أحيانا أهل الخبرة أو التكنوقراط الذين قد يتمتعون بنفوذ سياسى دون أن يكونوا حائزين مطلقا على ثقة شعبية ٠

ويقال فى هذا عادة ، أنه حتى الديمقراطية التى يتغنى بها الكافة لا تخلو من ثغرات لابد من قبولها ٠ فالديمقراطية مثلا مفهومة اذا كانت الأغلبية حقيقية وساحقة ، ولكن قد يصل الأمر الى حد أن يكون حق الحكم بأغلبية صوت واحد وأنت أصلا تحكم بأغلبية من أرادوا التصويت لا بأغلبية المواطنين ٠ ولا ننسى أن الحزب الآخر يرى دائما أن الانتخابات لم تكن نزيهة تماما ٠

ولهذا فان الديمقراطية عادة تكون أقل كمالا وجمالا مما نتوهم ، ولا بديل عن قبولها مع ذلك ٠ بل ان الأمــر يزداد ســوءا لأن التقدم التكنولوجى مع الأسف لم يعــد حليفــا للديمقراطية اذ يأتى بمبتدعات لا تفصح الا عن كل ما هو لاديمقراطى وتكفى نظرة الى وسائل التصنت واختراق حقوق الانسان فى العزلة الشخصية وفى حفظ أسراره ٠ ويكفى أن الحاسب الآلى الآن أصبح قادرا على جمع الأسرار والمعلومات الدقيقة واحتكارها واذاعتها فى يد عدد محدود واستخدامها فيما يشاءون ٠

قدمنا أن المجتمع يسعى الى هدفين رفيعين : الديمقراطية والتنمية ٠ وأنه قد يحار في تحديد أيهما يسبق الآخر ويمهد له الطريق ، وأيا كان الرأى فلا مفر من الاثنين معا قاعدة صلبة لأى مجتمع ٠ وقد تحدثنا عن الديمقراطية فماذا عن التنميـة ؟ وكما قلنا بالنسـبة للديمقراطية فان التنمية ليست مفهوما جامدا ولكنها نمـاذج متفاوتة لابد أن تتـلاءم مع الأوضاع الخاصة لكل مجتمع ٠

وكمـا هو معروف فان أبرز هذه النمـاذج هو النموذج الرأسمالى والنموذج الاشتراكى ، وهناك بطبيعة الحال الصور الوسطى التى تتراوح بين النموذجين والتى تسمى أحيـانا باسم البلد الذى يطبقه أو تنسب للوضع الوطنى الخاص اخلاصا أو ادعاء من طاغية أو طغمة ٠

والكثيرون مغرمون باللافتات والارتماء تحتها ، يتشكل فكرهم ، أو بالأحرى يتحدد فى اطار هذه اللافتات ، فهم رأسماليون أو اشتراكيون أو شيوعيون أو ماويون ٠ ان البدء برفع هذه اللافتات يولد صراعات حادة بين الاخوة فى الوطن الواحد دون اتاحة فرصة للتفاهم قبل الاختلاف أو فرصة فهم ما يعنى بهذه اللافتات قبل التنافر والتناحر ٠

ويدافع البعض عن هذا الموقف بأن على كل انسان أن يحدد موقفه الفكرى سلفا ، ولا اعتراض على ذلك ، وكل ما فى الأمر ألا يعتبر هذا الموقف الفكرى بمثابة قميص الأكتاف يجمدنا ويشل حركتنا ، ذلك أن الذين من قبلنا من حملة المذاهب لم يجدوا ضيرا فى أن يتغيروا بعد حين وأن يخرجوا عن الرسوم الأصلية ٠ وتكفى نظرة من حولنا لنجد الاقتصاد فى بلاد مثل الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا والصين يتغير ويأخذ ببعض الملامح من أسلوب التنمية الرأسمالية ، وأننا أصبحنا ازاء طبعات متباينة تدعى كلها الانتماء للاشتراكية ٠ وعلى الجانب الآخر نجد دولا رأسمالية قد تخلت عن بعض ملامح الرأسمالية الشمطاء وأخذت تضيف اليها قسمات انسانية أملتها التجربة ٠

وفى مصر مررنا بتجربة سميت بالاشتراكية لا شك فى أنها غيرت الى الأفضل الكثير من ملامح المجتمع شبه الاقطاعى الذى كان سائدا ، الا أنه فى كثير من الأحيان اختلط بالتجربة ملامح أقرب الى رأسمالية الدولة منها الى الاشتراكية ٠ ثم مررنا بمرحلة أطلق عليها الانفتاح وهى تسمية مراوغة لا تعنى مضمونا ثابتا غير أنها حركة فى الاتجاه المضاد ، تفترض أنه كانت هناك أبواب مغلقة تعالج بفتحها من قبل رأسمالية متوحشة لا تقبل بها لنفسها الدول الرأسمالية العريقة ٠ وهكذا تحت ما سمى بالاشتراكية وتحت الرأسمالية لم نستطع أن نصل الى شىء ٠

أن العبرة فى نموذج التنمية أن يحقق ايجاد مجتمع العمل والانتاج والعدالة الاجتماعية ، وعلى كل مجتمع طبقا لظروفه وتاريخه ومن حقه أن يأخذ بالنظام الذى يحقق له ذلك بصرف النظر عن التسميات التى لا تصدق دائما • وكم تاهت الشعوب واحتارت ودفعت الثمن غاليا بين العجوز الشمطاء والحية الرقطاء • وكم أصبح على الشعوب ألا تنساق أو تنخدع بالأسماء والشعارات ، وأن تنحت بوعيها نموذج التنمية الذى لا يقل قيمة على هدف الانتاج وهو العدالة الاجتماعية •

وقد تعلمنا من الطبيعة البشرية التى لا يمكن تغييرها أن الفرد له نزعاته الفردية التى تحفزه على العمل اذا كان وراء ذلك تحقيق لذاته أو فائدة تعود عليه . ومن ثم كان الحافز الفردى من أخطر عناصر الانتاج اللهم الا اذا كان العمل سخرة وقهرا للانسان • وهذا ما أدركته بعض النظم الاشتراكية فى النهاية فاعتمدت على الحافز الفردى لخدمة هدف الانتاج وتحسينه وزيادته مضحية أحيانا فى سبيل ذلك باعتبارات ايديولوجية . فليس هناك ما لا يضحى به فى سبيل تحقيق هدف الانتاج وهو الركيزة الأولى لمجتمع الرفاهية •

وليس معنى الأخذ بالحافز الفردى أو الاعتراف به الاعتراف بالنظام الرأسمالى برمته وعلى علاته ، وانما هو الاعتراف بالفردية فى حياة الانسان وقيمتها ، فالفرد ما زال يملك الرؤية فى المجتمع الانسانى ، وما زال أقدر على الابداع والخلق ، الأنبياء لم يكونوا لجانا ولم يكن ممكنا أن يكتب روائع الأدب لجنة أو مجلس أعلى ، ولم يكن ممكنا أن يرسم أحد النوادى لوحة الموناليزا أو العشاء الأخير •

وعندما نتحدث عن الحافز الفردى الذى يبدو فى أبهر صورة فى المشروع الاقتصادى الحـــر فليس ذلك دعوة الى التحرر من كل قيد • الاقتصاد الحر يقوم فى أحضان الدولة وفى ظل الدولة وفى اطار هدف لا يقل قيمة على هدف الانتاج هو العدالة الاجتماعية •

واذا كنا ندرك حكمة وضرورة المشروع الخاص لتحقيق هدف الانتاج فى مجتمع قوى وغنى فلابد أن ندرك حساسية الأخذ به فى مجتمع ناشئ أو متخلف أو فقير • ان التنمية الرأسمالية يجب أن تراعى مدى استعداد المجتمع لقبول الفوارق الباهظة فى الدخول لفترة طويلة • فان الجماهير عندما تشعر بالضيق الاقتصادى لا تفكر تفكيرا علميا أو عقلانيا ، وعندما تصدمها مظاهر الثراء الفردى فانها تغضب وتتألم . ولهذا فان جرعة عدالة توزيع الناتج القومى يجب أن تزيد وخاصة فى المراحل الأولى من التنمية

حيث لا يكون الانتاج وصل بعد الى المستوى الذى يتكفل برفع مستوى المعيشة للكافة أو الأغلبية الساحقة • وظيفة الدولة أن تراعى نقطة التوازن داخل المجتمع وتتجنب المفارقات الصارخة • وعلى الدولة أن تحترم آلام المواطنين المكافحين وخاصة فى عصر أعطى الفرد كيانا وكرامة لم تكن فى عصور الاقطاع والحكم بالحق الالهى حينما كانت التناقضات مقبولة بل وتعد جزءا لا يتجزأ من حياة الانسان وقدره ••

ولا شك أن الحقيقة بالنسبة لكل مجتمع تقع عند نقطة ما متوسطة بين قطبين متباعدين يحددها الى حد كبير وضوح المصالح التى يجرى التخطيط الاقتصادى من أجلها ، واذا تخلينا عن التشبث بالمذهب الجامد واعلاء المذهبية فوق الحقيقة الواقعة فسوف نصل الى هذه النقطة التى تعترف بقوة الفرد وطبيعته دون أن تسمح له بالانطلاق بها فى وجه المجتمع •• ولا شك أن هذه النقطة الوسطى سوف تبدو أقل عدلا لمن يسمون أنفسهم باليسار بينما ستبدو أكثر تسلطا فى نظر من يدعون باليمين • ولكن الحكم القائم على فكر وعلم وادراك هو الذى يصل الى هذه النقطة التى يلتقى عندها أكبر اشباع لكلتا الناحتين الفردية والاجتماعية دون اضطراب ، وتحقيق المعادلة الصعبة فى اطلاق نزعات الابداع والخلق للمواطنين مع قيام الدولة بواجباتها فى رعاية المجتمع وتأمينه •

اذا كنا نترك لكل مجتمع أن يختار لنفسه نموذج النظام الاقتصادى الذى يختاره فان علينا ألا ننسى أن هذا النموذج الاقتصادى سوف يكون محوريا فى تشكيل مختلف النواحى الأخرى فى المجتمع من سياسية واجتماعية وادارية • فالاقتصاد الحر بطبيعته قائم على التمتع بالحريات الفردية والمدنية ، وهذا هو اطاره الطبيعى ، أما أن يكون هناك اقتصاد حرفى مجتمع تسلطى ينكر الحقوق الفردية والمدنية فهو شىء قريب من الفاشية ، حيث تكون هناك سلطة طاغية تمارس بطشها من أجل تمكين طبقة معينة من الكسب والاستغلال ، عند ما تمسك الدولة بتلابيب الجماهير لتمكن قلة ثرية ذات نفوذ من اغتصاب الشعب حينئذ لا يكون اقتصاد حر بل اقتصاد غابة • الاقتصاد الحر لا يكون الا تأكيدا لحرية الانسان فى السعى الى الرزق والعمل والاجتهاد فى ظل مجتمع ديمقراطى وفرصة متكافئة وقانون يراعى مصالح المواطنين عامة •

وعلى الجانب الآخر ، اقامة اقتصاد شمولى سوف يحتاج الى تشديد قبضة الدولة فى الميدان السياسى لفرضه فرضا مما يستتبع فلسفة سياسية مقيدة للحريات الأساسية الى هذا المدى أو ذاك •

يمكن في ضـــوء ما تقدم أن نقول أن التنمية ضلع مثلث ضلعاه الآخران حقوق الانسان والنظام الدولي • وهو ما يعنى أن التنمية لا بد أن تنظر الى خارج الحدود ، وأنها مسئولة عن أن تحقق للانسان حاجاته المادية وغير المادية فالاقتصاد هام وجذرى وحقوق الانسان أيضـــا هامة وأساسية •

التنمية القومية رغم أنفها شجرة تمتد جذورها الى خارج الدولة ، تمتد اقليميا وتمتد دوليا وهو ما يجعل للنظام الاقتصادي الدولى الجديد أهمية لمحاولة التصدى للعناصر الخارجية فى عالم يكتب على الدول المختلفة ويحكم عليهـــا بأن تبقى راكدة متخلفة تحت وطـــأة الهيمنة الدولية والاستعمار الجديد والعدوان وتهديد السيادة القومية والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصرى ، بينما المعونات الخارجية للدول الفقيرة كما قدمنا تخدم أولا مصـــالح من يعطى وتأخذ لقاء ما تعطى وتخلط بين التنمية والاســـعاف •

ومن ثم فلا بد أن يرتكز أسلوب التنمية الاقتصادية على معطيات وطنية وأن يتلاءم مع الوضع والمستوى الإجتماعى والاقتصادى مما يتحتم معه أحيانا احداث التغيرات الهيكلية التى تحقق هذه الملاءمة • ونقصد بالمعطيات الوطنية ألا نخدع دائما بالتكنولوجيا الحديثة التى تلائم البيئة التى أنجبتها أكثر من سواها انتاجا واستهلاكا • التكنولوجيا الوطنية قد يجرى تطويرها فلا تكون عبئا بل عونا على الانتـــاج • والتكنولوجيا المتقدمة قد تنتج ســـلعا وخدمات يعجز عن استهلاكها عامة النـــاس اذ تتجاوز دخولهم فتخلق تطلعا استهلاكيا لا يساعد مطلقا على احـــداث تنمية حقيقية برؤوس الأموال المتاحة •

وأخيرا ، قد تكون هناك أدلة من الواقع وبغير دخول فى اعتبارات أيديولوجية على أن الانتاج بالأسلوب الرأسمالى قد حقق نجاحا أكبر ، وربما كانت المجتمعات فى ظـــل الرأسمالية تكفل مزيدا من حقـــوق الانسان الشخصية والمدنيـــة ، ولكن هناك جانب من حقـــوق الانسان لا تعنى به الرأســـمالية كثيرا هـــو ايجاد الفرصة المتكافئة فى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية • أى نظام اقتصادى يخلق الثروة ثم لا يوزعها بل يرتفع بها الى المستويات العليا لا يعتبر نظاما اقتصـــاديا ناجحا • أن تترك الصفوة تزداد ثراء وارتفاعا فى مستوى المعيشة ويحرم الجماهير من أى تحسن فى أحـــوالها البائسة نظام ظالم يحتاج بطبيعة الحال الى قوة البطش والقمع من جانب الدولة لفرضه وحمايته •

والذى يلاحظ فى الحقبة الأخيرة على أى حال ، وعلى مستوى دول أوروبا الغربية ، اتجاه الى بسط ولاية المشروع الخاص واعطائه فرصة أكبر للقيام فى مجال الانتاج والخدمات القومية والمحلية بأعمال استقرت تقليديا فى اطار نشاط الدولة وقطاعها العام ٠

ويستند هذا الاتجاه الى أن المشروع الخاص يخلو من البيروقراطية ، وذو كفاءة أكبر فى الادارة والانتاج من ناحية ، والى رغبة الدولة فى التخلص من أعباء الانفاق على بعض المرافق من ناحية أخرى ٠ ولا يعنى ذلك أن تتخلى الدولة تماما عن دورها الانتاجى بل أن تشرك معها القطاع الخاص فى هذا الدور بشكل أوضح سعيا وراء المنافسة التى تؤدى الى تحسين السلعة والخدمة وربما تحسين الأسعار وبالتالى زيادة الصادرات ، وهى سياسة بطبيعة الحال تحتاج الى استثمارات قومية كافية تستطيع أن تحمل هذا العبء دون الالتجاء بصورة مبالغ فيها الى جلب رؤوس أموال خارجية ٠

وقد لا يكون الأمر كذلك تماما فى اقتصاديات الدول النامية المعرضة لبطش رؤوس الأموال الأجنبية التى لا تهدف الا الى الاستغلال وتحقيق الأرباح الفاحشة ٠ الا انه يجب الاعتراف بلا مواربة بتناقص كفاية المرافق التى يشرف عليها القطاع العام وتزايد ملامحه البيروقراطية ؛ وبالتالى ـ ودون الوقوع فى براثن رأس المال الأجنبى ـ فقد يرى الاتجاه الى احلال المشروع الخاص فى بعض الخدمات مما يساعد على تخفيض الانفاق الحكومى على هذه الخدمات وتحقيق مستوى أفضل من الخدمة ٠ والواقع أن المشروع الخاص يستطيع أن ينخفض بالتكلفة بتوفير النفقات التى يتحمل بها المشروع ٠ وقد يمكن تطبيق هذه السياسة فى كثير من الخدمات كالاضاءة والنقل والقمامة وعلى الأخص على المستوى المحلى ، ولا مانع من الازدواج بمعنى أن يتولى الخدمة المشروع العام ومشاريع خاصة الى جانبه مما يؤدى الى منافسة بين مشروع القطاعين ٠ وفى هذا ولا شك علاج لما تعانى منه الدول النامية التى تحبس جانبا كبيرا من استثماراتها فى قطاع الخدمات العامة وهو ما ينعكس على ما يرصد لمشروعات التنمية الاقتصادية ٠

ونحن ندرك الاعتبارات العملية من وراء تصدى الدولة لهذه المسئوليات الداهمة وقيام قطاع عام قوى عريض بالاضافة الى المثاليات الاشتراكية القائمة على منع استغلال القوى العاملة من قبل الشركات والمنظمات الاقتصادية الضخمة ، والرغبة فى منع تركز الثروات والقوة الاقتصادية فى أيدى أفراد قلائل ، كل هذا بلا شك كان من وراء فلسفة سيادة

القطاع العام ، ويضاف الى ذلك أن كثيرا من العمليات الخاسرة أو التى لا تجذب رؤوس الأموال الخاصة كانت تدعو الدولة الى التدخل كما هو شأن بعض الصناعات الثقيلة أو مشروعات التنمية الاقليمية وهو ما ساعد الدولة على مواجهة مشكلة البطالة وايجاد فرص عمل ما كان لها أن توجد فى اطار القطاع الخاص . ومن الناحية السياسية فانه يتيح قيام المؤسسات الوطنية باستثمار الثروات الطبيعية كالبترول والمناجم والمواد الأولية ، فان الدول حديثة الاستقلال قد حاولت اثبات استقلالها الاقتصادى بالسيطرة على ثروتها الطبيعية وعمدت الى تأميم هذه المصالح الأجنبية .

ووضعت هذه العاصفة من اجراءات السيادة والاستقلال السياسى والاقتصادى فى نهاية الأمر أوزارها . وظهرت نقائض كثيرة فى تنفيذ هذه المشروعات وغيرها من مشروعات ، تبين أن هذه المشروعات تعانى من البيروقراطية وانخفاض الكفاءة وزيادة العمالة وتدخل الاعتبارات السياسية فى الادارة العليا . فضلا عن أن قوى السوق لا تعمل بصورة طبيعية فى تسويق منتجاتها وخدماتها وتحديد سعرها .

وهنا يثور الحوار الكبير — هل نقيس نجاح هذه المشروعات بمقياس اقتصادى صرف أو بمقياس اجتماعى صرف أم بمزيج من الاثنين ؟ ويكون التساؤل : هل هذه المؤسسات العامة قادرة على العمل وتحقيق الربح فى الوقت الذى تستجيب فيه الى الحاجات الاجتماعية ؟ فاذا لم تكن قادرة على ذلك فكيف يكون للمجتمع أن يحاسبها عن كفايتها وجودة انتاجها وملاءمة سعره ؟

الا أن ما يكال من مديح للمشروع الخاص يجب ألا ينسينا أن المشروعات الخاصة انما تقوم على أساس مرافق ومقومات وتسهيلات قدمتها الدولة والمشروع العام . عندما يشار الى ازدهار القطاع الخاص وانجازاته الرائعة فى التعمير والتصنيع وفى رفع مستوى المعيشة يتعين أن يذكر دائما أن دافع الضرائب قد ساهم فى كل ما حدث فى اقامة البنى المادية والعقلية التى قام عليها واستعان بها المشروع الخاص . فالطرق والبنية الأساسية ووسائل الاتصال من صنع الدولة أصلا ، والثقافة السائدة والتقدم العلمى والبحثى والتكنولوجى قائم على المؤسسات الجامعية التى تجرى فيها هذه البحوث وتصل الى نتائج يستفيد منها القطاع الخاص . فليس من الانصاف أن يذكر للقطاع الخاص انجازاته دون ذكر للقاعدة التى قام عليها من جهد الدولة والقطاع العام .

وبالتالى فانه يجب الحذر من الانسياق وراء تمجيد القطاع الخاص الى حد قد يصل الى كراهية الحكومة والدعوة الى اختفائها من الحياة

الاقتصادية ، أو ما يسمى بالفوضوية الجديدة وهي مذهب ينادى بانكماش الحكومة لتحقيق المزيد من النظام والاستقرار لأن الحكومة ليست الا الفوضى المنظمة على حد قولهم[1] . وهم يبدأون بالتساؤل : هل الحكومة التى قيل عنها أنها شر لابد منه ، هــل هي لابد منها فعــلا ؟ يرى المعتدلون من أنصار هذا المذهب الا يترك للحكومة ســوى الدفاع الوطنى والشرطة والقضاء .. ويذهب المتطرفون الى حد أن تقوم على هذه المرافق شركات أو جمعيات تطوعية .

وبغير الذهاب الى هذا المدى فانه لا شك فى أن السنوات الأخيرة تشهد انحسارا للأفكار الشمولية التى ازدهرت من قبل ، مما أثر ولا شك فى الفكر الاقتصادى وخاصة فى الدول الصناعية المتقدمة التى انتقلت الى مستوى أرفع من المعيشة جعلها أقل اقبالا على المذاهب المتطرفة ، وحققت مجتمعاتها ما كان يعوزها من ضمان اجتماعى ورعاية صحية الى غير ذلك ، فضــلا عن أن التجمعات العمالية الضخمة قد بدأت تتفتت مما أثر فى قوة النقابات والروابط العمالية وذلك نتيجة الاتجاه الى أساليب الانتاج الحديثة التى تتطلب خبرة أعلى وعمالة أقل .

أما فى الدول النامية فان المثقفين الذين حملوا لواء التنظير والعمل للفكر التقدمى قد فقدوا الكثير من حميتهم نتيجة عوامل مختلفة ليس أقلها توجه منظمات عالمية قوية نحو اشغالهم فكريا وماديا بما يقلل من حماستهم وانحيازهم الى عامة الجماهير التى انسلخوا منها .

والواقع أنه بغير دخول فى جدل أكاديمى ، فان التجربة الانسانية قد أثبتت أنه لابد من المشروع الخاص ، فليس مما يفرح أن نرى المجتمع كله وقد تحول الى طابور من الموظفين . ولابد أيضا من المشروع العــام ليملأ الثغرات الكبيرة التى لا يجب أن تترك تحت رحمة المشروع الخاص أو لا تجذب استثماراته . فاذا قام المشروع الخاص فلابد من احترامه وحمايته لكن هذا لا يعنى اطلاق العنان له كأنما يعمل فى غابة . أما اذا كان يعمل فى دولة فلا يمكن انكار مسئولية الدولة عنه ، ولابد أن يحترم هو الآخر اطارات هذه الدولة .

وقد قلنا أن معيار كفاءة الحكم اليوم فى أى دولة هو الاهتداء الى النقطة الملائمة الواقعة فى مكان ما بين المشروع الفردى الحر وسيطرة الدولة على الانتاج . تحديد هذه النقطة التى تختلف من مجتمع الى آخر والتى تلائم أوضاعه ثم تأكيدها لحماية الاقتصــاد والمجتمع من العبث والاستغلال والفســاد . على أن يلاحظ أن هــذه النقطة قد تكون معلنة كسياسة بينما يجرى العمل فى الواقع على يمينها بكثير أو على يسارها

بكثير ويستقر عرف وأمر واقع معين يخالف ارادة المجتمع الممثلة فى السياسة المعلنة والتشريعات الموجبة والمنظمة الحامية لها ٠

من المحتم أن يكون هناك سياج قوى يحمى التنظيم الاقتصادى الذى اختاره المجتمع لنفسه ٠ وهناك بطبيعة الحال أساليب كثيرة لتحقيق ذلك والتحقق منه بعضها وقائى وتنظيمى وضمان لقيام المسئولين بما هو مطلوب منهم ٠ ولكن هناك دائما احتمال الاقدام على أفعال وتصرفات فيها انحراف أو شبه انحراف مما يستدعى ببساطة أن يكون هناك حماية جنائية وهو ما يمكن أن نطلق عليه تعبير قانون العقبات الاقتصادى الذى يضم الافعال التى تتدخل الدولة ازاءها بسلاح العقاب ٠ وهو بطبيعة الحال قواعد تتفاوت من نظام الى نظام اقتصادى معين قد يكون تصرفا سليما فى آخر ٠ وهناك يقينا اختلاف جذرى بين قانون العقوبات الرأسمالى وقانون العقوبات الاشتراكى فيما يتصل بالجرائم الاقتصادية ، وبصرف النظر عن هذا الاختلاف فيما يختاره مجتمع لنفسه من نظام اقتصادى فالحاجة ماسة فى جميع الأحوال الى الحماية الجنائية ٠ وفى النظام الاقتصادى الحر لابد من تجريم صارم للتهرب من الضريبة أو التلاعب فيها ، وكذلك الجرائم المتصلة بالاحتكار والتواطؤ بين المنتجين لتحقيق أكبر ربح ممكن على حساب المستهلكين ، الى غير ذلك من الأفعال التى لابد من تجريمها حتى لا يتحول المشروع الحر الى غول يلتهم المصالح الاجتماعية ٠ ومن ناحية أخرى فان الاقتصاد الاشتراكى يتضمن من الجرائم الاقتصادية مثل مخالفة القواعد التى تضعها الدولة فى شئون النقد وفى شئون التصدير والاستيراد والتحويل والتسعير الى غير ذلك ٠ والخطر كل الخطر أن يعتمد نظام اقتصادى على الضمير وحده وعلى حسن القصد وحده دون سياج قوى من الردع والحماية الجنائية ٠

ان الجرائم الاقتصادية قد تصل الى مستوى الحكم نفسه والى أصحاب المناصب السياسية أو الادارية العليا ، أو أفراد من ذوى الأعمال الخاصة لا يقلون عن أولئك نفوذا بل قد يسيطرون عليهم أو يشترون نفوذهم بالمال ٠ وهو ما أدى الى ظهور تعبير جديد هو « الأموال القذرة » التى تضخمت وكثرت ينابيعها فى الحياة الاقتصادية الجديدة سواء بالاختلاس أو بالرشوة أو باستغلال النفوذ والتواطؤ والصفقات المريبة والعمولات وأعمال الاحتيال الكبرى المرتبطة بحاجات الانسان الأساسية من مسكن وغذاء ودواء والغش فى السلع المختلفة ، والاتجار فى السوق السوداء ، وكلها أمور معروفة ٠ الا أن هناك بعض الأنشطة وهى أنشطة غير مشروعة فى أصلها ثم توحشت فى أيدى قوى الجريمة المنظمة والدولية، ونقصد بذلك التجارة غير المشروعة فى المخدرات والمقامرة والرقيق

الأبيض . وهي أنشطة تتداول فيها مئات الملايين من الجنيهات في مصر وعلى الأخص في تجارة المخدرات ، وفي اعتقادنا أن الاتجار في المخدرات ولو أنه ينظر اليه عادة على أنه من جرائم الاعتداء على النفس لما يسببه من أذى للمتعاطين وللصحة العامة الا أن الأبعاد الرهيبة التي وصلت اليها تجارة المخدرات في الآونة الأخيرة تجعلنا نضع هذه الجرائم في مصاف الجرائم الاقتصادية التي تهدد الاقتصاد القومي . ويكفي أن ننظر الى هذه المبالغ الطائلة التي تضيع من الدخل القومي لتمويل جلب واستهلاك المخدرات بأنواعها ، الى جانب ما يتحقق من جراء هذه التجارة من افساد للذمم والضمائر وجرائم التربح من جانب الموظفين المسئولين في الأماكن الحساسة من الجهاز الاداري ، وما يترتب على هذه المكاسب الطائلة من خلق طبقة بالغة الثراء والنفوذ تكدس ثرواتها عن طريق الجريمة ، وما يترتب على ذلك من خلق طبقة من الأثرياء الطفيليين الذين يمثلون أسوأ نموذج أمام المواطنين الذين يعانون شظف العيش ، والشباب المتطلع الى القدوة والمثال .

والطامة الكبرى ، أن أصحاب الأموال في بعض المجتمعات يمثلون قوة سياسية ضاغطة . لنتصور أن يصل تجار المخدرات عن طريق ثرواتهم الى مناصب سياسية حساسة ، أو تصبح لهم ولو بطريق غير مباشر قدرة الضغط السياسي لنتبين فظاعة ما يمكن أن يحدث نتيجة التسامح بأي صورة ازاء تجارة المخدرات التي تطيح بمصادر النقد الأجنبي وتخل بميزان المدفوعات وتتهرب من الضرائب وتلوث البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وفي جميع الأحوال فان دور القانون في الحياة الاقتصادية دور خطير ، أن شهوة الكسب والتطلع الى النفوذ والسيطرة عن طريق المال شيء وارد ولابد من تشريع قوي يمنع التسلل من الثقوب الواسعة ويضمن الضرب على الجريمة الاقتصادية التي تهدد بانهيار التنظيم الكلي والتي تؤدي الى غضب اجتماعي وربما الى الجريمة السياسية . الا أن قوة القانون هي بالاضافة الى عدالته وحكمته هي قوة الدولة ، والقانون لا يطبق نفسه وانما من خلال حكومة قوية حازمة تعمل من خلال أجهزة نظيفة ترفع رأس القانون وتطبقه في نزاهة .

الفصل السابع

مصر الغد

« الطبيعة لا تملك التوقف لحظة
عن النمو والتقدم الا لتلعن الجمود
والوقوف بلا حراك » .

جوبته

ذهبوا الى أن المجتمع المصرى تغير ذات يوم ، بين يوم وليلة ، من النقيض الى النقيض · حتى أكتوبر ١٩٧٣ كان المجتمع يموج بظواهر مقلقة وسلبيات واضحة تخللته سحابة من التشاؤم حجبت أى أمل فى الخلاص من التدهور والظلمة الزاحفة ·

وفجأة بدت البوادر المشرقة ذات ظهيرة ثم انهالت الشواهد والدلالات على أن هذا المجتمع قد استطاع أن يسمو فوق سلبياته فى عزيمة مذهلة، وفى انكار رائع للذات ، وترفع عن الصغائر ، وترابط وتعاون واستغراق كامل فى متطلبات المعركة وتدافع نحو المساهمة فيهـا ، واندفاع الى التضحية والفداء ·

ووقف الكافة مشدوهين ، ولعلنا نحن المشتغلين بالعلم الاجتماعى كنا أشد المشدوهين · ان التغير الاجتماعى كما هو معروف حركة بطيئة جدا ، وتطور يكاد يجرى بصورة لا تحس ، ولما كان من العسير عقلا وعلما أن يتغير أى مجتمع بين يوم وليلة كان علينا أن نحاول تكييف ما حدث تكييفا علميا وأقرب الى المعقول ·

وقد يقوم الفرض الأول على أساس أن المجتمع لم يتغير فى الواقع وانما كان مثله مثل أى كائن مفكر ، واقعا منذ هزيمة يونيو تحت تأثير صدمة أفقدته الكثير من قدراته وعطلت الكثير من ملكاته ، فلم يعد قادرا على أن يعبر عن حقيقته التعبير الأوفى والأفضل · وكما يحدث بالنسبة للفرد الذى تصيبه صدمة نفسية أو عصبية تفقده توازنه وتعرقل حركته وتشل تفكيره ، فاننا قد نستطيع القول بأن أى مجتمع بشرى أيضا يمكن لسبب أو لآخر وربما من أثر صدمة قاسية مفاجئة أن يفقد التوازن وأن تتعطل قدراته دون أن يفقد شخصيته الحقيقية فقدانا تاما ، فاذا ما وقع بعد ذلك ما يزيل أثر هذه الصدمة عاد الى قدرته الأصيلة على التخطيط والانتاج والحركة وبالتالى فقد يصح أن السادس من أكتوبر جاء معه بما أبرأ المجتمع المصرى من علة يونيو ، وأطلقه من عقاله وحصره وعصابه ، ذلك أن ما تركته هذه العلة بنفسية الشعب العربى كان هزيمة أنكى من هزيمته العسكرية ، وتحطيما أبلغ من تحطيم قواته ومعداته ، تولد عنه شعور بليغ بالنقص والدونية والعجز والضياع ازاء عدو استطاع أن يصور نفسه كخصم لا يهزم له اليد العليا الباطشة المؤدبة ، وأن يصور الأمة العربية فى صورة فعل ماض لا مستقبل له ولا طريق أمامه الا أن يسلم ويستسلم ، مع الشقة البعيدة والمسافة الواسعة التى تفصله عن عدو جاثم مصمم مدجج بالعلم والسلاح ·

وجاء ٦ أكتوبر ليدحض هذا التصوير في ساعات معدودة ويبدد الايحاء بالعجز الذى استطاع العدو أن يزرع وهمه في نفوسنا ، اذ سقط الغريم جاثيا باكيا ، وأدرك الانسان العربى أن هذا العدو الأسطورى يمكن على يديه أن يموت وأن ينزف وأن يفر وأن يقع فى الأسر وأن يخسر سلاحه وتطيش خططه ، وكانت صدمة اليقظة التى شفت النفس العربية من وهنها ومن مرضها ، واذا الشعب العربى فى ٦ أكتوبر وكأنه شعب آخر خلا من السلبيات والمعوقات ومشاعر العجز والهزيمة •

وقد يرى البعض أن التاريخ والمنجزات القديمة لا شأن لها بقيم الشعوب وصلابتها ، وأن المنجزات ما هى الا عملة قديمة غير صالحة للتعامل بها فى العصر الحديث • الا أنه لا يستطاع بهذه البساطة أن يرفض كلية مثل هذا الفرض ، فان وراثة الصفات حقيقة بيولوجية مؤكدة فى الكائنات ، وليس هناك ما يمنع من أن تكون هناك صفات جمعية تتوارثها المجتمعات نتيجة لعوامل مختلفة قد يكون من بينها التجارب والخبرات التى مرت بالجماعة ، وليس هناك ما يمنع من أن تكون هذه الصفات كامنة فى هذا المجتمع بصورة ما يستحضرها العقل الجمعى اذا حان الوقت ليتصرف بشكل لا يعكس حاضره فحسب ، بل يعكس هذه العناصر والقوى الدفينة فيه •

ولسنا بحاجة الى أن نتابع تاريخ مصر لنتبين شعبا كان من صناع الحضارة شعبا مشتغلا بالعلم قبل أن تخرج شعوب أخرى من كهوف البداوة ، شعبا اشتغل بالبناء والصناعة ومارس الادارة المنظمة ، وسن القوانين وحارب وقاتل وهادن وسالم ، وعرف التضامن وقنن الحياة الاجتماعية ، كل هذا على هذه الرقعة التى يجرى فيها النيل • ليس من المستبعد أن تكون النفس المصرية قد حملت دائما مقوماتها ومزاياها وخبراتها التى تراكمت على مر السنين •

وعلى أى حال فان تلك مهمة من مهام « العلم الاجتماعى » فى مصر ، مهمة أن يتوفر على دراسة شخصية الانسان فى مصر من جميع نواحيها ، أن يتوفر على تحليل صفاتها ومكوناتها ومقوماتها ، وما هو أصيل وما هو مكتسب ، وما هو نابع وما هو وافد [illegible]

ولا شك فى أن على العلم الاجتماعى فى بلادنا مسئولية ضخمة فى هذه الظروف ، وأنه كتيبة رئيسية من قواتنا التى تواجه غريما واسع الحيلة لا يملك قضية ولكنه عريق فى فنون المغامرة • فعلى الجانب الآخر تجرى عملية تسخير رهيبة لكل قوى العلم الاجتماعى هدفها ، من بين أهداف أخرى ، صناعة نمط ادراكى خادم لأهدافها يستعين بكل أساليب

التنشئة والتكيف في الأسرة والشارع والمدرسة والكبيوتز والصحيفة والنادى والمعبد والمصنع والجيش والحزب ، عملية لا تعف عن أى تزييف للتاريخ أو تشويه للحقائق ، ولا تتردد فى اصطناع اطارات عامة تضفى قناعا دراميا على العملية كلها • ولا شك فى أن الحد الأدنى لمسئولية العلم الاجتماعي فى بلادنا هو التصدى لتعرية الحقيقة الاسرائيلية كأساس لممارسة الصراع الطويل المنتظر معها • والحقيقة التى لا مهرب منها هى أننا لم نعد نستطيع أن نتباطأ فى اعداد أنفسنا لمواجهة هذه الشحنات من التقدم العلمى والتكنولوجى التى تتكدس فى اسرائيل ، لم نعد نملك أن نتأخر لحظة واحدة عن تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حتى تزول الشقة الفكرية والعلمية والتكنولوجية بيننا وبينهم •

ان معيار التنمية الحقيقية أن تسفر عن صياغة الشخصية العربية بحيث تصبح شخصية « منافسة » فى السوق السياسية والاقتصادية والثقافية العالمية • وليس معنى ذلك مطلقا أن نقص الشخصية العربية على المثال الغربى ، ولكن من المحتم على أى حال أن تكون شخصية معاصرة تحمل ملامح العصر العلمى والتزاماته ، وتحمل لزاما فى الوقت نفسه ما أمكن ، الملامح الايجابية الأصيلة التى تميز الشخصية الغربية •

هذه الشخصية وحدها هى التى تستطيع أن تقف موقفا علميا • والموقف العلمى شىء أبعد بكثير من مجرد الاشتغال بالعلم لدى فئة من الناس ، ان الموقف العلمى يعنى الانتقال من البلادة الى الحركة ، وممارسة المواجهة العلمية فى البيئة الانسانية فى كل صورها وأوجه نشاطها •

وتمضى سنوات قليلة وما تلبث أعراض التوعك الاجتماعى أن تعود من جديد • ولعل أساس هذا التوعك أن الناس لا يجدون ما يتوقعون ولا يتوقعون ما يجدون فيمتعضون ويحبطون ، ومن مجموع هذه الاحباطات يسود شعور عام بأن الأمور لا تسير على ما يرام •

ولعل أسس هذا التوقع والاحباط ــ بصفة عامة ــ مرتبطة بقضايا رئيسية تحكم حياة المواطن وحياة المجتمع • الأولى قضية التنمية القومية بما يترتب عليها من اثراء المجتمع وشعوره بأن الغد يستحق الانتظار والعمل من أجله لأنه سيكون أفضل من اليوم ــ والثانية قضية التضخم وهو غول مجتمعنا المعاصر وتعانى منه الشعوب جميعا الا أنها تختلف فى جدية مواجهته وفى قدرتها على ذلك ومن ثم تكتوى الشعوب بموجات الغلاء وهبوط القوة الشرائية للنقود بما يترتب عليه من شعور المواطن بالعجز عن مواجهة متطلبات حياته • والثالثة قضية نزاهة الحكم وأنه

ليس حجة للاثراء واستغلال النفوذ بما يترتب عليه من شعور المواطن بالخديعة وسقوط كل احترام للقيم الايجابية التى ترسخ المجتمع وسيادة القيم الفردية الأنانية التى تفسخه ، وبعبارة أخرى اختلال المحاور التى تدور عليها الحياة الاجتماعية ٠

وغنى عن البيان أن المجتمع المصرى قد عانى فى السنوات الأخيرة نتيجة الارتباك فى هذه القضايا الثلاث : قضية التنمية القومية وقضية التضخم وقضية النزاهة أو الفساد ٠

المشكلة الاقتصادية لدينا على خلاف ما يقال عادة من أنها بدايه مشاكلنا هى فى الحقيقة نتيجة وليست سببا ، لأنها مبنية على عوامل اجتماعية هى التى تفاعلت بطريقة سلبية وأدت الى ظهور المشكلة الاقتصادية ٠ وأولى هذه المشكلات الاجتماعية هى أن القوى العاملة غير محفزة الى الانتاج وبالتالى ضعفت انتاجيتها وبالتالى ضعف الانتاج القومى٠ ولهذافان السياسة الاقتصادية مرهونة بخلق الحوافز الى العمل واعتبار قيمة العمل هى القيمة الكبرى التى ترتبط بها الدخول ٠ والواقع أن علامة نجاح أى حكومة هى قدرتها على تحريك الطاقات العاملة وحفزها نحو العمل والانتاج سواء كانت الاجراءات ذات طبيعة اقتصادية أو مرتكزة على تحولات اجتماعية وسياسية جذرية ٠٠ ويرتبط بذلك تلك الظاهرة التى نكابدها حاليا وهى الهوة السحيقة التى تفصل بين الدخل من الوظيفة العامة والعمل الخاص والتى تهدد النسيج الاجتماعى بالتمزق فضلا عن الهوة الأخرى الفاصلة بين الدخول عموما ٠

وهكذا أسفرت مشكلة الانتاج عن أن المجتمع ـ ومع التزايد السكانى ـ يستهلك أكثر مما ينتج مما يخلق مشكلة فقر ودخول ضعيفة لدى السواد الأعظم تزداد ضعفا ٠ والحقيقة المرة أننا أصبحنا نعيش لا على عرق الجبين بل نأكل من لحمنا وشحمنا أو من معونات الآخرين ٠

والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع يحترم نفسه يقبل أن يعيش معولا على غيره معتمدا على المعونات وخاصة فى شأن غذائه ، ويكفى أن نذكر فى هذا المجال أن الولايات المتحدة كانت تعارض بيع الغاز الطبيعى من الاتحاد السوفيتى لأوربا الغربية لمجرد أن هذه الصفقة تجعل أوروبا شديدة الاعتماد على الاتحاد السوفيتى ٠ فما بالك اذا كان الاعتماد مرتبطا بلقمة العيش ٠

ثم عصف بالمجتمع اعصار الفساد ٠ فالفساد مألوف ولكنه تحول من رياح وعاصفة الى اعصار ٠ الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ والعمولات والمشروعات الاحتيالية والشركات الوهمية وفضائح البنوك

والمضاربة على السلع الأساسية وغش السلع والأدوية والأغذية والتهرب الضريبى والجمركى والتواطؤ فى كل ذلك بين الأفراد والمشروعات الخاصة وأصحاب النفوذ . الى غير ذلك من الجرائم التى ظهرت مع تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

واذا كنا نشير الى الأهميـة البالغة التى أصبحت لجرائم الفساد فلا يعنى هذا أن المجتمع قد فقد استنكاره ، وأنه عدل عن رفضه وتجريمه للجرائم التقليدية كالقتل والسرقة والجرائم الجنسية فهى ما زالت قائمة، الا أن علينا ألا نستغرق فيها ونعتبرها كل شىء فان هناك على الساحة الى جانبها جرائم ليس فيها دماء وليس فيها عادة عنف جسدى ولكنها لا تقل خطرا ان لم تزد خطرا وضراوة . ان فضائح جرائم الفساد أصبحت تحدث ضجة أخطر مما تحدثه الجرائم التقليدية ، بل ان الاستهجان والفزع والغضب الذى يصاحب مثل هذه الجرائم قد بلغ حدا نستطيع معـه أن نسمى جرائم الفساد بالجرائم الجنسية للمجتمع الحديث من حيث ما تحدثه من هزة وما توقظه من مشاعر العار والخطر ، وخاصة عندما تتناول نجوم السياسة وكبار المسئولين .

وأسوأ الأشياء أن يستباح كل شىء وتصبح الجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد شيئا عاديا نراه كل يوم ونعده من طبيعة الأشياء . والمشكلة ليست أساسا فى أن الانحراف لا ينكشف فانه كثيرا ما ينكشف ولكن فى أن يسود الاعتقاد بأنه أقوى من المسئولية والعقاب ، وأن الافلات متاح نتيجة صعوبة تحديد المسئولية أو عدم قيام الأجهزة بواجبها فى نزاهة كاملة أو مسارعة القوى صاحبة المصالح أو المتورطة معه الى طمس معالم الجريمة . وليس أشد فتكا بالروح المعنوية للمجتمع من فسـاد يثبت أنه يستحيل حسمه وأنه أقوى من المقاومة .

والمجتمعات النامية بالذات لا تستطيع أن تتسامح فى جرائم الفساد فهى مجتمعات فقيرة لا تملك الكثير فاذا سمحت بضياع بعض ما تملك عن طريق صنبور الفساد ازدادت فقرا وهى أولى بأن تستغل كل قطرة جهد أو ثروة تملكها . ان الفساد هو الفك المفترس ينهش المجتمع من أكتافه وينهش أحشـاءه ويمتص دماءه ونخـاعه وينخر فى خـلاياه حتى يتهاوى هيكله . الفساد اذن أخطر من أن يسمى جريمة ، مجرد جريمة بل هو تهديد حياة الشعب ومستقبله ورفاهيته .

الفساد ليس اثراء بغير حق فحسب بل خلق أزمة نفسية حادة لدى المواطنين تورث القلق على سلامة المجتمع وقدرته على المقاومة والنجاة . وينتشر الفساد فى أرجاء المجتمع كما ينتشر المرض فى أعضاء الجسم من

الموظف العام الى سلطات الأمن الى مأمور الضرائب الى أعضاء المجالس التشريعية الى الساسة · بل قد يصل الى سلطات القضاء · وقد يكون القلق على درجات بالنسبة لهذه الجهات ، ولكنه فى التحليل الأخير نتاج سلبى للأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية يتخلق منها جهاز ادارى يعكس هذه الأوضاع ، ثم يعود هذا الجهاز الذى قصد به أن يكون عضدا للدولة ليصبح مصدر خطر وتخريب وسقوط للمجتمع ·

تشيع فى المجتمع اذن روح من الاحباط اذا لم يكن هناك حل أو بريق أمل فى حل مشاكل التنمية والغلاء والفساد · ويكون الشباب أول من يحيق به هذا الاحباط ·

وفى اعتقادنا ومعنا كثيرون أن هناك خطأ منهجيا قاتلا نرتكبه ونحن نتحدث عن الشباب وهو أننا نتحدث عن الشباب كأنما هو شىء خارجى عنا ، وكأنما نحن شىء وهو شىء آخر ، بينما الحقيقة أن الشباب جزء منا ونحن والمجتمع كله مرآته · لا تقوم القضية على أساس أن الشباب ازاء المجتمع أو فى مواجهة المجتمع والأصح أن ننظر للشباب من خلال المجتمع · فان الشباب من صنع المجتمع ، ولوح حساس ينفعل ويتأثر به ، وعنده الاستعداد للاعجاب والتقدير أو السخط أو التطرف ، ومن ثم فالأصح أن تكون القضية هى أن للشباب مشكلة مع المجتمع وليس أن للمجتمع مشكلة مع الشباب · والمجتمع فى نهاية الأمر يجب أن يثبت جدارته بالشباب الذى يريده ·

الا أن حساسية الشباب وبراءته من المصالح تجعله مصدرا لأول اشارات الخطر اذا بلغ التوعك الاجتماعى درجة تجاوز الاحتمال · يحدث ذلك عندما يسود شعور عام بالحيرة والارتباك ، عندما يجرى الجدل دون أن تتضح الحجة أو يقوم الدليل ، وعندما لا يكون هناك شىء يجمع المواطنين ، أو قضية يلتقون حولها ، وعندما تكون اللحظات حاسمة وحرجة بينما تتصارع الارادات دون هدف أو احتكام ، عندما تسود القيم الذاتية وتتفكك روح الجماعة · عندما ترى المجتمع راكدا والطاقات مهملة ومضيعة بينما العالم من حولنا يتحرك ويتحفز ويعتصر فكره · عندما تختلط الأهداف وتظلم السبل المؤدية للعمل من أجل المصلحة العامة · عندما تسود السلبية واللامبالاة والهروب من المسئولية ، والاتكالية والانكفاء على النفس · عندما يكف الناس عن التطلع فى الآفاق وينظرون تحت أقدامهم · عندما يشيد المجتمع بما هو زائف ويكافىء أصحابه بينما لا تحظى الأشياء الجادة الا بالسخرية · وعندما ينطفىء الأمل وتسقط الروح المعنوية الى الحضيض ـ عند ذلك تمس الحاجة الى وقفة

عظيمة ونظرة بعيدة وملحمة شعبية تنفض غبار الركود والاستكانة والفساد الى يقظة قومية يستعيد بها المجتمع روحه ويعود الى الوعى والحركة ٠

وأكبر عقبة أمام مثل هذه اليقظة القومية هي أزمة التصديق لدى المواطنين اذا ما تعرضوا طويلا للخداع والنفاق والاستخفاف بادراكهم مما يخلق لديهم موقفا من الشك والريبة ٠ وهكذا يتجرد المواطن من حوافز الانطلاق والتفانى ومتعة النظر الى المستقبل الذى يساهم فى بنائه فى أمل ٠ ومن ثم يصبح مواطنا بلا قضية ٠ والشعوب تنفعل بالقضايا التى تصدقها فاذا وقعت فى أزمة تصديق فانها تصبح شعوبا بلا قضية تنتظر — على أحسن الفروض — أن تحدث المعجزة ٠

ومع الاعتراف بأهمية كل هذه العناصر التى تحكم حركة المجتمع كالتعليم والعلم والحريات والثروة ، ومع الاعتراف بأننا ازاء حلقة مفرغة، فاننا نميل الى الاعتقاد بأن شيئا يسبق كل هذه العناصر هو تأكيد الذات واستجماع الارادة ، ومن ثم احداث اليقظة الشعبية ٠ جوهر المسألة وبدايتها هو الشعب نفسه : افاقته من الغيبوبة أو الدروشة الاجتماعية التى تجعله فى موقف سالب متفرج بلا جدوى أو هدف ٠ والشعب فى ذلك كالفرد الحائر الخائر الذى لا يصنع من حياته شيئا الى أن يستيقظ ويشحذ ارادته وينطلق الى أهدافه ٠ اليقظة هي العنصر الأساسى الذى يحدث التفاعل بين العناصر الراكدة رغم أهميتها فى حياة الفرد أو المجتمع ٠

ان الشعوب لا تتحرك عادة بمجرد الحث أو بالمنطق والأرقام ، بل تحتاج الى أن تعيش ملحمة تجمع قواها وتعبىء طاقاتها ٠ ولم يصح فى التاريخ أن الشعوب استغنت عن الانفعال بالتحديات وعند ذلك تبذل من الجهد والاخلاص وتحقق من الانجاز ما قد يفوق الحساب والتوقعات ٠

كيف تحدث هذه اليقظة الشعبية ؟ لنبدأ بالقول بأن الشعوب ماكرة قد تلوذ بالسلبية وترفض الحركة لأن لها قدرة استشعار تتبين بها ان كان هناك صدق فى المجتمع أو زيف وتحريف ٠ وقد يتحرك الشعب أحيانا عن خوف ورهبة كما يحدث فى النظم التسلطية ٠ وقد يتحرك أو يدعى ذلك فى نفاق ورياء ، ولكن الشعوب لا تتحرك باخلاص وفاعلية الا عن رغبة واقتناع ٠

الا أن التحرك والتغيير الذى يحق للشعوب أحيانا أن تطلبه — أو تفرضه — ليس ابدال الصيغ الذى لا يحقق استجابة للمقتضيات الجديدة ، وليس تغيير وجوه بقدر ما هو تغيير عقلية واتجاه بحيث يعكس الأشخاص العقلية الجديدة والاتجاه الجديد ٠

ولنأخذ عقلية الميرى مثلا كمثال على ضرورة التغيير ، وهى وباء اجتماعى لا يمكن قبوله فى العمل السياسى ، واذا كنا نعذر جموع المواطنين اذا تملكتهم عقلية الميرى فلا يمكن أن نسمح بأن تتملك الساسة وهم قادة التغيير والتطور هذه العقلية ٠ اذا بلغ السياسى من المرونة حد القدرة على أن يتقلب على كل الموائد الرسمية فكيف يطمئن اليه المواطنون ؟ وكيف وكيف يصدقون وكيف يتمتع بثقتهم ؟ وكيف يستطيع فى النهاية أن يحرك الجماهير وهى مهمة السياسى وهو نفسه يتدلى من أطراف الخيوط ؟

يقينا أن تغيير ساسة بساسة من نفس هذه الطينة لن يحدث أى أثر أو خير ، اذ أن الرجال الجدد لن يكونوا أفضل من سابقيهم فلا يبقى غير تغيير ملامح العمل السياسى وهذا هو مكمن التحدى ٠

وليس من حق أحد أن يدعى بطبيعة الحال امكان اصلاح كل ما يشكو منه المجتمع ، ولكن لا مناص فى البداية من سياسة تحدث الأثر النفسى الملائم ، البداية بتعبير آخر أن تجعل الناس يعودون الى التصديق بعد أن بلغوا عقدة الشك ٠ وبداية لحظة الصدق والتصديق هذه هى أن يشعر الناس بأن أمورهم وحكمهم فى يد جماعة منهم تسعى فعلا لا بالقول وحده الى مصلحة الجماهير ، ولا تطمع لنفسها فى شىء ٠٠ البداية هى أن يشعر الناس بأن هذه الجماعة التى تحكمهم قد جاءت منهم وباختيارهم وأنهم يستطيعون اذا خاب ظنهم فيها أن يغيروها ، البداية أن يدرك الشعب أنه لا احتكار فى العمل السياسى وأن من حقه أن يرى فى الحكم اذا أراد فريقا جديدا بصرف النظر عن كفاءة أو مزايا أو أخطاء الفريق القائم ، وأنه ليس من حق أحد أن « يخيبهم » رغما عنهم ، أو أن يتولى قضاياهم دون توكيل منهم أو بتوكيل قديم ٠

لقد قامت ثورة يوليو بمبادىء عظيمة ، ولكننا أدركنا عبر السنين أن العبرة بالتطبيق وليست بالشعارات المرفوعة ، وقد حدثت تطبيقات متعارضة فى ظل شعارات واحدة ، وحدث انقلاب على المبادىء باسم التصحيح ، وكان التطرف هو السمة فى التطبيق فى كلا الاتجاهين ٠ وليس للشعوب أن تشكو مما يمر بها مهما تألمت فان من الواجب أن تستمد الشعوب خبرة وحكمة من تجاربها ٠ ولعلنا قد بلغنا وعيا عاليا فى ضوء المحن التى مررنا بها منذ قيام الثورة وأصبحنا قادرين على أن نتخيل الصيغة المثلى للعمل السياسى والاقتصادى ، وتجاوزنا مرحلة التطرف فى الانغلاق وفى الانفتاح ، وأدركنا أن المجتمعات لا تعيش ولا تتقدم الا بزيادة الانتاج ومضاعفة العمل وليس بثراء فاحش بلا رحمة يركب فوق أنفاس الفقر ويحول المجتمع الى شق مكتنز وشق أجوف ٠

وأدركنا أن الاقتصاد لا يمكن أن يعنى رخصة لنزح الثروات القومية وتعميق الفروق بين الدخول ، بل يعنى اضافة الى الثروة القومية وارتفاعا بمستوى الحياة للجماهير •

على أنه مهما اختلفت الظواهر فان الأغنية السياسية فى مصر لم تتغير منذ أكثر من ثلاثين عاما • وقد اختلف مستوى الأداء أحيانا ولكن الإيقاع كان دائما هو • وقد بلغ هذا الايقاع ـ فى احساس الكثيرين ـ حدا من الرتابة بل الكآبة لابد معه من البحث عن نغمة جديدة تنقلنا إلى مستوى أرفع من الحياة السياسية القومية •

ان ما حدث فى أكتوبر ١٩٨١ كان انذارا بهذه الحقيقة وتذمرا مما كان وثبت أن الأحزاب لا تغطى كل الاتجاهات والتيارات ، وأنه لا حياة للديمقـراطية مع وجـود فكر انقــلابى يرفض الحــوار ويتبنى العنف والارهاب •

ولعل أكبر الايجابيات فى حياتنا السياسية منذ ذلك الحين ، بفضل الله ، أن الزعامة قد إنفضت وانقضت وجاءت الى الحكم رئاسة دستورية• فان مع الزعامة لا أمل فى الديمقراطية ما دام للزعيم ما يشبه العصمة ، وما دامت ذاته رمزا لارادة الأمة وقدرها •

خطوة عظيمة أن تطوى صفحة الزعامة ، وهو ما يفتح الباب لاصلاح السياسة ، فاذا صلح حال السياسة صلح حال المجتمع تلقائيا • ولكى يحدث ذلك فلابد من التحليق بجناحين : أن يحترم الفرد حق الدولة فى حماية القيم وسيادة القانون ، وأن تحترم الدولة حريات الفرد وحقوقه المدنية والسياسية ، وهو ما يدخل فى حوارين : **حماية القيم وسيادة القانون ، والديمقراطية •**

الفصل الثامن

حماية القيم وسيادة القانون

« الناس يفرحون بالخرافة ويقبلون بلا تحفظ على الأكذوبة . أما الحقيقة المرة فتحتاج الى تدليل وعناء كبير حتى يعترف بها » .

تشرشل

يسعى المجتمع الانسانى دائما الى دعم القيم التى تسوده ويعمد فى ذلك الى استخدام كل الوسائل التربوية المتاحة له • وليس معنى ذلك أن القيم ثابتة لا تتغير فالواقع أن القيم تميل الى التغير ـ ولو ببطء ـ عندما تفقد وظيفتها التى نشأت أصلا من أجلها ، ويتألم لذلك الكثيرون وربما يتصورون أن هذه نهاية العالم ، ورغم ذلك فان حيوية المجتمع تتطلب شيئا من المرونة للتكيف مع أوضاعه الجديدة ولو بالتضحية ببعض ما يعتز به من أفكار وعوائد درج عليها طويلا وآباؤه وأجداده •

والوسائل التربوية التى يلجأ اليها المجتمع لحماية قيمه مرتبطة بطبيعة الحال بما تنبثق عنه من قوى تساندها ومدى الهيبة والنفوذ الذى تتمتع به هذه القوى ـ أى أنها مرتبطة بموضوع السلطة • فالسلطة المستتبة المستقرة أقدر على تثبيت القيم من السلطة المهتزة ، والسلطة المستمدة من الاعتقاد أقوى من السلطة المستمدة من التقاليد أو التشريع •

ومن الناحية الأخرى فان الطريق الى معرفة نسق القيم التى تسود المجتمع ، هو الاحاطة بما يعتبر معصية أو انحرافا أو جريمة • فالمجتمعات الانسانية المبكرة التى كانت العقيدة الدينية تتغلغل فى حياتها وتسيطر عليها تماما كان من الطبيعى أن تكون الجريمة الأخطر لديها ما كان ذا صلة بالعقيدة كاهانة الآلهة وانكارها والعبث بمقدساتها واهمال طقوسها وكان أشد العقاب والعذاب هو نصيب العصاة والكفار والزنادقة•

ثم أخذ الانسان فى ضوء ثورة المعرفة والعلم وظهور الفلسفات العقلانية وفلسفة الحريات الفردية يتخلص من السلطات التقليدية ويسعى الى اقامة سلطة يساهم فى صنعها تكفل للمجتمع تقدمه وللفرد حريته وحقوقه •

ولايضاح هذه الفكرة نعود الى حيث كانت هناك سلطة داخل الأسرة أو داخل المجتمع فوق مستوى الحساب ذات شىء من القداسة لا تقبل المساءلة أو مجرد المناقشة ، وتحمل دائما القرار الأخير • يصدق هذا على الأب والملك وشيخ القبيلة ومن على هذه الشاكلة •

وكان الفرد رازحا بل ذائبا فى الجماعة بكل سطوتها ، ثم بدأ يتخلق كوحدة لها كيان ولها حقوق وحريات • وقد أدى هذا الى وجود نوع من الفراغ التنظيمى فى المجتمع اذ كانت السلطة فوق سطوتها منظما للعلاقات فى الوقت نفسه • وبظهور فلسفات الحرية مست الحاجة الى قواعد تنظم الحريات بعضها ازاء البعض • وصحيح أن بدايات التنظيم القانونى ترجع الى عصور قديمة ، ولكن بلوغ القانون هذا الانتشار وهذه

المنزلة يرجع الى عصر التركيز على الحريات · بذلك يكون القانون معلنا ومسبقا وحكما بين الجميع · وكلما ازداد مدى العلاقات وتشابكها بعصرية الحياة حدث مزيد من التدخل القانونى لاحداث مزيد من التنظيم ·

وفى هذا الضوء ــ ما هو دور القانون فى الضبط الاجتماعى ؟ لا شك فى أن العقيدة الدينية مهمة وقوية وفعالة ، ولكن الدين بطبعه ايمان واضاءة للنور فى داخل الانسان لتستقر الروادع فى قلبه ، وما أكثر النفاق والرياء وادعاء التدين وخشية الله ·

ومع الأسف فان القوى التربوية فى المجتمع فى ظل مجتمعات مفتوحة على العالم وفى ظل ثورة المواصلات والاتصالات لا تساعد على تنشئة أخلاقية خالصة ، ومن ثم فانه لابد من التربية الدينية والأخلاقية ، وأن نعمل فى الوقت نفسه على تقوية القانون وهيبته لأنه السياج الأخير الذى يحمى المجتمع اذا فشل كل شىء آخر ·

ولما كان القانون هو الحد والحكم فى المجتمع فان قوته وهيبته واستقرار القيمة القانونية فى نهاية الأمر يولد وازعا داخليا يتسرب الى الضمير ويصبح رادعا داخليا لا خارجيا فحسب · والقانون على أى حال ولو كان وضعيا انما يقوم على أساس قيم ومصالح عامة يترجم عنهما ويحميها ، وهى فى أساسها قيم أخلاقية لأن الأخلاق فى التحليل الأخير ليست الا مجموعة من القيم تغلب مصلحة الجماعة على المصالح الفردية تمكينا للمجتمع البشرى من البقاء والتطور ·

وهكذا فان وجود حياة قانونية قوية حيوى لقيام مجتمع منضبط ليس بمعنى أن يكون صاغرا ولكن بمعنى أن يكون منتجا ولا يعانى الا من أقل قدر من الانحراف · دون أن نغفل أن القانون لا يعنى شيئا بغير القوى الساهرة على تطبيقه ، والتى تمثل السد المنيع أمام العبث بالقانون· والحياة القانونية السليمة هى أساس المجتمع القوى لأن التعريف بالحقوق والالتزامات فى دقة مدعاة الى الانطلاق فى آفاق الأداء الانسانى ، وبغير هذا الأساس تختفى الأشياء الجميلة من الحياة وتذبل الحريات ويضطرب السعى فى سبيل الرزق ·

وكان من أثر تراجع سلطان الكنيسة وفصل الدين عن الدولة أن تخلى التشريع تدريجيا عن المحتوى الدينى · وفى المجال الجنائى لم يعد القانون يعنى بالمعاصى الدينية البحتة · ولكن التشريع لم يستطع أن يتخلص من الشحنة الأخلاقية وهى متولدة فى معظمها عن العقيدة الدينية· وهكذا ظلت الجرائم ذات الأساس الأخلاقى هى أخطر ما تضم قوانين العقوبات ، وهى جرائم العدوان على الحياة والجسم والعرض والمال ·

ولا جدال فى أن التمييز الدينى والمذهبى شىء قائم ويؤثر فى العلاقات الاجتماعية ، ويخلق مشاعر الكراهية والاضطهاد ويدفع الى التفرقة والمضايقة . ولكن كل هذا يجرى على مستوى بعيد عن القانون ، ولم يحدث كما يقال أن أرسل أحد فى أوروبا الى المشنقة أو المحرقة أو السجن أو المنفى منذ عام ١٨٣٠ بتهمة مثل الالحاد أو الزندقة أو الهرطقة .

الا أن أدق وأشق المسائل التى لا تستغنى عن المعالجة صلة الدين بالأخلاق وما يترتب على ذلك من صلة أيهما بالسياسة والتشريع . والأمر بالنسبة للدول التى تأخذ بالمذهب الشيوعى لا يحتاج الى بيان . فاذا نظرنا الى الموقف فى العالم المسيحى الغربى نجده انتهى بعد جهد طويل وصراع مرير الى فصل الدين عن الدولة تماما . وأصبحت اثارة أى مسألة تمس العقيدة الدينية ـ كالاجهاض مثلا ـ مدعاة الى اثارة بالغة على المستوى السياسى والقانونى .

لقد انصرف رجال الدين فى العالم المسيحى الغربى أساسا الى الدعوة والخدمات الدينية ودعم النظام الأخلاقى المسيحى ، ولكن يبدأ الخروج عن الخط المرسوم عندما تربط الأخلاق بمذهب معين ، ويصل الخطر الى منتهاه عندما يطلب من الدولة أن تكرس فى تشريعها نمطا أخلاقيا مرتبطا بدين معين أو مذهب معين ، عند ذلك تختلط الحدود بين العقيدة والسياسة ، وهى حدود رسمت بعد حرب ضارية بين الكنيسة والدولة لمئات السنين .

والواقع أن النظام الخلقى كان يجد سنده القوى دائما فى ارتباطه بالعقيدة الدينية ، فلما انعزلت العقيدة وضعف شأنها ولاذت بجدران الكنيسة وانسحب رجال الدين من حلبة السياسة كان لزاما أن تتأثر القيم الأخلاقية . ولهذا شهد العصر الحديث تراجعا فى التمسك والتماسك الخلقى . ومرونة فى الادانة الأخلاقية ومزيدا من التسامح الذى انتقل فى النهاية الى ميدان العلاقات الجنسية مما أدى الى رفض تدخل القانون لتنظيم العلاقات الجنسية اذا قام ذلك على أساس مجرد الاستنكار الخلقى ، ودون أن يكون هناك عدوان أو اكراه . فقد وصلوا الى أن الأصل هو حرية السلوك ولا يرد على ذلك قيد الا اذا كان هناك ما يبرره من وقوع عدوان على حرية الآخرين وحقوقهم . ونلاحظ أن التشريع الغربى يتطور فى هذا الاتجاه بصفة مطردة حتى أن القوانين الانجلوسكسونية التى ظلت طويلا تحتفظ بأثر من التحريم الأخلاقى قد عمدت الى الغاء ما تبقى لديها من جرائم جنسية قائمة على أساس خلقى بحت .

ولا شك فى أن وصول المجتمعات الغربية الى حالة التسامح الجنسى تلك يرجع أساسا الى رفض النفوذ الكنسى ووضع الحريات الفردية فوق كل اعتبار والاعتراف للفرد بحقه فى تقرير ذاته وحرية اختياره بعد أن كان مسيرا صاغرا . كما قام الفكر الجديد على رفض ما سمى بالنفاق الاجتماعى فى المجتمعات التقليدية التى ترتكب المعاصى فى الخفاء فاذا أوقع الفرد سوء حظه وعرفت معصيته تم التنكيل به . وفضلا عن ذلك، فان مثل هذا الوضع فى رأى فلاسفة التحرير يعنى تحطيم طاقة الفرد وشله بهذه القيود عن التطوير والابتكار ، وقد دعم من هذه الفلسفة فردية النظام الرأسمالى الصناعى والبرجوازية التى نقلت مركز الحيـــاة الى المدن بعيدا عن الرقابة المباشرة للعشائر والعائلات مما أطلق القانون فى اتجاه التخفف من القيود بناء على أن الأصل هو الحرية لا يرد عليها قيد لا يثبت أن هناك ما يبرره من مصلحة ملموسة ، وفى هذا الاطار يكون من الصعب اقامة الدليل على أن تجريم السلوك فى بعض المجالات الجنسية له ما يبرره عملا كالعلاقة الجنسية القائمة على الرضاء بين البالغين . بل وصل الأمر أحيانا الى القول بأن العلاقة الجنسية حتى لو وقعت من شخص متزوج ليست من شأن القانون وسقط الزنا من عداد الجرائم . ان أساس النظرة القانونية الحديثة فى الجنس فى دول الغرب الصناعية لم تعد أنه أمر شرير خارج نطاق العلاقة الزوجية بل انه خاصة انسانية يترك للأفراد أنفسهم أن يحددوا قيمتها ومداها فى حرية كاملة لا تحددها الا حريات الآخرين .

وتقوم هـــذه الفلسفة التشريعية اذن على أن القـــانون يوازن بين المصالح ويحمى القيم الاجتماعية على أساس المصلحة ، وبغير أن يتدخل فى حق الفرد فى اتباع دينه ومبادئه الخلقية وحقه فى الانفعال والاستنكار طبقا لأحكامه الخلقية . أما خلط الدين بالسياسة من جديد فى مجتمع قائم على اختلاف المذاهب الدينية والأصول العرقية فأمر ينذر بخطر شديد على الأمن الاجتماعى ، ويمكن أن يثير الأعاصير التى تهدد سلامة الوفاق والوحدة بين أبناء الوطن الواحد ، ويفتح الباب للطغيان الروحى الذى لا ينفصل عن الطغيان السياسى كثيرا بل قد يكون أسوأ منه .

ولا مجال مطلقا للقياس على ما يجرى فى هذه الحضارة عندما يتصل الأمر بالدين والأخلاق . فنحن مجتمع يضع الدين فى أعلى قيمه ، وتكفى نظرة الى الريف بالذات لنلمس عمق العاطفة الدينية على مستوى الحياة اليومية ، حيث ينتشر الأولياء ورجال الطرق الصوفية والأتقياء على مستوى البلاد يأخذ الناس رأيهم فى كل شىء ويأخذون عليهم العهد ويدينون لهم بالطـــاعة .

ولا شك فى أنه فى مثل هذه المجتمعات حيث تعمر نفوس الناس بالدين ، وحيث تدعم العقيدة الدينية قيم الأخلاق كل الدعم لا شك فى رفض وكراهية أى قدر من التسامح الخلقى لدى عامة الناس . واذا كان القانون اللاتينى الذى أخذت به مصر أواخر القرن الماضى قد تجاهل القيم الدينيـة والخلقية فى المجال الجنسى وأعطانا تشريعا قائمـا على تجربة الثورة الفرنسية فان الشعور العام لم يستطع التوافق مع روح هـذا التشريع الغريب رغم مضى ما يربو على قرن من الزمان .

وفى واقع الأمر أن اعتبار القانون الأداة الأولى للضبط الاجتماعى فى عصرنا هذا مشروط بأن يقوم القانون على أسس أخلاقية مستمدة لزاما من مبادىء الأديان . ولا يسع أحد انكار الوازع الدينى وما له من خطورة فى مجال الضبط الاجتماعى . ولكن الوازع الدينى أمر داخلى ، ولا يمكن أن يفرض الدين بالقانون ، ولا يمكن أن يدخل الايمان أو التقوى الى القلوب بالأمر والتخويف .

ومع قدوم عصر التصنيع وزيادة أهميـة الوظيفة العـامة وظهور المعاملات الاقتصادية الدقيقة فى أسواق المال والبنوك أخذت بعض الأفعال تزداد أهميتها وتظهر ، وكان هذا التعقيد ايذانا بهزة فى قانون العقوبات اذ بدا أحيانا أن بعض الجرائم التى لا تصل الى القتل أو هتك العرض تثير خواطر المجتمع وتؤثر فى مصالحه أضعافا ، وقد صاحب هذا الانتقال تغير الفلسفة العامة للمجتمعات بصفة تدريجية من المثالية الأخلاقية الى النفعية ، وأصبح المجتمع الذى كانت ترتعد فرائصه من جرائم القتل أو الجرائم الجنسية لأنها تصيبه فى صميم قيمه الخلقية ومشاعره ــ أصبح لا يقل قلقا وفزعا ازاء الجرائم الوافدة الجديدة التى قد يرتكبها علية القوم . وهى انحرافات هامة وخطيرة وأشد خطرا على المجتمع من جريمة قتل أو اعتداء لما تسببه من نحر فى كيان المجتمع وقيمه ومقوماته .

لقد أصبح التشريع القـانونى بلا جـدال هو الأسلوب الرئيسى للضبط الاجتماعى فى عصر ضعف فيه الوازع الدينى والخلقى وتشابكت فيه العلاقات ، أصبح القانون مسئولا عن الأداء الانسانى فى المجتمع ولم يعد من ذلك مفر . وأصبح كل خلل فى البناء القانونى أو اختلال فى هيبة القانون مؤثرا فى السلوك الاجتماعى ، ومن الأفضل أن نتأمل هذه الصورة الموضوعية بدلا من أن نختفى أو نتخفى وراء اعتبارات غامضة غير محددة مثل أزمة الضمير أو أزمة الأخلاق أو نقص الدين .

وغنى عن البيان أن القانون المسئول لابد أن يكون منضبطا وملائما ومعبرا ومترجما عن المجتمع وتوازن المصالح فيه ، اذا أريد له أن يحرك

الانسان لبذل كل ما لديه فى اطار الحيـاة الاجتمـاعية • فاذا لم يكن القانون كذلك فانه لا يعود مولدا للطاقة وبالتالى لا يحرك الانسان نحو البذل والانتاج ، وتتراكم السلبيات الاجتماعية •

اذا كان القانون قائما على الظلم والتفرقة أو حبرا على ورق لا يطبق على الاطلاق فانه يعطي النموذج للتعامل مع الآخرين دون احترام لحقوقهم، ومن ثم فان القانون الذى يستحق أن تكون له سيادة لابد أن يقوم على أسس عادلة لا أن يكون أداة قهر أو انحيـازا لمصـالح معينة أو تنكيلا باسم القانون •

ويمكن في هذا الضوء تفسير ظاهرة العنف والتمرد التى تعكس عصيانا للقـانون ، فالقانون يقـوم على فرض أنه قانون صالح عادل على خلاف الواقع أحيانا ، ويكون العنف حينئذ بمثابة تعبير عن السخط على القانون القائم ، أو بعبارة أخرى الرغبة في أن تتحول القانونية الصرفة الى شرعية صادقة • ولعل هذا ما يفسر بعض الشيء ظاهرة الارهاب التي يعرفها العصر الحديث عندما يصبح القانون ـ في الوقت الذى يدعي فيه أنه عنوان العدالة والمساواة ـ أداة للطغيان وتكريس الاستغلال •

ولا يصل الأمر عادة الى حد العصيان السافر والعنف والاضطراب ، وانما يكون رد الفعل مقصورا على احتقار القانون وانتشار الافلات من أحكامه • وهو ما نسميه بالهمجية السلوكية أو عدم الانضباط ونربطه أحيانا بما نسميه أزمة الأخلاق •

والواقع أن هـذه الهمجية السـلوكية مرتبطة بنظـرة المجتمع الى القانون • ونحن نخلط كثيرا بين الأخلاق والسلوك • وقد يكون السلوك مهذبا جدا بينما الأخلاق سيئة ، ولهذا فاننا نرفض عندما نتحدث عن مجتمع واقع تحت قوانين سيئة وغير متوازنة أن نتحدث عن أزمة أخلاق• ونرفض أن نصم أنفسنا بهذه الوصمة بينما تقع المسئولية على أوضاع خارج ارادتنا •

ويهمنا فى هذا المجال أن نقول أن الانضباط بمعنى فرض سلوك معين على الأفراد هو بلا شك أقل أهمية من الضبط بمعنى اعادة ضبط المجتمع لمعالجة النتوءات والتناقضات الصارخة • الهمجية السلوكية ثمرة مرة لبذرة رديئة ، ولا يكفى معالجة الثمرة كما أن الساعة غير المنضبطة التى تتقدم أو تتأخر لا تعالج بتحريك عقاربها مباشرة وهى مجرد مؤشر بل تعالج عن طريق ضبط أجزائها الداخلية المسئولة عن خللها •

. . ومن الطبيعي أن تسود الهمجية السلوكية في مجتمع يدوس البعض فيه على القانون بلا مبالاة ، أو عندما تقصر أذرع القانون عن أن تطول المنحرفين وتكشف انحرافهم ، أو يعجز القانون عن ملاحقتهم أو الوصول اليهم وعقابهم ٠

ومن أمثلة البذور المرة أن يقوم المجتمع على أساس استغلالى أو تشيع فيه أنماط استغلالية بسند من القانون لا يشعر معها المواطن بأنه ينال حقه وفرصته المتكافئة ٠

ومن البذور الرديئة أن يتفكك الشعور الاجتماعى والتكافؤ الاجتماعى فيدوس البعض على الضعفاء ولا تحترم آلام الناس وبطولتهم فى كفاح الحياة ، وعندما تكتسب الجائزة لا لمن يعمل ولا لمن يخلص بل للمنافقين والأفاقين وأن يجرى ذلك تحت أعين القانون ٠

هكذا أدى القانون دورا عظيما فى انتقال السلطة من مصادرها التقليدية الى سيادة القانون وان لم يسلم من التحدى عن طريق اهماله أو تجاوزه أو مقاومته بالعنف ٠ ولا غرابة فى ذلك فهو مرتبط بالمصالح الحاكمة وتجرى عليه كل أساليب الخداع والتمويه والطغيان السافر باسم سيادة القانون ٠ الا أن خلو القانون ـ على خلاف الشرائع السماوية ـ من القداسة التى تكفل له التوقير والتسليم بلا قيد أو شرط ، ظلت نقطة ضعف دعت الى تحدى وجوده نفسه ٠

ولعل خلو القانون من القداسة من وراء ظهور الحركات الداعية الى العودة الى الماضى ، فهناك الحنين الى اليقين والتعطش الى الطمأنينة مما يولد الرغبة فى عودة القواعد ذات القداسة والتى لا تناقش الى حكم المجتمع بعد أن عجز القانون عن احداث التنظيم الكامل العادل للمجتمع ٠

وفى مصر وغيرها من الدول العربية والاسلامية دعوة هادرة الى تطبيق الشريعة الاسلامية ، واذا كان الدستور المصرى ينص على أن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع الا أن الدعوة تنادى بأن تكون الشريعة الاسلامية هى القانون ٠ وفى اعتقادى أنه فى مجتمع يؤمن ايمانا دينيا عميقا فليس غريبا أن تجد هذه الدعوة أعظم قبول وأحسنه ٠

. وما أسهل النداء بالشريعة وما أصعب الاتفاق حتى بين المنادين بها عندما نصل الى الفعل ، علينا أن نستخلص من بين الخلافات الضخمة الناشبة حول ما يعنى بالشريعة شيئا موحدا نتفق عليه ، على أن ندرك منذ البداية أن تفسير الشريعة الاسلامية ليس حكرا لطائفة دون أخرى ، وأن يكون هناك استعداد لدى جميع الأطراف للحوار والمناقشة فى سماحة

تامة . أما اذا بدأنا باحتكار الدين واحتكار تفسير الشريعة وأحطنا ذلك بالصراخ والتهديد باسم الدين والايمان فسوف تكون بداية خاطئة مؤدية الى مزيد من التشرذم والطغيان والتفرقة بين المسلمين وكل ذلك ليس فى مصلحة الاسلام . والمنطق واضح فى أنه اذا أريد تطبيق شريعة فلابد أن يكون لكل منتسب اليها الحق فى المناقشة وأن يكون لرجال الدين من ذوى المؤهلات المعترف بها وضع المشروعات التى تطرح على الكافة من عامة المسلمين . والا كانت عودة الى عهود سابقة ـ لا يعرفها الاسلام ـ كان الدين والشرع فيها سرا عميقا فى أفئدة نفر من الناس من الكهان والرهبـان .

وفى ضوء هذا القبول الكامل لمبدأ تطبيق الشريعة الاسلامية علينا أن نبدأ فى معالجة الواقع بالاتفاق على ما نعنيه على وجه الدقة عنـدما نتحدث عن تطبيق الشريعة . ويقينا فان الشريعة الاسلامية تراعى مصالح العباد فى كل زمان ومكان . وهذا الزمان قد بلغ حدا كبيرا من التعقيد فى نواحيـه السياسية والاقتصـادية والاجتمـاعية والتكنولوجية . وفى مبـادىء الشريعة الاسـلامية ما يمكن أن يعين المجتمع المعاصر على أن يتكيف مع هذه الأوضاع المعقدة التى لم يكن لها وجود فى عهود سابقة . وأعتقد أن هذه المرونة التى تتميز بها الشريعة الاسلامية دون مخالفة أى نصوص قطعية هى التى يعنيها تطبيق أحكام الشريعة .

ومن الجلى أن التشريعات السائدة فى عمومها لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية بل هى حلول وقواعد شرعت لمجابهة ظروف استدعتها الظروف المتجددة . مع التسليم بأن هناك بعض الأحكام التشريعية التى لا تتفق مع الشريعة الاسلامية ، ومع التسليم من ناحية أخرى بأن بعض مبادىء الشريعة الجنائية على وجه الخصوص لا تجد لها مكانا فى كتب القانون .

ومن ثم فهناك مجال لاحداث بعض تعديلات تشريعية لرفع التناقض بين الشريعة والقانون الوضعى مع اتخاذ الاجراءات المناسبة المتصلة بقدرة المجتمع والمشتغلين بالقانون على استيعاب النصوص الجديدة حتى لا يحدث اضطراب لا داعى له . ومن ثم فانه يمكن أن يتم التغيير فى المضمون على أساس مبادىء الشريعة الاسلامية دون تغيير كبير يصيب الصيغ التى اعتاد عليها رجال القانون . اذ أن للقانون لغة دارجة وليس الهدف من التعديل تغيير هذه اللغة وانما الأخذ بمضمون الحكم الشرعى .

ولعل أكثر ما يثير قلق المراقبين فى تطبيق الشريعة الاسلامية هو مسألة العدالة الجنائية فى الاسلام ، وبالذات جرائم الحدود كقطع اليد والرجم والجلد . والواقع أن المسألة ليست بالرهبة التى تثار فهى أولا

مقصورة على عدد محدود من الجرائم اذا توفرت أركان معينة ، ومن ناحية اخرى فان قانون الاثبات فى الشريعة الجنائية الاسلامية تغلب عليه الصرامة اذ يقوم الاثبات أساسا على الابصار والمشاهدة من قبل أكثر من شخص أو الاعتراف وهو ما يقلل الى أقصى حد من احتمال تطبيق الحد . والواقع التاريخى أن الحد طبق فى حالات قليلة اذ أن الردع الناشىء عن تطبيق هذه الحدود قد أدى الى انكماش النشاط الاجرامى ، وهنا يختلف الحد عن السجن مثلا ، فقد لجأ المجتمع الحديث الى عقوبة السجن دون فائدة واكتظت السجون وأصبحت مرتعا للجريمة والعود اليها وتخريج مجرمين أشد غلظة فضلا عما تسببه من افساد للنفس وقطع للرزق وتشنيت للعائلات . أما وقد ثبت أن عقوبة الحبس لا تؤدى غرضا وأن ضررها أكثر من نفعها فكيف لا نعتبرها عقوبة قاسية وغير انسانية ، وكيف يصدق على قطع اليد وجده القول بأنها عقوبة وحشية بينما تأخذ معظم الدول بقطع الرقبة والاعدام دون أن توصف العقوبة بالوحشية .

ومما لا شك فيه أن المجتمع الانسانى أصبح يعانى من موجة اجرامية كاسحة تحتاج الى ردع بالغ الشدة . وكل ما نرجوه ألا نرفض حلولا ناجحة لمجرد أنها شرعت فى القديم ، وأن ننظر فى موضوعية الى مصلحة المجتمع فى ضوء التهديد الاجرامى الذى يلم به . أقول هذا دون أن أتهم بالانتماء الى جانب متطرف ، بل العكس فقد عملت فى ميادين السلوك الاجرامى علما وعملا،وشاركت فى سياسة الأمم المتحدة فى مكافحةالجريمة وكنت عضوا فى لجانها الدائمة . ومن واقع الخبرة والمقارنة والمشاهدة أقول أن سياسة الأمم المتحدة فى هذا المجال والنظريات المسماة بالعصرية فى مكافحة الجريمة مضيعة للوقت والمال وتأتى بالأذى والوبال على المجتمع الانسانى .

ان الردع والحزم والحسم ضرورى وعلينا ألا نسقط فى الأخطاء التى وقعت فيها المجتمعات الغربية من البحث عن عذر لكل مجرم يهيىء له الافلات مما أدى الى الانفجار الاجرامى فى هذه الدول وسيطرة الجريمة على المجتمع .

الا أن تطبيق الشريعة الاسلامية يجب أن يفهم على أنه شىء أعظم بكثير من مجرد التركيز على جرائم الحدود . وقد يكون أهم من اعلان تشريع بتطبيق الشريعة الاسلامية أن يكون هناك تصور لمجتمع اسلامى قوى . والملاحظ أن الأصوات العالية تركز على أن المجتمع الاسلامى هو المجتمع الذى لا يشرب الخمر ولا يلعب الميسر ولا يسمح بالمعاصى ، وكلها أشياء لا يرضاها أحد ، ولكن الملاحظ أنها من قبيل النواهى أى الامتناع

ولا تدعو اساسا الى عمل بينما محض الامتناع عن المعاصي لا يخلق بدانه المجتمع الاسلامي القوى الا اذا تسلح المسلم المؤمن فوق ذلك بالايجابيات وهى أسباب الفكر والمعرفة وارادة التحرك من أجل مجتمع أفضل ٠

ولننظر أولا الى بلاد اسلامية تعلن تطبيق أحكام الشريعة ونحن أدرى بما يجرى فيها من المعاصي والموبقات ومدى ما أصابها من تحلل وضعف ٠

ولننظر الى مجتمعات قد تشرب الخمر وتلعب الميسر ولكنهم يحفظون حواسهم ويعملون وينتجون ويسعون عن كل طريق الى القوة والتفوق ٠ ان الأمة القوية أمة من الأحرار المستنيرين الذين يحافظون على دينهم بضمائرهم ولا يخضعون للقمع أو الارهاب من الدولة أو من الأفراد والجماعات ٠

واذا حدث وأغلق عدد من بيوت الليل وتحطمت كل زجاجات الخمر فى مصر فسوف تبقى المعاصي وسوف يكون هناك خمر ومخدرات ، وربما تفاقم الأمر وأثرى نفر جديد من الاتجار بالمحرمات ٠ ليس فى وسعنا أن نضع الى جوار كل انسان شرطيا نظيفا أو نطلق العنان للتجسس على المواطنين ٠ ويكفى أن المخدرات محرمة فى مصر منذ مائة عام وبلغ تحريمها أشده فهل خلت من المخدرات ٠ ان المجتمع البشرى بطبيعته شرقا وغربا فى الماضى والحاضر لا يمكن أن يخلو من المحرمات والموبقات ولا يكون الا ساذجا من يعتقد أنه يستطيع تطهير المجتمع من كل فساد ٠

صحيح أنه فى كل دين هناك من يزهدون الحياة وينقطعون للعبادة ويحرمون المتاع على أنفسهم ، وعلى المجتمع أن يحترم رغبتهم بل ينحنى لهم اجلالا واعجابا بتقواهم ، وليس من حق أحد أن يدهش أو يعترض على التزام أحد بالحجاب أو التصوف والاعتزال ٠ هؤلاء الذين ارتفعوا وتساموا بطاقاتهم دون أن تتحول الى غضب أو تحريف أو انحراف أو تعصب ٠

ولا شك فى أن الشباب بعافيته وصحته يلقى العناء وهو يعتصم بالطهر والعفة ، ولا شك أن على الدولة أن تساعده على ذلك بالتخفيف من المغريات فان القضاء على الاغراء مستحيل فى عالم اليوم الذى ينفتح علينا من كل جانب ، ويستطيع أن يصل الينا ببضاعته ومطبوعاته وأشرطته واذاعاته فضلا عن أن كبت المجتمع هو الطريق الى افساده أكثر وأكثر ، ويجب أن يترك للانسان قدر من حرية الانسان يحفظ عليه كرامته ، وألا يعامل بالغصب والقهر كأنه قاصر أبدا ٠

وعلى الجانب الآخر دعونا ندخر قوتنا أو بعضها لمحاربة ما يحيق بالمجتمع من فساد الذمم والضمائر وهؤلاء الذين يمتصون دماءنا ويخربون اقتصادنا ، وندع كل انسان فى أمور دينه بينه وبين ربه فان النفاق فى الدين كثير وكبير والايمان سر بين الانسان وخالقه والصلاة والوضوء والصوم والعفة كلها بين الانسان وخالقه .

ان الدين اذا لم يكن مصدر قوة فى عصر الذئاب الذى تعيشه البشرية فلابد أن يكون قد دخله شيء من الزيف . ان الدين الذى يجعلنى أرفض تعلم اللغة والأساليب التى يتعامل بها العالم دين يضعفنى ، والدين الذى يجعلنى أتخيل أن الملائكة تمتطى خيلا من الجنة تشارك المسلمين معاركهم بينما نحن قابعون نتلو الأوراد ، دين يضعفنا ، والدين الذى يدعونى الى العودة القهقرى مئات من السنين الى الخلف بدعوى الأصالة والطهارة دين يخذلنى ويضعفنى .

ان الايمان وخدمة الاسلام لا تقتصر على العبادات والامتناع عن المحرمات ، وعلى الشباب المسلم أن يفهم أن هناك أبوابا كثيرة لخدمة الاسلام عليه أن يعد نفسه لها بالدرس والعلم . الجهاد فى سبيل الله عمل وعناء كبير فى الدعوة بالحسنى الى الدين والدفاع عنه ازاء هجمات أعدائه ، لا صلفا وصراخا غاضبا فى وجوه الآخرين واهانتهم وتهديدهم وتكفيرهم .

ان الدين بطبيعته ذو خطورة بالغة فى حياة البشر . وأن الأديان نزلت لخير البشر وتقدمهم ورفاهيتهم . وليس من التدين ولا من عبادة الله أن نختار التخلف ونترك ساحة التقدم للآخرين . ولا نستطيع أن نتصور الدين والتدين الا قوة ايجابية وسعيا الى التفوق وتحقيقا للسعادة والرفاهية للانسان .

الفصل التاسع

الديمقراطية

« من عجب أن بعض الناس يحبون السلاسل التى تقيدهم » ·

جون شتاينبك

فى التخطيط لبنــاء دولة وشعب نؤمن بأسبقية السياســة على الاقتصــاد بلا جدال عنصر خطـير ولكنه لا يعمل فى فراغ اجتمــاعى أو سياسى أو بعصا ساحر • وأن نظرية اقتصادية باهرة من شأنها انعاش الاقتصاد وخلق فرص العمل والدخول الملائمة ورفع مستوى المعيشــة لا يمكن أن تعمل الا اذا كان المجتمع قادرا على استيعاب هــذا النظــام الاقتصادى ، والا اذا وجدت الروح المعنوية المتولدة من نظام سياسى يكرس حقوق الانسان وحرياته •

ان أصل الداء فى المجتمعات النامية التى تسعى الى بناء الدولة والشعب ، والذى يؤدى الى فشلها فى تطبيق أى سياسة اقتصادية هو أنها مجتمعات مشقوقة : شق كبير أجوف وشق صغير مكتنز • الجماهير التى تشكل الأغلبية العددية الساحقة فى واد آخر يعانى من الأمية والجهل والأمراض والفقر والحرمان من الحقوق الانســانية بمــا فى ذلك حق المساواة على أساس المواطنة مع الجانب الآخر الذى يمثل قلة عددية ممن نالوا حظا أفضل من التعليم وفرصا أفضل لتكوين ثروات ، وهم الذين تتركز فيهم كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وهم الذين يمارسون حقوقهم السياسية ولو فى النطاق الضيق الذى يتاح لهم فى مثل هذه المجتمعــات تحت حكم تسلطى يعتمد على الأسرة أو الطغمة أو العسكرية أو قوة أجنبية •

ولهذا فان أى حديث حول التنمية الاقتصادية لا يجد صدى عمليا فى مثل هذه المجتمعات بل ان المعونات والقروض التى تدخل خزائن هذه الدول لا تنجح فى أكثر من اسعاف عاجل دون تنمية حقيقية فضلا عن الفساد المنتشر الذى ينزح الجانب الأكبر من هذه المعونات الى جيــوب المستفيدين من الحكام والساسة والمغامرين •

وقد تنشأ طليعة مثقفة تدعو الى تحرير الجماهير المستغلة وقد تقوم ثورات ترفع هــذه الشعارات ولكن مع الأسف كمــا دلت التجربة فانه لا يكون من وراء هذه الحركات الا استبدال سيد بسيد وطغيان بطغيان ، وقد حدث فى كثير من الدول الأفريقية على الأخص ما يؤكد هذا على أيدى طبقــة أو قشرة من المتعلمين الأفريقيين نادوا بالحريات وقاموا بحركات التحرير ثم قفزوا الى السلطة فأصبحوا قياصرة جددا زادوا جرعة الاستغلال باسم الاستقلال وأذلوا شعوبهم وتعالوا عليها حتى أسقطوها فى براثن الاستعمار الجديد • وهكذا أصبحت بعض الدول الأفريقية مستقلة شكلا دون مضمون اقتصادى أو سياسى يذكر •

الاقتصاد وتنميته اذن والخطة القومية وعائد التنمية واتجاه جانب عادل منه الى الطوائف الأقل دخلا لاحداث توازن أكبر بين الدخول وتقريب الفوارق الباهظة ، والعدالة الاجتماعية وهى الجهاز العصبى للمجتمع الذى تتعصب به قامة المجتمع أو يصيبه الخلل والدوار — كل ذلك ينطوى ويرتكز أساسا على حياة سياسية تتخذ مواقف واضحة وتولد القوة والطاقة الشعبية التى تساند النظام الاقتصادى الذى اختاره المجتمع ·

الا أن ما قدمنا عن الدول النامية لا يشملها جميعا بطبيعة الحال فمنها دول مرت بمرحلة من التجربة الديمقراطية وان كانت قصيرة وربما مليئة بالمصاعب والأخطار · ومصر من هذه الدول القليلة ذات التجربة الديمقراطية · ومصر بلا جدال دولة غير عادية وليست مجرد رقم فى قائمة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة فهى دولة من الدول ذات المسئولية العالمية الخاصة ، وليست من دويلات الأنابيب · واستقلالها يقوم على أساس من مقومات الدولة وليس مسألة مظهرية أو حيلة قانونية ، ولهذا فان تردى الشعور العام وانتشار مشاعر اليأس والاحباط ومظاهر الاهمال والفساد وسوء الادارة هو ما يدعو الى الدهشة ، وهو فى نفس الوقت ما يدعو الى الأمل فى أن ما يحيق بالبلاد شىء عارض قد يكون بعض مرجعه ما يوضع فى طريق مصر من صعاب ومعوقات خشية الانطلاق · ولولا ادراك بعض الدول الكبرى لهذه الاحتمالات الضخمة لانطلاق الشعب المصرى لما وجهت الى مصر بالذات كل هذه اللطمات ولما قامت فى وجهها منذ عشرات السنين بل وقبل ذلك كل هذه العقبات ·

مصر اذن دولة عريقة بكل المقاييس الحضارية والتاريخية والجغرافية ، وتستحق أن تكون حياتها السياسية فى مستوى عراقتها ومسئوليتها العالمية ·

وفى العالم الثالث — مع مراعاة تفاوت مستوياته كما قدمنا — لا نتوقع أن تقوم الديمقراطية بنفس ملامحها المعروفة فى عالم مارس الحرية وقتا طويلا وانتشر فيه التعليم انتشارا كاملا ، وانتشل نفسه من هوة الفقر بالعلم والصناعة والعمل · ولهذا اتجه هذا العالم الثالث الى احتفاظ الدولة بقدر أكبر من الهيبة والتصرف بناء على معادلة رهيبة هى الخشية من أن يجتمع ضعف الدولة مع قوة الجماهير التى تعانى وتكابد ، أى أن يجتمع فقر القوة مع قوة الفقر · وهذا الاتجاه مع الأسف له ثمن تدفعه المجتمعات الناشئة من حرياتها وحقوقها الأساسية · ولكى تدفع أقل لابد من السير فى طريقين معا : التحرر من الجهل والتحرر من الخوف وأى خطوة فى هذين الاتجاهين خطوة ديمقراطية ·

بيت الداء اذن ومصدر الدواء فى الوقت نفسه هو الحياة السياسية فى المجتمع . على أنه لا يكفى أن نسترسل فى الشكوى وتشخيص الأدواء ونلعن المشكلة السكانية والضوط الخارجية وتهافت القيم الاجتماعية وانتشار الفساد وغير ذلك مما اعتدنا عليه مما يزيدنا يأسا واحباطا . علينا أن نبحث عن نقطة البداية التي نتفق عليها حيث نبدأ معا ازالة الأنقاض دون أن نقيل الجدار ونبكى عليه وأن نتجه بكل ما أوتينا الى بناء جديد تكون رسومه ومادته واضحة فى أذهاننا ، وأن تكون البداية على جبهة عريضة متماسكة وليست حلولا جزئية متناثرة ، وأن نفهم شعار التغيير على أنه تغيير فكر وأسلوب فى ادارة هذا المجتمع على أساس مفاهيم مدروسة متعمقة وعلى أساس تحديد المصالح التى يجرى التخطيط من أجلها ؛ وعلى أساس أن أى عمل وطنى يحتاج الى قيادات سياسية واعية تجاوزت وتخطت أزمة الشرعية وأزمة التصديق وبالتالى توفرت لها شجاعة اتخاذ القرار الجرىء والقدرة على تنفيذه دون خشية من المصالح التى تعارضه أو خشية من ضعف الاستجابة أو خشية من الاتهام .

ولنبدأ بنظرة عامة على التشكيل الحزبى لدينا وهو بطبيعة الحال قلب العمل السياسى . الحزب السياسى يعنى تجمعا حول اتجاه فكرى فى الحكم يعبر عن مصالح معينة قائم على الاختيار لا على صفة لا ارادة للانسان فيها كالدين والعنصر واللون الأصيل والجنس . له قاعدة تصعد حتى القيادة أو قيادة تمتد جذورها الى القاعدة .

فماذا لدينا ؟ لدينا فريق أكبر من الناس موالون للحكومة سواء كان ذلك عن اقتناع أو لتحقيق أمان أو مصالح خاصة أو تفادى المشاكل أو ربما للتمكن من الاستغلال . والى جانب هذه الكتلة الكبرى التى تساند السلطة ثم السلطة التى تليها وهكذا ، قد تنشأ منظمات فيها الصالح والطالح أيضا . ثم يبدأ النزال على أساس أن الملائكة جميعا تجمعوا فى حزب والشياطين فى حزب آخر . وهكذا فان أحزابنا نشأت فى أحضان السلطة أو كرد فعل لحزب السلطة . وبعبارة أخرى اما هالة تحيط شخص الزعيم لتمنحه شرعية شعبية واما بالخلق لايجاد الشكل حتى يكون هناك ذلك « الماكيت السياسى » الذى يعطى الانطباع بأن هناك ديمقراطية ، واما لمناهضة حزب السلطة تعبيرا عن رفض النسق الديمقراطى القائم على حزب حاكم .

وقد يقول البعض أن حزبا بعينه يمكن أن يعتبر بمثابة حزب الثورة، لولا أن الثورة غيرت توجهاتها على الطريق وأحيانا من النقيض الى النقيض، فكيف يمكن اعتبار حزب بعينه حزب الثورة ؟ وكيف يكون ذلك

والديمقراطية فى صميمها تعنى حصول حزب على السلطة وليس حصول السلطة على حزب ، وأى فضل لحزب يولد وفى فمه ملعقة الحكم ؟

واذ يوجد الحزب الحاكم أو الحزب الميرى فمن الطبيعى أن تنشأ جماعات رافضة تسمى معارضة ، وهى فى الحقيقة جماعات مناهضة للوضع السياسى نفسه ، وبالتالى قد لا يتطلب الأمر برامج واضحة أو حتى تمثيلا صادقا لتيار فكرى وانما الأمر صراع وقتال . والخطر فى هذا أنه لما كانت المصالح والقوى الاجتماعية والاقتصادية موجودة على أى حال ، ولما كان العمل السياسى لا يستوعبها فان الصراع الحقيقى لا يكون علنيا بل ينزل الى تحت الأرض .

ومن ناحية أخرى فان الأحزاب التى تنشأ كرد فعل لا تكون عادة قادرة على مهمة الحكم اذا ما دعيت الى ذلك ، وفى الحياة السياسية لا تكفى القدرة على تحطيم شىء قائم دون مقدرة على اقامة بناء ، ومن ثم فان الديمقراطية تتطلب وجود أحزاب ذات قواعد عريضة جاهزة وليس مجرد أفراد فضلاء وعروض فردية جريئة .

ويمكن القول بصفة عامة أن الخريطة الحزبية فى مصر ليست واضحة كل الوضوح . ان كل حزب يعانى من واحدة أو أكثر من الشوائب . ان يكون فى حقيقته حكومة فى صورة حزب حاكم أو أن يكون استكمالا للشكل الديمقراطى بحكم مولده وان ثار على هذا المولد وتجاوزه ، أو أن يفتقر الى الكثير من النبض الشعبى أو أن يكون سائرا على حبل مشدود من الرؤى المختلفة التى تتنازعه . أو حزبا يكاد يكون دعابة أو فلتة لسان أو حزبا يحمل اسما قديما نبيلا ويحتاج الى مزيد من ايضاح هويته الجديدة .

الا أن هذه الأحزاب التى تعانى جميعا من الشوائب تضم بين صفوفها رجالا لا شائبة عليهم بل منهم من نفخر بتاريخهم ونضالهم وصلابتهم وقدرتهم ونزاهتهم . وتلك مأساة نستطيع أن نتخطاها اذا أعدنا رسم خريطتنا الحزبية فلا تزر وازرة وزر أخرى ، هكذا نحفظ على هؤلاء الرجال ما يستحقونه من صفحات ناصعة ونهيىء لهم ساحة أفضل للعمل السياسى والخدمة الوطنية .

ان الأحزاب المريضة بمرض السلطة أو كراهية السلطة تقف عقبة فى سبيل اقامة حياة سياسية سليمة قائمة على الوضوح الفكرى والسند الجماهيرى . أما اختلاط الخريطة الحزبية فلا يتولد عنه الا الصراع على حساب الموضوعية والمصلحة العامة وضياع مزيد من الوقت فى المهاترات

والكر والفر ، والقليـل من الوقت للتفكير والتخطيط لتحقيق مصـالح الشعب والتصدى لمشاكله ٠

صحيح أنه لا مناص من محاسبة الأشخاص على ماضيهم وأعمالهم ، ومحاسبة الأحـزاب على ما تم على أيديها الا أن هـذا شيء غير تصـفية الحسابات الشخصية وتلويث كل غريم والاغراق فى الماضى كأنما ليس هناك حاضر أو مستقبل ٠

ومهما كانت الرؤية السياسية مغشاة فى هذه الآونة فانها لا تحجب عنا حقيقة أننا نتجه الى تصادم قطارين ان لم يكن أكثر ٠ فمن الواضح أن هناك تنظيمات سياسية تؤمن بالعودة كليا أو جزئيا بشكل أو بآخر إلى ما قبل الثورة ، وهى لا تجذب المؤمنين بالعودة فحسب بل تجذب جانبا من الساخطين والمتضررين من الثورة لأى سبب ، وسوف يترتب على ذلك ضـغط على التيـــار الثورى وهو ما يخشى معه حدوث هـذا التصـادم ٠

وعلينا فى هـذا المجال ونحن نقيم التيار الثورى أن نفصـل بين الثوابت والشوائب ، فالثورة شئنا أو لم نشأ قد خلقت مجتمعا ذا ملامح جديدة ـ قد يختلف الرأى فى أعمالها ولكنها أصبحت حقيقة واقعة لن يغيرها عودة العلم الأخضر أو اغماض العينين وركوب ساعة الزمن للعودة ، وأصبح من التغابى التفكير فى العودة ثلث قرن الى الوراء ٠ أما عن الشوائب فانها موجـودة وماثلة وســـواء صفحنا أو لم نصفح فلن يتغير الواقع الاجتماعى الراهن الذى ساهمت الثورة فى صنعه ٠ ونحن نعلم أن من شوائب الثورة وأخطائها التسلط والقهر والتعذيب أحيانا ، بل ربما كان الخطـأ الأكبر هو تجريف التـربة السـياسية والكف عن بذرها وريها وزرعها مما أدى الى ايقاف النمو السياسى فى البلاد وقيام طبقة من المسئولين بالانتقاء الفردى لا عن طريق الاختيار الطبيعى ، لم يكونوا أفضل الموجودين أو أصلحهم بل اختيروا تأكيدا للطاعة والتبعية ، أو فى اطار خدمة الأصدقاء والأقربين وتبادل المزايا والخدمات واستغلال النفوذ ، وكان هذا بطبيعة الحال فى غيبة عملية سياسية شعبية حقيقية ٠

ونثير مرة أخرى مسألة المثقفين سواء كانوا من القلة القادرة من قادة الفكر أو السواد العام من العلماء والمثقفين ، وما نرى من انزوائهم وسلبيتهم ازاء شئون وطنهم ٠ ان الأحزاب فى النظم الديمقراطية تسعى إلى جذب المثقفين الى صفوفها ، ذلك أن المضمون الثقافى للعمل السياسى شيء لا يمكن الاستغناء عنه ، فالمجتمع يتغير والعالم يتغير ولابد من نشاط فكرى مكثف لا يستطيعه إلا المثقفون يخطط للتكيف والتطور ٠

واذا نكص أصحاب العطـاء الفـكرى عن أن ينزلوا ساحة الكفاح السياسى لاثراء العمل القومى خلت السـاحة للمتاجرين والمغامرين ومن يحسنون الألعـاب الخشنة ولا يعنيهم أن يدفعـوا أى ثمن من سمعتهم وكرامتهم .

ان المثقف البرىء من الانتهازية لا يتحرك الا فى جو من الحرية ، وبالتالى فان سيادة الأجواء الديمقراطية شرط للافادة من المخزون الثقافى فى المجتمع . ولا يكفى فى دعوة المثقفين الى المشاركة التشدق بالحرية ، فللحرية مذاق لا يخطئه الانسان الواعى ولا ينخدع بسواه .

والمضامين الثقافية الغنية سوف تساعد على أن تكون المعارضة جادة وبناءة ، وعلى الارتفاع بلغة الحوار وموضوعاته ، لأن المعارضة لا تعنى الهجوم المستمر ولا تعني التناحر والتجريح وقتل الخصم ، ولا تعنى أن العمل السياسى يعنى البراءة من كل خطأ ، فالساسة جميعا يخطئون ، ومن كان بلا خطيئة فليرمها بحجر . نحن أفضل بكثير مما تصوره ألسنتنا عن أنفسنا ، واذا لم نترك حيا ولا ميتا بغير تجريح فأين هى مصر ومن لمصر . وكيف نحث أصحاب العطاء على أن ينزلوا ساحة الكفاح السياسى ليشاركوا فى بناء بلدهم .

ونحن ننسى فى ذلك أن السياسة والحكم وطنية وحب قبل أن تكون هواية أو احترافا ، فحب الانسـان لوطنه أساس للتصـدى ولتحمل المسئولية ، لا علمه وبحوثه ، ولا ذكاؤه ، ولا ثراؤه ، ولا شبابه أو شيخوخته . وقد تدخل هذه المتغيرات فى الاعتبار ولكنها تصبح بلا قيمة بغير القيمة الأساسية وهى أن الانسان يحمل المسئولية مؤمنا بأنه يؤدى خدمة لبلاده ومواطنيه ومستعدا للبذل والتضحية فى هذا السبيل .

أن الشعور الوطنى ليس قيمة كلاسيكية ، وان كان علينا أن نعترف بأنه فى السنوات الأخيرة قد ضعف شعور الانتماء الوطنى كمنطلق للعمل وربما كان هذا من عوامل حيرة الشباب المعاصر . فالشباب بطبيعته أكثر من غيره حاجة الى الانتماء الى شىء يعطيه من ذاته ويبذل ويضحى من أجله، وليس أفضل لاحياء الشعور الوطنى لدى الشباب من أن تتاح لهم فرصة البذل من أجـل وطنهم ، وأن يجدوا هـذا الوطن بين أيد مؤمنة نظيفة مخلصة .

لا بديل عن العودة الى مشاعر الوطنية التى بدأت تضعف ربما على مستوى العالم كله ولكن على درجات . تلك الرومانسية التى كانت من وراء بناء دول وامبراطوريات وأوطان عظيمة لا يجب أن ننساها أو نستغنى

عنها ؛ وهى لا شك كامنة فى نفوس الشباب وان دفنت تحت المعاناة والمشاعر السلبية والأوضاع الاجتماعية الناجمة عن خلل الحياة السياسية . فاذا جلونا الصدأ عن هذه المشاعر باجراء التحويلات الجذرية فى حياتنا الاجتماعية فسوف تعود الينا الطاقة الشبابية متدفقة ، وسوف تعود معها المشاعر الايجابية ومشاعر الوطنية .

وفى اعتقادنا أنه يجب الا ننسى دور الشباب فى اقامة الهيكل السياسى الجديد . وقد يقال أن على مسرحنا الاجتماعى حاليا ظاهرتين شبابيتين : الأولى استهتار الشباب والثانية ما سمى بالتطرف الدينى أو التطرف بصفة عامة ، أما عن استهتار الشباب فهو تهمة كانت دائما توجه من كل جيل الى الجيل الذى يصغره ويرجع هذا الى ظاهرة التغير وهى تشمل فيما تشمل سلطان الأسرة وسلطان الكبار بعد أن نزلت الأسرة الممتدة عن ملكوتها وانكمشت فى أسرة مباشرة ضعفت قبضتها على شبابها . وهم يتوقعون أن ينشأ الجيل الجديد على صورتهم ويعتبرون أى خروج عن هذه الصورة فسادا واستهتارا . ان مجتمع الكبار جعل من نفسه مقياسا للجمال والقبح والخطأ والصواب بينما تغير المقياس بالتغير الاجتماعى الذى لا يتوقف ، بل أصبح أشد وطأة بسرعة الايقاع فى العصر الحديث .

ان ما حدث بالعالم المعاصر من ثورة المواصلات وثورة الاتصالات قد فتحت الأعين على كل ما يحدث فى أى مكان ، ولم يعد مستطاعا اغلاق مجتمع لينمو ذاتيا . هذا الاتصال الحتمى بين حضارة تقليدية وحضارات وافدة جديدة أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياة الشباب المعاصر دفعته الى سلوك وأفكار وأساليب تصدم مشاعر الأجيال السابقة .

أما عن الشباب الذى انساق وراء التحريف الدينى — ولا نقصد الشباب المؤمن المتدين — فقد سبق أن قلنا أن المجتمع هو الذى أخطأ فى حقه — المجتمع مسئول عن تحريك الفكر فى حرية ويحتاج الى كتاب ومبدعين فى كل أدب وفن يرهصون بالجديد ويثيرون خيال الناس ويولدون الكهرباء فى المجتمع ، ولكننا أخضعنا الشباب الى مراحل من القهر والكبت الفكرى ضعف بها خياله وحرمته التطلع والجسارة الفكرية الجديرة بدوره كطليعة للحياة المتجددة وآفاق المستقبل .

فهل نضع هذا الشباب المجنى عليه اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا فى قفص الاتهام أم نضع المجتمع ؟

ومع ذلك فان هذا الشباب المنساق وراء التحريف شباب حسن النية ولكنه قلة مؤقتة عارضة لا تمثل الشباب وخاصة اذا اتجه الى الماضى

وتجرد من النظرة المستقبلية ولاذ بالجمود والتعصب وبالاغفال الأعمى للتحولات التي يمر بها المجتمع الانساني • فاذا بلغ الأمر مبلغ العنف والارهاب وسفك الدماء كان هذا خيانة لمثالية الشباب بل نفيا لما يدعيه من تدين وايمان •

اننا نشكو من الشباب ومن انصرافه عن العمل واتجاهه الى الهجرة ، ونشكو من الانحرافات السلوكية التي يقع فيها ، وكل هذا في الواقع يمثل احتجاجا واعيا أو غير واع من جانب الشباب وسخطا على المجتمع من حوله • فاذا اتجه الشباب الى ذاته والاطمئنان على شخصه ومصالحه الشخصية فمن للمستقبل ؟ واذا توقف الشباب عن أحلامه في النمو والتقدم واتجه الى الراحة ومطالبه اليومية واغتالته عقلية الاستهلاك أو عقلية السوق فمن يكون للوطن في الغد ؟

أما الاتجاه الى الدين والعودة اليه فهو أروع ما يمكن أن يكون عليه الشباب ، وقد يكون ذلك اعلانا عن أوضاع اجتماعية سيئة متناقضة مستغلة ، فتكون العودة الى الدين بمثابة بحث عن البراءة الغائبة وتعبير عن التفاؤل بمجتمع أنظف على ألا يكون تفاؤلا طفوليا مقترنا بالكآبة ومرتبطا بكراهية المعرفة والرغبة في اغلاق أبوابها والعزلة عن نبض الانسانية والعقل الانساني وخطواته الخارقة •

والواقع أن الشباب لا يريد الكثير من المجتمع بل ربما كان كل ما يريده أن يمكنه المجتمع من العطاء لا من الأخذ فالشباب بطبيعته يتميز بالبراءة والخلو من المصلحة ولديه طاقة عظيمة يريد توظيفها • وهو جدير بأن يستمتع بأداء الأعمال والخدمات والتضحية اذا اختارها بنفسه ولم تفرض عليه • وطبيعة الحياة أن الشباب يعطي وبغير تحفظ ولكنه على الجانب الآخر اذا لمس الخديعة وكشف الاستخفاف به وكشف فساد المجتمع من حوله فانه جدير بأن يتجه بهذه الطاقات لغير ما أعدت له • بل ربما اتجهت الى حرب المجتمع والعدوان عليه • علينا اذن أن نمكن الشباب من خدمة بلده والمشاركة في بنائه وبناء مستقبله • علينا أن نتذكر أن الشباب أساسا طاقة عالية جسمانية وعقلية وروحية ، وأن هذه الطاقة في حاجة الى أن تترجم الى أنشطة رياضية وفكرية وعمل ، وأنها في حاجة الى عقيدة سليمة كقوة حافزة فاذا لم تيسرها له فقد يتجه الى الخرافة والخزعبلات وعلى الدولة مسئولية في هذا الصدد أن تضع الخطط والصيغ والاطارات التي تمكن الشباب من توظيف هذه الطاقات •

ان المجتمع الذي يعيش فيه الشاب هو وطنه • وقد كان الانسان دائما مرتبطا بوطنه سواء على مستوى قريته أو حيه أو بلاده كلها •

والتاريخ يشهد بأن الشعور الوطني كان دائما حافزا الى التضحية والجهاد والعمل • ولم يكن يقدح في ذلك أن هناك صلة قوية بين الانسان وربه فى اطار دينه ، ولم يقل أحد بأن الانتماء للدين يعنى عدم الانتماء للوطن ، ذلك أنه اذا تفتتت الروح الوطنية وتشرذم المواطنون فلن يستفيد الا العدو ، وقد يفقدون ترابهم وأرضهم واستقلالهم ، ولن يفيدهم بعد ذلك بعد أن انصرفوا عن وطنهم أن اخوتهم فى الدين فى نفس هذا الموقف ضاع منهم هم الآخرون التراب والوطن •

ان انصراف المثقفين والشباب عن العمل السياسى وضعف الاهتمام به أو تعليق الآمال عليه ، وانصراف المواطنين عموما عن ممارسة حقهم فى الادلاء بأصواتهم فى العمليات الانتخابية ـ كل ذلك يمثل اشارة خطر حمراء على صحة ومستقبل العمل السياسى •

وقد يبدو الأمر مختلفا اذا حكمنا على أساس ما تبثه وسائل الاعلام المختلفة ، أو على أساس ما يصدر عن الحكومة والأحزاب من برامج محكمة وبيانات وأرقام مطمئنة وتلك الوعود البراقة والشعارات المرفوعة •

الا أن للبراءة حدا وللسذاجة نهاية • والشعوب تدرك أن المبادىء وحدها والبرامج وحدها مهما كانت رائعة ومتألقة لا قيمة لها ، اذ أن العبرة بمن يحملها ويقوم على تحقيقها • والشعوب عندما تختار من يحكمها لا تحكم على أساس المبادىء والبرامج وحدها بل تختار على أساس من يقف وراءها ومدى ثقتها بهم ، بل ان الشعوب تخطىء أحيانا فيمن توليه ثقتها ومن ثم فلابد أن يتاح لها تجديد الثقة من وقت لآخر • والسياسة على أى حال ليست نصا ولكنها المؤدون أنفسهم ، وبعضهم يمكن أن يسقط أجمل النصوص •

وقد يكون من المفيد أن نبحث مدى صواب ما يقال من أن الذين يمضون زمنا طويلا فى مراكز المسئولية الكبرى فى المجتمع يعتادون على رؤية المسائل من زاوية واحدة ولا يجدون الفرصة للاطلاع والتعمق أو حتى للاختلاء بأنفسهم • وربما كان الخروج من مراكز السلطة بعض الوقت والوقوف على الجانب الآخر من السور اثراء روحى وعقلى ونفسى ، واعادة شحن للطاقة المولدة للعمل العام • وبالذات فى المراحل الدقيقة من حياة شعب يسوده شعور يعكس ظواهر القلق والتململ ، وهو ما يخشى معه الانفلات ، وما يستدعى محاولة الالتقاء بهذا الوضع السلبى فى منتصف الطريق • فى أوقات الأزمات الشديدة يشعر الناس بأن الأمر يحتاج الى التصدى بتجنيد كل قوى الشعب والدولة وهو ما يدفع أحيانا الى التفكير

فيما يسمى بحكومة البناء الوطنى أو حكومة وحدة وطنية وهى حكومة ائتلاف الصفوف لمرحلة انتقالية يتفق فيها على خطوط عريضة يلتف حولها الجميع .

ولعل الخيار أمامنا ليس كبيرا . ان الدول ذات الأحزاب المستقرة يمكن أن تجد في صيغة الحكومة الائتلافية نقطة بدء ونحن لا نملك ذلك ، لم يبق الا الالتجاء الى صيغة « جمعية تأسيسية » أو « حوار قومى » عن طريق الانتخاب أو الاختيار بما يحقق الصيغة القومية فعلا ويحظى باتفاق جميع الاتجاهات والفرقاء .

ويجب أن يتسع نطاق هذا الحوار القومي ليسع كل الاتجاهات الرئيسية على الساحة للوصول الى حد أدنى من الاتفاق على المبادىء وعلى اجراءات تشكيل المؤسسات . ان كل الاتجاهات الفكرية المؤمنة بالديمقراطية والاحتكام الى الشعب فى مباراة سلمية تجمعها مصلحة مشتركة لابد أن تدفعها الى البحث عن صيغة وفاق تكفل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . كلهم في حقيقة الأمر فريق واحد يقفون ازاء قوى الظلام المتربصة التى تسعى بالغضب والغصب والقهر الى اعتلاء صهوة الدولة .

ولا نعتقد أن هذا الحوار الديمقراطى بين من يؤمنون بالديمقراطية يضيق عن استيعاب كل التيارات القائمة فى المجتمع وفى مقدمتها التيار الاسلامى القوى الذى لا يمكن انكاره ، والذى يمثل حقيقة واقعة وان خلت منه الخريطة الحزبية القائمة . ذلك التيار الذى تنسب نفسها اليه زورا وبهتانا جماعات هوجاء تدعو الى العنف والانقلاب خارج الخط الديمقراطى تماما . بل ان بعض المنتمين اليها من المنساقين قد تيقظوا على جنايتهم على العقيدة نفسها . وقد يمثل هذا الاتجاه ما قاله حرفيا أحد المحكوم عليهم فى قضية الفنية العسكرية « اننا نرفض العنف ليس لأننا نخاف الخسائر فقد ثبت أن الشباب المسلم لا يخشى التضحية ولكننا نرفض العنف حرصا على دعوتنا وضمانا لتصحيح مسيرتنا » . وهو ما يدل مرة أخرى على أن هذه الجماعات التى تمارس النزق باسم الدين جماعات عابرة ــ كان مثلها كثير طيلة التاريخ الاسلامى ــ ومصيرها التفتت والاندثار .

ويبقى التيار الاسلامى القوى حقيقة مسلما بها قبل ذلك وبعده . ولا ريب فى أن هذا التيار سيكون مؤثرا غاية التأثير فى حياة مصر السياسية والاجتماعية . ولكن يبقى السؤال : هل يجمل بالدعوة الدينية أن تكون حزبا سياسيا ؟ نعتقد أن الدعوة الدينية أسمى من أن تكون

حزبا وانتخابات وأغلبية وأقلية ، فهى جديرة بأن تنطلق بغير حاجة الى تنظيم حزبى • ولابد من السماح للدعوة الدينية والجمعيات الدينية بأن تقوم وتنشط كتيار شرعى للدعوة والعبادة والخدمات فى اطار القانون الذى ينظم حق تكوين الجماعات فى ظل الدستور • وفى الوقت نفسه فان الدولة مسئولة عن تربية الأجيال تربية خلقية قائمة على الايمان والسماحة الدينية ومقاومة كل اتجاه الى تحويل الدين الى معركة وصراع بين المسلمين وتعكير لصفو العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين •

يقف التيار الاسلامى تحت مظلة أصوله ومبادئه وشريعته فوق مستوى الأحزاب ، ومن موقفه هذا يستطيع أن يؤثر فى الاحزاب القائمة التى تتبارى ديمقراطيا .

وعلى أى حال فان مظنة انشاء حزب على أساس دينى أو دعوة الى دين أمر لا يتفق مع أساس النظام الديمقراطى اذا اختاره مجتمع لنفسه ، فالديمقراطية تعنى التمتع بحقوق الانسان على أساس المساواة التامة بلا تمييز مبنى على الدين أو اللون أو العنصر ، وبالتالى فان قيام حزب سياسى على أساس دينى خطأ شكلى اذ يؤدى الى قيام أحزاب أخرى فى نفس الوطن تجمع طوائف دينية أخرى ، فيصبح الصراع السياسى داخل الوطن الواحد صراعا دينيا لا قوميا ، وهو شىء يؤدى الى تمزيق الوطن بالصراعات الطائفية والعقائدية التى تقوم على العاطفة الدينية الموروثة ، وهو ما يعنى قيام أحزاب على غير أساس صراع الآراء والحجة والاقناع والانصراف من ثم عن الخدمة الوطنية الى الفتن الطائفية •

ونعود الى الحوار القومى الذى ندعو اليه فنقول أنه يقوم على أساس قومى لا من خلال الأحزاب القائمة — حوار بين المصريين لا بين الأحزاب • عظمة الحوار فى أن نخلع أرديتنا الحزبية ونبدأ من منطلق قومى يتولد عنه تنظيم سياسى جديد وخريطة حزبية مجددة منزهة عن كل قيد أو شائبة ، قادرة على احداث حياة سياسية جديدة ونشاط سياسى فوق العادة من حيث الكثافة والعمق لاحداث الهزة المطلوبة لنفض غبار كثير كثيف يعين على حدوث الانتفاضة أو اليقظة وخلق روح التحدى وتجنيد كل ما يملك الشعب من طاقات لتجاوز الخطر وتحقيق التقدم والرفاهية •

ولكى يكون ذلك فان الحوار يجب أن يدور حول اصلاح هيكل النظام السياسى من أساسه ، وبالذات ما يتصل بالأحزاب وحرية انشائها والصحافة ووسائل الاعلام وأسس العملية الانتخابية ، والا فلنوفر أنفسنا وكلماتنا وأقلامنا ونترك السفينة تتلاعب بها الأمواج حتى ترتطم •

لقد ضيعنا الوقت والطاقة فى تناول جزئيات مبعثرة وان كان لها أهميتها كالانتخاب بالقائمة النسبية أو المطلقة ونسبة الأصوات المطلوبة ، بل وعلقنا احساسنا بالصواب والخطأ بأحكام قضائية مبنية على قوانين نشكو من شططها أحيانا ونملك أن نلغيها أو نقومها بارادتنا اذا خضعنا لقواعد الحوار الموضوعى .

وعندما ينتهى الحوار فان ما يتوصل اليه لابد أن يطرح على الشعب فى استفتاء عام . فاذا حظى بتأييد الشعب تعين أن تعدل القوانين القائمة طبقا لذلك ، وأن تجرى الانتخابات طبقا لذلك ، وأن يستهل المجلس النيابى الجديد عمله بتعديل الدستور طبقا لذلك .

ان هذا الحوار الأساسى الذى ندعو اليه لا يعنى حل مشاكل مصر بين يوم وليلة ولا حل المشاكل اليومية للمواطن ومعاناة الشباب والأسر وأزمة المساكن والغلاء ، ولكنه يقينا سيضع أقدامنا على بداية الطريق .

أول الطريق أن يكون هناك تنظيم سياسى سليم ومتفق عليه ، يدفع الى الحكم بأفضل العناصر . نقول أفضل العناصر لا عناصر فاضلة فى جميع الأحوال ، فان علينا ألا ننسى أن النظام السياسى فى محصلته الأخيرة لا يمكن أن يكون أفضل من المواطنين أنفسهم ومدى وعيهم . وأن أى شكل سياسى أو تنظيم حزبى سوف يتحدد مستواه بمستوى الوعى والتفانى بين الجماهير .

ولكن الحريات تبدأ من المناصب والمجالس المنتخبة لا المعينة ، ولا توجد الحريات الا فى ظل السماح بالتكتلات والا استتب التسلط والتفرد بالسلطة . والأحزاب هى التكتلات السياسية ان غابت فسلام على الحريات .

وفى النهاية تكون ادارة المجتمع فى يد سلطة تنفيذية جاءت فى اثر انتخابات وارتكزت على نتائجها لا على ارادة فردية تنتقى وتؤلف هذه السلطة على هواها ورغبتها . ويعود الى مجلس الوزراء معناه وسلطانه وطابعه السياسى .

لقد غاب هذا المعنى من حياتنا وعن ناظرنا منذ قيام الثورة ، وتحول الوزراء الى المهمة التى يجب أن تبقى لوكلاء الوزارات وهى القيادة الفنية لعمل الوزارة . ولهذا تكاثر عدد الوزراء عاما بعد عام للاشراف الفنى على المرافق المتزايدة ، وانصرف الوزير الى عمله الفنى وتركت أمور الدولة أحيانا لعدد من الشخصيات الخفية التى لا تشغل مناصب تنفيذية مسئولة ولا تسأل أمام المجالس التشريعية .

... وارتفع عدد الوزراء من حوالى عشرة الى ما يقرب من الأربعين وهو عدد كبير حتى بالنسبة لفصل فى مدرسة ابتدائية ويعوق العملية التعليمية . وأدى هذا فعلا الى اعاقة العملية السياسية واستحالة المناقشة الجدية لأى أمر يعرض على المجلس . ولا نتحدث عما فقده منصب الوزير نتيجة ذلك من أهمية وهيبة بينما يعد هذا المنصب قمة المسئولية عن مستقبل الأمة فى أى نظام ديمقراطى .

عندما نعود الى المعنى الحقيقى لمجلس الوزراء ، وعندما ينصرف الوزير أولا الى ممارسة واجبه السياسى الرفيع ، وعندما يجد الوزير وقتا للتفكير فى السياسة العليا لبلاده ووقتا للاطلاع والفكر والمبادأة وطرح الخيارات فى زحمة الاستقبالات وافتتاح المشروعات وحضور الاحتفالات والواجبات الرسمية والوجبات الرسمية والتوجه الى المطارات ــ عند ذلك سوف يكون للسلطة التنفيذية شأن آخر ويكتب لبلادنا مصير أفضل .

وانني أعتقد أن ما بين أبناء هذا الوطن من خلاف لا يعدو السطح وأن عوامل الوحدة الوطنية بيننا أقوى بكثير من دواعى الفرقة ، ومهما اختلفنا فى زوايا الرؤية فاننا جميعا نتطلع الى عزة مصر .

واعتقادى أن الطاقات المهدرة فى التأييد والتجريح معا ، والاتهامات المتبادلة واثارة الأحقاد والحفائظ وكأنما هناك فريق دائما على حق والآخرون على باطل ــ هذه الطاقات يمكن أن تجند من أجل الوصول الى صيغة للعمل الوطنى تحظى بحد معين من رضاء الجميع لكى نبدأ عهدا من العمل الوطنى يضم كل العناصر المؤمنة بالديمقراطية والحوار الحر وسيادة القانون والعدل الاجتماعى .

لقد آن الأوان لكى نطوى صفحات المرارة والثأر وأن نضع حدا لضياع الود بين الاخوة فى الوطن وأن نجلس لكى نتفق على الخطوط العريضة لما نريده لمصر الغد . وعلى أساس الوفاق وأوجه الاتفاق والاختلاف تقوم الأحزاب وتخوض المعارك الانتخابية .

ان مصر قادرة على ادارة حوار حضارى رفيع بروح موضوعية وطنية بين كافة الاتجاهات والتيارات فى المجتمع . ليس حوارا علميا وانما تبادل

للرأى والاتفاق على استراتيجية مرجوة لادارة هذا المجتمع ، والاجابة عن الأسئلة الكبرى التى تتصـــل بالاطارات العـــامة للعمل الوطنى والأداء السـياسى ٠

ولا جدال فى أمرين هما محورا هذا الحوار :

الأول : أنه يدور فى اطار الايمان ٠ فان شعب مصر مؤمن لا يملك ولا يبدأ من الشك فى العقيدة ٠

الثانى : أنه حوار بين من يؤمنون بحل الخـلافات حلا سلميا بالجـدل والحسنى وبغير عنف أو ارهاب ٠

خاتمـة

« سمة القيادة أن تحس بالحاجة الى التغيير وان تكون قادرة عليه بارادتها قبل أن يفرض التغيير نفسه بارادة أخرى » ٠

القوام هو أخص خصائص الشيء الذى لايقوم الا به ٠ والمقومات هى العناصر والأركان التى يقوم عليها الشيء ٠ والقيم هى المفاهيم التى تؤكد لهذا الشيء قوامه ومقوماته ٠

وبغير أن نضرب فى البيداء أو ندلف الى متاهات الفلسفة ، فان مالا جدال فيه أن قوام المجتمع الانسانى الذى لا تقوم له بغيره قائمة هو العمل ٠ مستحيل أن نتخيل مجتمعا بلا عمل والا كان فى طريق الفناء والانقراض وذلك بغض النظر عن طبيعة وأسلوب هذا العمل ٠ فالعمل هو حجر الزاوية فى كيان المجتمع ، وقد نتصور مجتمعا بلا دين أو بلا حرية أو بلا علم وأن نقصه بذلك شيء كثير ٠ أما العمل فلا يتصور بدونه مجتمع قادر على البقاء ٠

وللعمل مفاهيم مختلفة بل ومتعارضة يأخذ بها المجتمع طبقا للنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وطبقا لعقيدته وظروفه دون أن يغير ذلك من حقيقة أنه لا مجتمع بغير عمل ٠ فقد يكون العمل كله شرفا وقد يقتصر الشرف على العمل الذى يعبر عن سيادة ويحتقر العمل اليدوى ، وقد يكون العمل سخرة وقد يكون استغلالا من طبقة لطبقة ، وقد يكون للعمال روابط تدافع عن مصالحهم وحقوقهم أو لا يكون ٠ بل قد يكون العمل أو تحقيق دخل من العمل شيئا لا يفخر به صاحبه ٠ وكان السلم الاجتماعى أحيانا يحفظ أقصى درجاته لمن يعيشون على دخول بغير عمل ويحفظ أدنى درجاته لمن يضطرون الى العمل للحصول على ما تقوم به الحياة ٠

أما المقومات فهى أركان قد يغيب بعضها أو ينقض فلا ينقضى المجتمع ويبقى حيا وان عانى من سقوط بعض أركانه ٠ وأول أركان المجتمع هو العقيدة الدينية التى عرفها المجتمع البشرى ما عرفنا التاريخ ٠ وكان الدين أعمق ما تضمه النفس البشرية وأقوى ما يدفع ويردع وأعظم مصدر للطاقة التى حركت الانسانية على مر الأزمنة ، وان أذعنت بعض المجتمعات لما يفرض عليها من تفسير مادى ضيق للحياة واتخذت من الالحاد فلسفة ومنطلقا لكل نشاط انسانى ٠

وقد تختلف الآراء الى ما لا نهاية فيما يعد من مقومات المجتمع البشرى وأركانه ، ولكننا نشير الى عدد منها قد لا يثير جدلا كبيرا ٠ الحرية : هى جائزة الانسان بين المخلوقات فقد تميز بالعقل على سائرها ، ومعنى ذلك أن يتصرف على أساس فكره وفهمه ٠ ويوم أعطاه الله سبحانه العقل أعطاه الحرية اذ ماذا يصنع الانسان بعقله ان لم يكن حرا فى اختيار الطريق الذى يهديه اليه ٠

الوطنية : ركن فى المجتمع يربط بين المواطن ووطنه بالولاء الكامل، وقد يراود الانسان عن وطنيته تحت دعوى احلال الرباط الدينى محل الرباط الوطنى أو الارتباط بالطبقة العاملة فى كل مكان ، الا أن الروابط الأخرى التى تربط الانسان على جلالها أحيانا لا يتعين أن تقطع رابطته بوطنه وأرضه . ولعل التاريخ كله قد قام على صلة الانسان بترابه .

الأسرة : هى خلية المجتمع التى يتخلق من مجموعها نسيج المجتمع ولا يبدو أن لنظام الاسرة بديلا أينما تلفتنا زمانا ومكانا ، ومن ثم كان دعم الأسرة وقوتها هو طريق المجتمع القوى .

العلم : أى البحث الدائم عن مزيد من المعرفة ، وموقف وأسلوب فى معالجة المسائل لا بديل له الا الفوضى والارتجال .

التضامن الاجتماعى : أن يقوم المجتمع على أساس ضمان المجتمع بكل فئاته وما وسعت طاقته لمستوى من المعيشة يكفل الحد الأدنى لحاجات الكافة فى مفهوم هـذا المجتمع . وهو ما ينبثق عنه واجبـات الرعاية الاجتماعية لغير القادرين لأى سبب .

الدين والحرية والوطنية والأسرة والعلم والتضامن الاجتمـاعى . تلك هى ــ فيما نعتقد ــ أخطـر المقومات والأركان التى يقوم عليهـا أى مجتمع . ووظيفة القيم احتواء المفاهيم التى تؤكد خطورة هذه المقومات وتعمل على ترسـيخها . ومن ثم كانت القيم متراوحة بين الايديولوجيات والأفكار والأنساق التى تعتور هذه المقومات وتلونها من مجتمع الى آخر ومن زمان الى زمان .

وجلى أن هذه الأركان هى مصدر الحقوق والواجبات . وفى اعتقادنا أن حق الحقوق للانسان هو الفرصة المتكافئة ، وأن واجب الواجبات هو الولاء الايجابى للجماهير .

تكافؤ الفرص مبدأ أصيل فى حياة الانسان لا يحتاج الى مبرر أو تفسير ، وهو مع ذلك أشق المبـادىء وأدق المسائل وأكثرها حاجة الى النظرية الواضحة والتأصيل الدقيق ، فان هناك تطبيقـات لا حصر لها يختلف فيها النظر والرأى ان كانت تحقق تكافؤ الفرص أو لا تحققه .

أما الواجب الأساسى وهو واجب الواجبـات على كل مواطن فهو الولاء الايجابى للجماهير . ولعل هذا الواجب هو المقابل الحتمى والمنطقى للفرصة المتكافئة انك تنال بتكافؤ الفرص وعليك أن تعطى لقاء ما نلت ، وهو ما يضع على عاتقك واجب العمل من أجل المجتمع عملا مستمرا بأجر أو بغير أجر بوحى من ضميرك الاجتماعى .

وفى اعتقادنا أن هذا الولاء للجماهير أوجب فى المجتمعات الفقيرة النامية يتعين معه أن تسود قيم معينة أولها نبذ الترف والبذخ حتى بالنسبة للقادرين ، فان ثمة فارقا كبيرا بين مجتمع الرفاهية الذى ننشده ومجتمع الترف الذى نرفضه ·

لقد أردنا أن نبدأ بهذا الاطار ـ وهو قابل للمناقشة ـ لكى نوضح الهيكل الذى يعمل فيه الجهد البشرى من أجل هدف واحد مشترك بين كل النظم من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، هدف نسعى اليه جميعا وندعيه جميعا ـ وهو العمل على ايجاد مجتمع أفضل · وما تاريخ الانسان الا ذلك السعى المتواصل الى المجتمع الأفضل وان اختلفت فى ذلك السبل ، بل وتشابكت · فان الانسان بعقله وتجربته التى لا تنتهى لا يتوقع له أن يفكر فى صورة واحدة أو ينفعل بمؤثرات واحدة ، وان تعلق أحيانا بمثاليات يظنها خاتمة المطاف فى فكر الانسان وحياته ·

والواقع أن هناك حدودا لبعض التوقعات التى تدور فى النفوس بشأن ايجاد المجتمع الأفضل · وهنا تختلط أو تصطدم المثاليات بالحقائق الصلبة ، وتسود بعض الأوهام وتحلق الكثير من الآمال مما يستدعى الاشارة الى بعض هذه القيود والحدود التى يجب أن ندركها ونحن نفكر فى هذا المجتمع الذى نريد له أن يقوم ·

والنقطة الأولى أنه فى رسم أو تخيل مجتمع لا تحدث الأمور بمحض الرغبة والاختيار · ليس ثمة شيء اسمه حق الاختيار الكامل لما نشاء فى المجال الاقتصادى وفى المجال السياسى وفى المجال الاجتماعي والثقافي ، ذلك أن هناك تلازما وترابطا بين بعض المتغيرات وبعض العناصر بحيث ان القبول بأحد النماذج أو الأشكال أو المتغيرات الكبرى يعنى لزاما قبولا لعناصر مرتبطة منطقيا بالخط الذى وقع عليه الاختيار · ليس ثمة اذن شيء اسمه أن آخذ فى الاقتصاد بما أشاء وفى السياسة بما أشاء · وفى الأسس الاجتماعية والثقافية بما أشاء ·

ونضرب مثلا على ذلك أن يكون الاختيار الرئيسى مجتمعا قائما على الاقتصاد الحر أى على المبادرة الفردية بصفة أساسية · اذا اختار مجتمع لنفسه هذا النموذج الاقتصادى فمن الضرورى منطقيا أن يكون النظام السياسى فى هذا المجتمع قائما أيضا بصفة أساسية على كفالة الحريات والحقوق المدنية والسياسية ، ويكون النشاط الاقتصادى الحر دائرا فى اطار الحقوق الفردية والسياسية · فاذا ألجمت الدولة هذه الحقوق بينما تطلق العنان للاقتصاد الحر أصبح النشاط الاقتصادى على حساب هذه الحقوق ، وجرى فى غير مسئولية نحو المجتمع ، بل بالعدوان على حقوق

الآخرين وخاصة من لا يملكون رأس المال أو وسائل الانتاج • ان مجتمعا يطلق فيه العنان لرأس المال الفردى فى اطار من القهر السياسى يكون قد أخذ بالفاشية • وتكون الفاشية عندما يتولى الحاكم قهر المواطنين والامساك بتلابيبهم حتى يستطيع القادرون اقتصاديا استغلال هذه الجماهير ويكون الأمر عندئذ تحالفا بين القهر السياسي ورأس المال المستغل •

فاذا كانت الحرية الاقتصادية فى اطار حريات مدنية وسياسية ، فهنا أيضا تضيق مجالات الاختيار ولا يكون مفر من أن يسود المجتمع أفكار تميل الى التحرر والانطلاق فى الشئون الاجتماعية والثقافية • اذ أن كفالة حرية السعى الاقتصادى للأفراد وكفالة حرياتهم المدنية والسياسية كل هذا يخلق جوا مواتيا للتفكير الحر فى المسألة الاجتماعية• ان أجواء الحرية الاقتصادية والسياسية تؤكد حق الانسان فى أن يتحرر من الأفكار المسبقة والتقاليد الثابتة والمثاليات المفروضة ، وتؤكد حقه فى أن يقابله المجتمع بقدر من التسامح على أساس حقه فى الاختلاف مع الآخرين وعن الآخرين • ولا يعنى هذا أن المجتمع لا يعانى من ذلك • ان جو الحرية يحقق ايجابيات كثيرة فى تربية الانسان وتقويته وتقويم فكره ولكن له آثار جانبية سلبية من الانحراف السلوكى والعدوانية والجريمة• ولهذا فاننا نجد قدرا من الانحراف السلوكي والعدوان والجريمة فى المجتمعات الحرة المتطورة أكبر مما نجده منها فى المجتمعات المثالية التى تدعو الى المحافظة والتمسك بأوضاع ثابتة ، وتحكمها تقاليد مستتبة يخشى معها الانسان أن يختلف عن الآخرين • وهنا تقع على المجتمع البشري مسئولية الاختيار ، هل يطلق العنان لعبقرية الفرد الحر ويدفع الثمن أو الضريبة مما يلم بالمجتمع بعد ذلك من انحرافات وجرائم هى أشبه بالنفايات المتخلفة عن توليد الطاقة المحركة ، أم يستغنى عن هذه الطاقة ويخمدها فى الأفراد ويوقفهم صفوفا منتظمة لا تسمح بالانحراف عنها • ونحن هنا نتحدث عن الانحراف السلوكي وليس الانحراف عامة ، ففى مثل هذه الصورة من الكبت الانسانى يمكن للكثير من الانحرافات الخفية أن تستشري وتبث سمومهما فى طى الكتمان • • • • • •

ويبدو أنه من الصعب أن يدافع أحد عن نظام سياسي أو نظام حكم قائم على القهر والتسلط وانكار حق المواطنين فى الحرية وفى المشاركة السياسية ، كما أنه من الصعب أن ننكر حق المواطن فى النشاط الاقتصادى الحر كمبدأ يمكن أن ترد عليه بعض القيود من جانب الدولة لضمان أن يسير المشروع الحر في اطار وظيفته الاجتماعية • وما لم ننكر

هذا وذاك فلا مناص من الاعتراف بأن المثالية تقع في أزمة عندما تحاول أن تحتفظ بسلطانها فى المجتمع فى الوقت الذى يحصد فيه المجتمع ثمار الحريات جميعا اقتصادية ومدنية وسياسية ٠

والواقع أن للمثالية عيبا رئيسيا كبيرا هو أنها تضع رأسها عاليا بين السحب وبالتالى تغفل أو تتغافل عن تغيير الظروف والبيئة والعلاقات والاقتصاد والمعلومات ، وتتصور أنها تستطيع أن تحكم المجتمعات جميعا فى كل وقت وفى كل زمان وفى كل مكان ٠ فضلا عن أنها لا تدرك أن المجتمعات البسيطة قد يمكن ضبطها والسيطرة عليها بشرائع أو تشريعات بسيطة ٠ ولكن المجتمعات المعقدة ــ وكل المجتمعات الحديثة أصبحت معقدة ــ تحتاج الى مرونة والى ضبط تشريعى بالغ الدقة والتشعب ينظم العلاقات دون تعويق لمسيرة المجتمع ورفاهيته وتكيفه مع الجديد ٠

حتى العدالة الاجتماعية وهى مبدأ رفيع المستوى فى المجتمع الانسانى يتغنى به الكافة أو يتمسحون به لا يمكن أن يترك تصوره لمثالية معينة تفرضه بالصورة التى تحددها لنفسها ٠ ذلك أن العدالة الاجتماعية لا تضم محتوى واحدا ولا مواصفات موحدة ، وبالتالى فانه رغم قيمتها العظمى كمبدأ شامل مطلق لا يمكن أن تفرض فرضا ٠ والارادة التى يحق لها أن تقوم على فرض العدالة الاجتماعية بالصورة التى تراها لابد أن تكون بطبيعة الحال هى الارادة العامة ، أى الارادة السياسية التى تعبر عن الارادة الشعبية ٠ وبالتالى فان الارادة السياسية المعبرة عن الارادة الشعبية هى بداية كل شىء وسابقة على كل شىء حتى على مثاليات العدالة الاجتماعية ، ومن حق هذه الارادة وحدها اذا وجدت أن تضع رسوم العدالة الاجتماعية على الصورة التى ترضاها ٠

ولكن الواقع أنه قد يأتى الى الحكم بغير حياة سياسية سليمة نفر من الناس وقد تكون لديهم نوايا طيبة ومثاليات يؤمنون بها وبأنها فى صالح الشعوب ، ومن موقفهم كأصحاب سلطان يفرضون هذه المثاليات ٠ وقد يحدث نتيجة لذلك تحسن فى بعض الأوضاع لا يستمر طويلا بل تنقلب الأوضاع عادة الى أسوأ مما كانت ٠ وقد يكون من الأفضل لو تولدت الارادة السياسية السليمة أولا ثم عبرت عن نفسها فى كل سياسة اجتماعية أو اقتصادية بما يحقق العدالة الاجتماعية بالوضع الذى يراه المجتمع لنفسه ٠

وهكذا يتبين لنا أن هناك حدودا فى اختيار الأنظمة ، وأن الاختيار ليس حرا مطلقا لارتباط العناصر ارتباط لزوم بعضها بالبعض ، كما

انتهينا الى أن هناك حدودا لما تستطيع المذاهب المثالية المطلقة أن تحققه على أرض الواقع من أجل المجتمع ٠

وعلينا أن ندرك ـ فوق ذلك ـ أن هناك حدودا للأمل فى احداث تغير حقيقى فى المجتمع بين يوم وليلة ٠ فالتغير أو ما يطلق عليه الاصلاح لا يحدث بعصا ساحرة ولا بارادة ولا بتشريع ولا بتخويف ، لأن التغير الاجتماعى بطبيعته لكى يكون عميقا يحتاج الى فترة تخمر ٠ ولهذا كان من أخطر الأوهام فى الحقل السياسى الاعتقاد ـ سواء لدى السياسيين أو لدى عامة الناس ـ بأن هناك أكسيرا يمكن أن يؤدى فى لحظة الى خلق مجتمع أفضل خال من السلبيات غير المرضى عنها ٠ ولكن على الجانب الآخر هناك أيضا خطورة ومضيعة للوقت فى أن يكون التركيز على وصف النواقص والسلبيات وتعددها وانتشار الشكوى العامة حتى يصبح المسرح الاجتماعى كله صراخا وشكوى ٠ فاذا حدث تركيز على هذا الجانب دون أن يواكبه بحث متفائل وتركيز مماثل على تحريك المجتمع وعمل من أجل التخفيف من السلبيات ومصادر الشكوى والبحث عن نقاط البدء للقضاء على ما يشكو منه المجتمع والسير فى طريق الخلاص من هذه الآلام والسلبيات ، اذا لم يحدث ذلك فان المجتمع يضيع وقته ولا يخرج مما سقط فيه أبدا ٠

ان المجتمعات البشرية لا يخلو حالها من الشكوى ومن الامتعاض ومن لوم النفس والأمل فى أحوال أفضل ، ولا يمكن أن نتصور مجتمعا بشريا لا يشكو أو لا تعترضه المشكلات ، بل ان حل مشكلة من المشكلات يفتح الباب عادة لظهور مشكلات أخرى من نوع آخر ٠ من العبث والطفولة اذن أن نحلم بمجتمع ناصع خال من البقع فان المجتمع البشرى بطبيعته ولأنه مجتمع متغير دائما أبدا ، هذا المجتمع ينطوى بطبيعته على عنصر المشكلة وهو بذاته دليل الحيوية والنماء ٠

ولكن البعض كانوا يلعبون على هذا الوهم ٠ فهم يزعمون أن كل مشكلات المجتمع يمكن حلها اذا سرنا فى طريق معين يختلف بطبيعة الحال بين داعية وآخر ، وسواء كان الداعية مخادعا أو مخدوعا هو نفسه فانه قد يجد فى التشنج وادعاء التقوى سبيلا الى اقناع الآخرين بينما ينسى دائما أن تغير المجتمع يحتاج الى وقت وصبر ومرونة ونفس طويل ٠

الا أنه اذا كان المجتمع بطبيعته وبقوته وضعفه وايجابياته وسلبياته يتغير فى ايقاع بطىء فان ما لا يغتفر أن يكون تعاملنا مع المجتمع ومشكلاته تعاملا انفعاليا وعشوائيا ٠٠

لقد شغلنا دواما باليوميات وبالأزمات حين تقع والعاجل من الأمور حتى لم نعد نحس بالمنطلقات التى نندفع منها وبالأهداف التى نسعى اليها • ان الجزئيات ـ وهى شغلنا الشاغل ـ تساوى أقل بكثير من مجموعها الكلى ، ذلك أن الكليات تتضمن « المفاهيم » ومن ثم تساوى أكثر بكثير من مجموع الجزئيات • ولعل الكثير من أزماتنا لا يجد فهما أو حلا لهذا السبب ذاته • قضية الشباب مثلا وهى من أخطر شئوننا تعود فى التحليل الأخير الى غيبة الأطر القصوى التى نطلب من الشباب الالتزام بها ورعايتها . وفى هذه الغيبة يعمد البعض الى أطر خاصة غريبة وغامضة ، وقد يضلهم اليها طائفة من صيادى النفوس الحائرة والأفئدة الغضـــة •

ومن ثم فنحن فى أشد الحاجة الى تحديد رؤيتنا وبنائنا الفكرى ذلك البناء الذى لا ينفصل عن الأرضية الاجتماعية والخلفية الاقتصادية والعمق الزمنى ، ومن ثم كان التحديد مقدمة للتجديد •

ومن ثم يتعين أن يجرى العمل الاجتماعى فى ترابط وانتظام لجزئياته المختلفة من خلال مفاهيم واضحة ، وأن يقاوم جاذبية التفاصيل والدخول اليها مباشرة فان تحديد الاطارات العامة يجعل من معالجة التفاصيل أمرا أكثر سهولة •

ان المقومات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، والقيم التى تسوده وتقوده ، يجب أن تكون أولا واضحة فى أذهان القادة والمسئولين ، وأن تكون ـ على خلاف الجزئيات التى تستطيع الانتظار ـ قاعدة صلبة لكل سياسة للدولة • وهى مقدمة ضرورية للسعى الى بث هذه المقومات والقيم بكل وسائل التربية والقيادة لتساهم فى صنع المعدل العام للشخصية المبتغاة فى هذا المجتمع •

وكل أداة تربوية مسئولة عن القيـام بواجبهـا فى بث هذه القيم والمقومات ، ومن ثم فى احداث التماسك الاجتماعى عن طريق ما تتركه من طابع يحقق التآلف بينه وبين المجتمع ويربطه بخطوطه العامة • ولكن أخطر المسئوليات هى احداث التنسيق بين هذه الأدوات التربوية المختلفة، لكى تعمل فى توافق وانسجام يسهل مهمتها من ناحية ، ويجنب المجتمع من ناحية أخرى ذلك « النشاز » الذى يوقع المواطنين فى حيرة من أمرهم فتختلط لديهم المعايير ولا يعودون يتعرفون على الطريق •

ان خلل المحركات يمنع الانطلاق فى الآفاق • وعلينا أن نطمئن أولا الى سلامة المحركات حتى نحقق سلامة الأداء • ونحن نشكو من مشكلات الأداء فى المجتمع على اختلافها ومن المشكلات الاجتماعية عموما ، ونعلم

أنها ظواهر خلل يمتد الى الجذور · وقد آن لنا ألا نكتفى بالشكوى من الظواهر وأن نتعمق هذه الجذور وصـولا الى تخفيف المشـكلات وكفاءة الأداء ونزاهته ·

بقى شىء واحد · أنه لن تكون هناك نهاية مطاف · فلن يتوقف الجدل والحوار ما دام هناك مجتمع يتحرك · سوف يبقى هناك مناهضون وأقلية متشككة وأقلية تحركها أحقاد شخصية وأقلية لا ترضى عن شىء أبدا ، وأقلية مضللة وأقلية مغرضة وأقلية طامعة وأقلية عدمية احترفت اليأس ، بل وطائفة مثالية مخلصة تقيس كل شىء على مثال بعيد المنال بعيد عن الواقعية ، ولا غضاضة فى كل ذلك ما دامت هناك أغلبية واضحة ناضجة وصادقة · دون أن ننسى أن الأقلية التى يتعين عليها أن تخضع للرأى الغالب قد تكون رغم ذلك على حق ، ومن ثم لابد أن تظل المنافذ أمامها مفتوحة أملا فى أن تتحول الى أغلبية ·

ولنشطب من قاموسنا أى شبهة تدعو الى القول أو القبول بأن فى مجتمعنا كهانة ، فليس فى مجتمعنا كهنة يدعون لأنفسهم القداسة ويسعون الى صب الناس فى قوالبهم ويسلبون الآخرين حق النقد وحرية التفكير وحرية القرار ·

وفى النهاية تجيش بالنفس أسئلة وتساؤلات :

هل تدار مصر بالولاء والعقل والنزاهة أم بالنفاق والجهل والتحريف والانحراف ؟

هل تدار مصر بالتحدى والتصدى والكرامة أم بالتواكل والاهمال والزلفى والرياء ؟

هل نوغل فى الليل · أم تنقشع الظلمات ساعة بعد ساعة ويطلع الفجـر ؟

هل نسير معا فى طريق الممكن أم نتصادم ـ وقد نتحطم ـ فى ميدان المستحيل ؟

والله يهدى الى سواء السبيل ···

فهرس

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٥/٥٤٦١

ISBN ـ ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٠٧٣١ ـ ×

تتناول صفحات هذا الكتاب تحليل تجربة واكبت مراحل دقيقة فى حياة مصر . وهناك ـ بطبيعة الحال ـ آلاف التجارب لدى الآخرين ، ولكن هذا لا يعفى أحداً من أن يترك لمن يأتى بعده علامات على الطريق . وقد أتمنى أن يجد شاب فى هذه الصفحات ومضة تدرأ عنه الخطأ أو تضىء له الخطى .

وهى تجربة وطنية وعربية ودولية تتناول الأرض والأفق، وترتكز على حقائق الحياة فوق هذا الكوكب ، وتتطلع فى آفاق ومدارات . . تناقش حكمة الحياة فى مجتمع إنسانى وقوامها ومقوماتها والقيم التى تحكمها والأمل فى الغد .

١٨٥ قرشـاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب